IFAD

تقرير مجلس المحافظين

الدورة الثالثة والأربعون
روما، 12-11 فبراير/شباط 2020

Document: GC 43
Date: 24 July 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير مجلس المحافظين

الدورة الثالثة والأربعون

روما، 11-12 فبراير/شباط 2020

المحتويات

الفصل الأول	الافتتاح والوقائع	1
الفصل الثاني	القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين	4
الفصل الثالث	المحاضر الموجزة	6
الفصل الرابع	البيانات والكلمات الخاصة	49
الملحق الأول	جدول أعمال وبرنامج عمل الدورة	82
الملحق الثاني	القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الثالثة والأربعين	82
الملحق الثالث	الروابط إلى المضمون الرقمي للدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين	82
الملحق الرابع	المندوبون في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين	82
الملحق الخامس	قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين	82

الفصل الأول – الافتتاح والوقائع

1- عُقدت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس المحافظين في روما يومي 11 و12 فبراير/شباط 2020. وترد في المحلق الرابع قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- عقد المجلس ما مجموعه أربعة اجتماعات، وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الفصل الثالث.

3- والتسجيلات المصورة للدورة متاحة من خلال هذا الرابط.

ألف - افتتاح الدورة والاجتماع الافتتاحي

4- افتتح الدورة معالي السيد Hans Hoogeveen، رئيس مجلس المحافظين، ومحافظ مملكة هولندا لدى الصندوق.

باء - جدول الأعمال والوثائق

5- اعتمد مجلس المحافظين جدول أعمال وبرنامج عمل الدورة، الواردين في الملحق الأول. وترد قائمة بالوثائق التي نظر فيها المجلس في الملحق الخامس. أما القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين فترد في الملحق الثاني.

جيم - انتخاب مكتب مجلس المحافظين

6- وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، انتخب مجلس المحافظين مكتباً جديداً من بين المحافظين فيه، ليشغل المنصب لمدة سنتين، وجاءت نتائج الانتخابات على النحو التالي:

رئيس المجلس:	السيد Suminto كبير مستشاري وزير المالية للشؤون الاقتصادية الكلية والمالية الدولية وزارة المالية في جمهورية إندونيسيا
نائبتا رئيس المجلس:	معالي السيدة Clémentine Ananga Messina وزيرة الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية الكاميرون
	معالي السيدة Marie-Therese Sarch السفيرة والممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما

دال - الاجتماع الافتتاحي للدورة

7- ألقى السيد Suminto، رئيس مجلس المحافظين بيانه الترحيبي.

8- رحب السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق، بالضيوف المميزين في الاجتماع الافتتاحي للدورة.

9- ألقى السيد QU Dongyu، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بيانا ترحيبيا.

10- ألقى فخامة السيد Ibrahim Boubacar Keïta، رئيس جمهورية مالي، بيانا.

11- ألقى السيد Japhet Ngailonga Hasunga، وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة، بيانا نيابة عن فخامة الدكتور John Pombe Joseph Magufuli، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

12- ألقى معالي السيد Roberto Gualtieri، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، بيانا.

13- وأدلى السيد أمير عبد الله، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، بكلمة بالنيابة عن السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

14- وترد النصوص الكاملة للبيانات التي تم إلقاؤها أثناء الاجتماع الافتتاحي في الفصل الرابع. ويرد موجز للكلمات الترحيبية لرئيس المجلس المنتهية ولايته ورئيس الصندوق في الفصل الثالث.

هاء – بيان رئيس الصندوق

15- يرد النص الكامل لبيان الرئيس أنغبو أمام مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

واو - المحادثات مع المحافظين

16- جرت محادثات مع السادة المحافظين حول المواضيع التالية:

- الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030
- دور التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- اتجاهات التمويل الإنمائي: أسئلة وتحديات جديدة

17- وترد تفاصيل هذه المناقشات في المحاضر الموجزة الواردة في الفصل الثالث.

زاي – جلسات تفاعلية وأحداث خاصة

18- عُقدت ثلاث مناقشات تفاعلية مع فرق خبراء حول المواضيع التالية:

- التنمية الريفية كوسيلة للتطرق للنزاعات، والترويج للسلام، وبناء صمود أصحاب الحيازات الصغيرة في وجه الصدمات المناخية
- خلق فرص العمل للشباب الريفيين: الفرص في الأعمال الزراعية
- الإعاقة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية: كيف يمكن للابتكار والتكنولوجيا أن يساعدا؟

19- يمكن مشاهدة الجلسات التفاعلية باستخدام الروابط الإلكترونية أعلاه.

20- **إطلاق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ودعوة للعمل.** تم تنظيم حدث لإطلاق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والدعوة للعمل. ويرد موجز للكلمات التي ألقيت أثناء هذا الحدث في الفصل الثالث. ويمكن مشاهدة هذا الحدث من خلال هذا الرابط.

21- **منتدى المزارعين.** ألقت السيدة Elizabeth Nsimadala، رئيسة منظمة مزارعي البلدان الأفريقية، والسيدة Ujjaini Halim، المتحدثة باسم المنتدى العالمي للعاملين في الصيد وجمع الأسماك، بيانا موجزا لمداولات منتدى المزارعين لعام 2020، الذي عقد من 6 إلى 11 فبراير/شباط 2020 بالتزامن مع الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان الموجز في الفصل الرابع. ويمكن مشاهدة تسجيل مصور للبيان من خلال هذا الرابط.

22- **العمل معا بغية القضاء على الجوع: السعي لتحقيق جدول أعمال المساءلة.** أدارت السيدة Katherine Meighan، المستشارة العامة للصندوق، حوارا مع السيد Rodger Voorhies، رئيس شعبة النمو والفرص العالمية في مؤسسة بيل وميليندا غيتس ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

23- بيان **سعادة السفيرة السيدة Josefa Sacko، سفيرة ومفوضة الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الريفي والزراعة.** ويرد موجز للبيان في الفصل الثالث، ونصه الكامل في الفصل الرابع. كما يمكن مشاهدة تسجيل مصور له في هذا الرابط.

حاء – بيانات عامة

24- اعتبارا من الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين، تم إدخال إجراءات جديدة بالنسبة للبيانات العامة من أجل ضمان دورة تفاعلية وتعظيم مشاركة السادة المحافظين في المناقشات. وعليه، يطلب من الوفود تقديم بياناتها المكتوبة أو المسجلة على طريقة الفيديو بدلا من إلقائها أثناء الدورة.

25- وقد تم تقديم ما مجموعه 39 بيانا إلى مكتب سكرتير الصندوق من أجل الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين من قبل الأعضاء التالين: جمهورية النمسا، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، ومملكة هولندا بالنيابة عن بلدان اتحاد بنلوكس، وبوركينا فاسو، وكندا، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوت ديفوار، وجمهورية كوبا، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، والجمهورية الفرنسية، والجمهورية الغابونية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية غينيا، وجمهورية الهند، وجمهورية إندونيسيا، واليابان، وجمهورية كينيا، ومملكة ليسوتو، وجمهورية نيكاراغوا، وبلدان شمال أوروبا (الدانمرك، وفنلندا، وأيسلندا، والنرويج، والسويد)، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية بولندا، والجمهورية البرتغالية، ودولة قطر، وجمهورية رواندا، ودولة ساموا المستقلة، وجمهورية سيراليون، وجمهورية جنوب أفريقيا، ومملكة إسبانيا، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية التوغوية، والجمهورية التونسية، والمملكة المتحدة، لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والجمهورية اليمنية.

26- وجميع البيانات سواء المكتوبة منها أو المسجلة بطريقة الفيديو متاحة على الصفحة الشبكية لدورة مجلس المحافظين تحت عنوان "الوثائق والبيانات القطرية".

طاء ـ اختتام الدورة

27- أدلى رئيس الصندوق بملاحظات ختامية أمام المجلس؛ يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

28- ولخص رئيس مجلس المحافظين، معالي السيد Suminto، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل الرابع.

الفصل الثاني - القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف - انتخاب مكتب مجلس المحافظين

29- انتخب مجلس المحافظين مكتبه الجديد لمدة سنتين، كما يشار إليه في الفقرة 6.

باء - تقرير عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

30- أحاط مجلس المحافظين علماً بالتقرير الخاص عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، كما هو وارد في الوثيقة GC 43/L.3 وضميمتها.

جيم - إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

31- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 43/L.4 واعتمد بتاريخ 11 فبراير/شباط 2020 القرار 211/د-43 الذي يقضي بإنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. واستنادا إلى الخبرات المواتية للاستعانة برئيس خارجي خلال مشاورات التجديد التاسع، والعاشر، والحادي عشر للموارد، اختار مجلس المحافظين السيد Kyle Peters كرئيس خارجي لهيئة المشاورات.

32- ووفقا للفقرة 3 من القرار، تتألف هيئة المشاورات من 25 دولة عضو من القائمة ألف، و10 دول أعضاء من القائمة باء، و22 دولة عضو من القائمة جيم. ويجوز لأعضاء القائمة ألف ممن ليسوا بين الأعضاء الخمسة والعشرين في هيئة المشاورات من هذه القائمة حضور دورات هيئة المشاورات كمراقبين صامتين. كما يجوز لهيئة المشاورات لاحقا أن تدعو دولا أعضاء أخرى للمشاركة في دوراتها على النحو الذي ييسّر مداولاتها. وترد القرارات الخاصة بهذا البند في القرار 211/د-43.

دال – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية لعام 2020، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2020 وخطته الإشارية للفترة 2021-2022، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

33- بعد النظر في الميزانية الإدارية المقترحة التي تضم كلا من الميزانية العادية والميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2020، وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2020، كما هي واردة في الوثيقة GC 43/L.6/Rev.1، اعتمد مجلس المحافظين القرار 212/د-43 بتاريخ 12 فبراير/شباط 2020.

34- كما أحاط المجلس علماً بالمعلومات الواردة في التقريرين المرحليين بشأن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

هاء – القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2018

35- نظر مجلس المحافظين في، وصادق على، القوائم المالية التي تظهر الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، ونتائج عملياته للسنة المنتهية بهذا التاريخ، كما هي واردة في الذيول من ألف إلى لام ضمناً في الوثيقة GC 43/L.5، وتقرير المراجع الخارجي بشأنها، وشهادته على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي للمراجع الخارجي.

واو – التغييرات المقترح إدخالها على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق

36- بما يتفق مع توصية المجلس التنفيذي، اعتمد مجلس المحافظين القرار 213/د-43، كما هو وارد في القسم ثالثا من الوثيقة GC 43/L.9، بتاريخ 12 فبراير/شباط 2020، مصادقاً على التعديلات المقترحة.

37- وبناء عليه، ستدخل التعديلات على سياسات التمويل ومعايره في الصندوق حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022.

زاي - تحديث عن المحادثات التي جرت مع محافظي الصندوق أثناء الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين

38- أحاط مجلس المحافظين علماً بالتحديث عن المحادثات التي جرت مع محافظي الصندوق أثناء الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين، كما هو وارد في الوثيقة GC 43/L.2.

حاء - إنشاء لجنة مخصصات رئيس الصندوق

39- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 43/L.7 واعتمد القرار 214/د-43 بتاريخ 12 فبراير/شباط 2020 بإعادة إنشاء لجنة لمخصصات رئيس الصندوق لاستعراض مجمل مخصصات رئيس الصندوق وشروط التعيين الأخرى.

طاء - مقترح لنظام تصويت آلي في الصندوق

40- نظر مجلس المحافظين في استعراض المجلس التنفيذي للتحديث عن مقترح لنظام تصويت آلي في الصندوق، كما هو وارد في الوثيقة GC 43/L.8، واعتمد القرار 215/د-43 بتاريخ 12 فبراير/شباط 2020، مفوضا المجلس التنفيذي سلطة اتخاذ قرار، على أساس المعلومات التي ستقدمها إدارة الصندوق، عقب التوصل إلى نتيجة إيجابية في الإجراء المتفاوض بشأنه، حول ما إذا كان ينبغي للأمانة أن تواصل تطوير وتنفيذ نظام تصويت آلي، لاحتمال استخدامه بالتزامن مع تعيين الرئيس في عام 2021.

الفصل الثالث – المحاضر الموجزة

(1) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة الثالثة والأربعين المنعقدة يوم 11 فبراير/شباط 2020 على الساعة 9.30 صباحا.

رئيس الجلسة المنتهية ولايته: معالي السيد Hans Hoogeveen (هولندا)

رئيس الجلسة: معالي السيد Suminto (إندونيسيا)

المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	43-42
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	44
انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	50-45
بيان ترحيبي من رئيس مجلس المحافظين	51
حفل الافتتاح	52
بيان ترحيبي من رئيس الصندوق إلى المتحدثين الرئيسيين	55-53
بيان ترحيبي من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	56
بيان رئيس جمهورية مالي	57
بيان رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، يلقيه بالنيابة عنه وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة	58
بيان وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية	59
ملاحظات المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، يلقيها بالنيابة عنه نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي	60-61
بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	62-63
الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030: ألف- حوار مع السادة محافظي الصندوق	64-123

41- **دعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 9.30 صباحاً.**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

42- **رحب رئيس المجلس المنتهية ولايته** بالمشاركين وأشار إلى المشاركة الأولى من نوعها لبولندا، والتي انضمت حديثاً إلى عضوية الصندوق، في دورة لمجلس المحافظين، وقال بإن الثروة والفقر في العالم قد بلغا مستويات غير مسبوقة. وما لم يتم العمل بصورة أسرع، فسيعاني 1 مليار شخص عما قريب من الجوع، وكذلك سيصبح تحقيق أهداف التنمية المستدامة مستحيلاً. ولم يتم الوصول الى استجابات كافية للجوع، أو النزاعات، أو تغيّر المناخ، أو للأزمة التي سببها الجراد الصحراوي في العديد من البلدان الأفريقية. وهناك حاجة ماسة إلى التغيير التحولي، والإجراءات الابتكارية، والاستثمار العاجل والشعور بالملكية لدى الحكومات والمجتمعات، مع تزايد الأمل نتيجة لما هو متاح من تكنولوجيا وابتكارات وتمويل.

43- وعلى الرغم من أن قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي ستعقد في عام 2021 ستصاحبها بلا شك دعوات لإنشاء صندوق عالمي، فلن تكون هناك حاجة إلى مثل هذا الصندوق إذا تم تزويد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالموارد اللازمة. ويجب أن ينصب التركيز على كيفية إطلاق الإمكانات الموجودة وإيصالها إلى المنتجين على نطاق صغير وغيرهم من المنتجين، ومختلف الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، بدءاً بالمزارعين والشباب على وجه الخصوص، كوسيلة للاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء الجوع بحلول عام 2030. وستشكّل المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لحظة حاسمة في عمل الصندوق الرامي إلى تمكين سكان الريف من تحويل الاقتصادات، والتصدي لتغيّر المناخ، ودعم الشباب.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 43/L.1 وAdd.1/Rev.2)

44- **اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال المؤقت (GC 43/L.1) وبرنامج العمل المنقح للدورة (GC 43/L.1/Add.1/Rev.2).**

انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

45- **رئيس المجلس المنتهية ولايته،** قال بأنه قد تم إعلامه بترشيح محافظ إندونيسيا، معالي السيد Suminto، لشغل منصب رئيس المجلس.

46- **تم انتخاب معالي السيد Suminto (إندونيسيا) بالتزكية رئيساً لمجلس المحافظين.**

47- وقال **رئيس المجلس المنتهية ولايته** أيضاً بأنه قد أُحيط علماً بترشيح معالي السيدة Clémentine Ananga Messina، محافظة الكاميرون؛ ومعالي السيدة Marie-Therese Sarch، محافظة المملكة المتحدة، نائبتين لرئيس المجلس.

48- **تم انتخاب معالي السيدة Clémentine Ananga Messina، محافظة الكاميرون؛ ومعالي السيدة Marie-Therese Sarch، محافظة المملكة المتحدة، كنائبتين لرئيس مجلس المحافظين بالتزكية.**

49- **وقال رئيس المجلس المنتهية ولايته** إنه كان شرف كبير له أن يشغل منصب رئيس مكتب مجلس المحافظين. كما أعرب عن امتنان المكتب المنتهية ولايته لتعاون الدول الأعضاء ودعمها، وشكر رئيس الصندوق وموظفيه على عملهم الشاق في جعل الأمور تحدث على أرض الواقع.

50- **معالي السيد Suminto (إندونيسيا) يترأس الجلسة.**

بيان ترحيبي من رئيس مجلس المحافظين

51- **رئيس المجلس** أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

حفل الافتتاح

52- **تم اصطحاب فخامة السيد Ibrahim Boubacar Keïta، رئيس جمهورية مالي؛ ومعالي السيد Japhet Ngailonga Hasunga، وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة، ممثلاً لفخامة السيد John Pombe Joseph Magufuli، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة؛ ومعالي السيد Roberto Gualtieri، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، إلى القاعة.**

بيان ترحيبي من رئيس الصندوق إلى المتحدثين الرئيسيين

53- **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) رحب بفخامة السيد Ibrahim Boubacar Keïta، رئيس جمهورية مالي، وقال إن حضوره الدورة يعد مؤشراً قوياً على قيمة التضامن. وأن قدرة شعب مالي على الصمود تعتبر بمثابة تذكير دائم بمهمة الصندوق الأساسية التي تتمثل في الاستمرار بخلق الظروف المواتية لتحقيق الازدهار للجميع، ولا سيما الشباب الريفيين والنساء الريفييات. ويشهد حضور فرق الصندوق والشركاء الآخرين في مالي على التصميم الراسخ على مواجهة تحديات العصر مع الاحترام الكامل للتنوع الثقافي والسيادة الوطنية.

54- **وفي** معرض إعرابه عن تقديره للرسالة الملقاة بالنيابة عن رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، شدد على أن التحول الهيكلي للاقتصادات الريفية، كما يتضح من الشراكة بين الصندوق وجمهورية تنزانيا المتحدة، يعتبر مصدراً بالغ الأهمية للفرص.

55- كما أعرب عن امتنانه لوزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية على حضوره، وسلّط الضوء على الدعم القيّم الذي تقدمه إيطاليا للصندوق، خصوصاً بصفتها البلد المضيف. ويعتبر النموذج المتكامل للتعاونيات الإيطالية مصدر إلهام حيوي للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، خاصة فيما يتعلق بالمزارعين الريفيين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

بيان ترحيبي من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

56- **ألقى السيد شو دونيو** (المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) بياناً ترحيبياً يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

بيان رئيس جمهورية مالي

57- وألقى **فخامة السيد IBRAHIM BOUBACAR KEÏTA** (رئيس جمهورية مالي) بياناً يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

بيان رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، يلقيه بالنيابة عنه وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة

58- **ألقى معالي السيد JAPHET NGAILONGA HASUNGA** (وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة) بياناً يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

بيان وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية

59- ألقى **معالي السيد ROBERTO GUALTIERI** (وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية) بياناً يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

ملاحظات المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، يلقيها بالنيابة عنه نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

60- ألقى **السيد أمير عبد الله** (نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي) ملاحظات يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

61- وشكر **رئيس الجلسة** جميع الضيوف الموقرين على مشاركتهم لخبراتهم ورؤاهم الثاقبة، والتي من شأنها بالتأكيد تزويد المشاركين في الجلسة بالإلهام في أدائهم لواجباتهم الهامة.

بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

62- **ألقى السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) بياناً يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

63- **تم اصطحاب فخامة السيد Ibrahim Boubacar Keïta، رئيس جمهورية مالي؛ ومعالي السيد Roberto Gualtieri، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، أثناء مغادرتهما القاعة.**

الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030: حوار مع محافظي الصندوق (GC 43/INF.4)

64- لفت **الرئيس** الانتباه إلى السؤالين التوجيهيين الواردين في الوثيقة GC 43/INF.4، واللذين تم وضعهما لإطلاق الحوار مع محافظي الصندوق حول الموضوع الذي يعتبر الموضوع الشامل للدورة، وهو الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

65- وقال **السيد WINTERS (نائب الرئيس المساعد، دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة)** في معرض تقديمه للموضوع أنه من أجل إطعام الأعداد المتزايدة من السكان بصورة مستدامة بيئياً وضمان توفر الغذاء الصحي والمغذي للجميع، هنالك حاجة إلى تغييرات عاجلة في طريقة إنتاج الأغذية وإيصالها واستهلاكها. غير أن النظم الغذائية معقدة، مما يتطلب فهماً أفضل للمفاضلات التي يتعين على جميع أصحاب المصلحة القيام بها في سعيهم إلى تحسين إدارتهم وتحقيق التنمية اللازمة عبر شراكات أوثق مع كافة الأطراف، بما يشمل القطاع الخاص، ومنظمات المزارعين، والمجتمع المدني.

66- ومن شأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، المقرر عقده في عام 2021، أن يتيح فرصة إنشاء نظم غذائية شاملة، ومستدامة، ومغذية، علاوة على بناء التوافق في الآراء، والمعرفة، والأدوات اللازمة لمساعدة أصحاب المصلحة على إدارة المفاضلات، وإطلاق العنان لمنافع النظم الغذائية بحيث تعود فوائدها على الجميع. وستوجه الدول الأعضاء القمة، التي ستستند إلى الإجابات المستلمة على السؤالين التوجيهيين.

67- ودعا **رئيس الجلسة** معالي السيد B. Maganga-Moussavou (غابون) والسيد A. Jakobsen (النرويج) إلى إطلاق الحوار حول الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة.

68- قال **معالي السيد MAGANGA-MOUSSAVOU (غابون)** أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق غالبية أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 هي إضفاء الطابع الرسمي على القطاع الزراعي وتحسينه. وعلى سبيل المثال، لو أعيد استثمار المليارات التي تنفق في أفريقيا على الواردات الغذائية ضمن القارة، فإن من شأنها أن تحقق

الكثير لتعزيز النمو وتهيئة الوظائف الزراعية أو تحويلها. وعلى الرغم من إعراب العديد من رؤساء الدول الأفريقية عن دعمهم لتنمية الزراعة، فإن عدداً قليلاً من بلدانهم خصص لهذا القطاع النسبة المطلوبة بموجب إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيَين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة.

69- ومن الضروري تنسيق النظم الغذائية الوطنية على النحو المناسب لضمان استدامتها وتنفيذ السياسات التي تؤثر على الزراعة من الحقل إلى مائدة الطعام بالنظر إلى تأثيرها الإيجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عوضاً عن عرقلة التقدم المحرز نحو تحقيقها. ففي الغابون، على سبيل المثال، شمل مشروعان للتنمية الزراعية والريفية، بتمويل من الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي على التوالي، التدريب، وحيازة الأراضي، وتوفر المدخلات، والنظم الفعالة للبذور، والوصول إلى المياه، والصحة، والتعليم، والبنية الأساسية، والتي ترتبط جميعها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن في الوقت نفسه أعاقت مختلف السياسات الضريبية والأمنية توزيع المنتجات، وكان لها آثار ضارة أخرى. كما لم يكن التنسيق بين سياسات الحكومة ومختلف الشركاء من القطاع الخاص على المستوى المطلوب.

70- وتمشيا مع الخطوات التي اتخذتها المنظمات الدولية للأغذية والزراعة، يدعو تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى التنسيق الرامي إلى زيادة الكفاءة، بما في ذلك على صعيد النظم الغذائية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

71- وقال **السيد JAKOBSEN (النرويج)** أنه في حين أن الحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يحظى بفهم جيد على أنه شرط مسبق للصحة الجيدة، والتعلم، وزيادة فرص العمل، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية، من بين جملة من الأمور الأخرى، فإن مفهوم الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة أصعب على الفهم. ولا تبشر الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية بتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)؛ ولا بد من إجراءات عاجلة للاستعداد لإطعام 10 مليارات شخص.

72- وقد أدرجت حكومته مؤخراً في سياستها الخارجية والإنمائية خطة عمل تشمل الحكومة بأكملها حول النظم الغذائية المستدامة، وتغطي هذه الخطة أربعة مجالات رئيسية، وهي: إنتاج الأغذية؛ وخلق القيمة والأسواق؛ والتغذية والحمية الغذائية؛ والسياسة والحكومة. ويشمل نهج نظم الأغذية بشكل ضمني استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي، وإزالة الحدود الفاصلة بين المجالات المواضيعية المختلفة.

73- وتتمتع النظم الغذائية بالقدرة على المساعدة في حل بعض أكثر مشاكل العالم إلحاحاً، بما في ذلك انعدام المساواة، والقضايا الصحية، وتغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ويعد السؤالان حول الأغذية التي يتم إنتاجها وكيفية إنتاجها محوريين، ليس فقط من أجل التغذية والرفاه إنما أيضاً لصالح قدرة المجتمع على الصمود والفرص الفردية. والصندوق في موقع يسمح له بالمساعدة في تنمية النظم الغذائية المستدامة، لا سيما في أفقر البلدان، وبما فيه مصلحة أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان منخفضة الدخل والهشة. وعلى الصندوق أن يبني على نقاط قوته وأن يبني شراكات فعالة بغية تحقيق هذه الغاية.

74- وقال **مندوب إندونيسيا** أنه من أجل مساعدة المزارعين على الحفاظ على إنتاج الأغذية في ظل تزايد أعداد السكان، واستنفاد الموارد الطبيعية وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، اعتمدت حكومته استراتيجيتين تهدفان، على التوالي، إلى تدعيم مرافق الحكومة والدعم المالي الابتكاري، وتعزيز التعاون مع المنظمات متعددة الأطراف والقطاع الخاص. ومن أجل تنفيذ الاستراتيجيتين على صعيد الأمن الغذائي، وضعت الحكومة أهدافاً للاكتفاء الذاتي، وثبتت الأسعار، ودعمت توزيع الأرز على الفقراء، بالإضافة إلى الأسمدة والمدخلات الأخرى، بحيث تحفز الإنتاج المحلي. كما أنها أنشأت بنية أساسية جديدة للري وحسنت الإنتاجية الزراعية.

75- ويكمن هدف آخر في تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين على نطاق صغير عبر الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية. وهنالك حاجة إلى المزيد من الاستثمار لمساعدتهم على إدارة التجهيز والتسويق،

خاصة وأن تمويل القطاع العام لن يكون كافياً. وسيتعين زيادة مشاركة القطاع الخاص بأكثر من الضعف من أجل تنمية البنية الأساسية لإرساء أنظمة قوية لإنتاج الأغذية في السنوات القادمة. غير أن القطاع الخاص يتوقع عوائد مجزية على الاستثمار، الأمر الذي يجعل الأفق محفوفاً بالتحديات بالنسبة للمناطق الريفية النائية.

76- ولا يعني الترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص إيجاد الفرص لربط القطاع الخاص بالمنتجين المحتملين فحسب، بل يعني أيضا تهيئة مناخ أعمال مواتٍ من خلال تحسين العوامل الداعمة، من قبيل البنية الأساسية، والسياسات واللوائح الحكومية، والقدرات البشرية. وقد اتخذت إندونيسيا خطوات لتحقيق هذه الغاية بهدف اجتذاب استثمارات شاملة وواسعة النطاق لدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة والصناعات المرتبطة بمصايد الأسماك، والتي ستصبح نماذج بارزة للاستثمار المستدام. وفي هذا الصدد، تأمل الحكومة العمل بشكل وثيق مع الصندوق من أجل صياغة نُهج متكاملة وشاملة للمشاكل التي يتم تحديدها.

77- وقال **مندوب الولايات المتحدة** أن الأدوات اللازمة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذوي في جميع أنحاء العالم متاحة بالفعل، وتشمل الدراية بطرق التخفيف من صدمات المناخ وتعزيز القدرة على الصمود؛ والطرق المثبتة علمياً والقائمة على البيانات للقضاء على الآفات؛ والتكنولوجيات والتقنيات الابتكارية؛ والمشروعات الصغرية، والصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة الناجحة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

78- إن ما ينقص هو السياسات والأطر العامة من أجل تعزيز وصول الجميع إلى مثل هذه الأدوات. كما أن هنالك حاجة إلى التدريب والتعرف على أنواع مختلفة من الزراعة لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على كسر حلقة الفقر، وسوء التغذية، والجوع. ولم يعد من الممكن السماح للإدارات البيروقراطية البطيئة والسياسات العامة التي تفتقر إلى الفعالية بالوقوف في وجه تحقيق هذا الهدف.

79- وقالت **مندوبة المملكة المتحدة** أنه يجب وضع نظام الأغذية العالمي ليعمل بشكل أفضل من أجل البشر، والكوكب، والازدهار. وتعتبر الدورة الحالية لمجلس المحافظين الحدث الأول في سلسلة من الأحداث الرئيسية - قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو 2020، ومؤتمر الأطراف السادس والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وقمة النظم الغذائية في 2021 - للتعبير عن التحديات والدعوة إلى العمل من أجل تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

80- وبالنسبة لما يمكن للصندوق القيام به، يعتبر العمل مع الآخرين والتغيير المنهجي أمران محوريان وبعد أن أحرز الصندوق تقدماً كبيراً بالفعل نحو التمويل المشترك، ينبغي عليه وضع أهداف طموحة للمضي قدماً، بما في ذلك التمويل المشترك للمناخ، مع تشجيع إدارة الصندوق والدول الأعضاء فيه على زيادة التعاون عبر هيكلية الزراعة وتغيّر المناخ سعياً لتحقيق هذه الغاية. واسترشاداً بأهداف التنمية المستدامة، يجب على الصندوق أن يعمل في نفس الاتجاه الذي اتبعته الوكالات الأخرى في الهيكلية الدولية للزراعة والأمن الغذائي، والتي يجب عليه العمل معها أيضاً لرصد وقياس الفرق الذي يحدثه على صعيد مؤشرات محددة لأهداف التنمية المستدامة.

81- وقالت **مندوبة كينيا** أنه يتعين على النظم الغذائية المستدامة اعتماد نهج الصحة الواحدة، والتطرق لجميع عوامل سلامة الأغذية، وتقليل الفاقد من الأغذية وهدرها على طول سلاسل القيمة بأكملها، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ولا سيما المياه، والأراضي، والنظم الإيكولوجية. ويتطلب القضاء على الجوع النظم الغذائية موسعة ومستدامة وشاملة وشمولية وكفؤة، وأن تتم مراعاة احتياجات الأطفال والشباب والنساء في تصميمها وتنفيذها. كما يجب على النظم الغذائية المستدامة أن تكون قادرة على زيادة الدخل، وخلق الثروة، وتعزيز سبل العيش المستدامة للملايين الذين يعتمدون عليها، وتوفير أغذية صحية ومغذية للحياة النشطة والرفاه العام.

82- وقال **مندوب فنلندا**، مشدداً على الدور الحاسم الذي تؤديه النظم الغذائية في تحقيق خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، أنه من الضروري اتخاذ إجراءات حازمة للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويكمن التحدي الرئيسي في جعل النظم الزراعية والنظم الغذائية أكثر استدامة بحيث يمكن إنتاج الأغذية، وتحقيق الأمن التغذوي، وتهيئة سبل العيش، دون الإخلال بتوازن النظام الإيكولوجي. وهنالك حاجة لاتخاذ تدابير عاجلة للحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والحد من آثار تغيّر المناخ.

83- وتدعو الاستدامة البيئية إلى اتباع نهج شمولي وكلي فيما يخص النظم الغذائية. وتعتمد الجهود المبذولة للقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة، على توافر المياه والطاقة والغابات والأراضي. ولذلك، فمن الأهمية بمكان الوصول إلى فهم أفضل للروابط وأوجه الاعتماد المتبادل بين هذه الموارد الحاسمة، ومختلف أصحاب المصلحة المعنيين، والتفاعلات الحاصلة ضمن النظام.

84- وأخيراً، يجب أن تكون النظم الغذائية مستدامة وقادرة على الصمود على كافة المستويات. ومن الضروري اتباع نهج أصيل متعدد أصحاب المصلحة لضمان التنمية التي تؤدي فيها النساء والفتيات الريفيات دوراً رئيسياً وينخرط فيها الشباب. ويلعب الصندوق دوراً عالمياً حاسماً في الترويج لجدول الأعمال هذا.

85- وقالت **مندوبة الصين**، بعد أن أعربت عن تقديرها الكبير للدعم الذي قدمه الصندوق إلى حكومة الصين وشعبها من أجل احتواء تفشي وباء كوفيد-19 أنه على الرغم من حلول الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2030، إلا أن انعدام الأمن الغذائي والفقر لا زالا شديدين ومن الصعب على البلدان النامية الحد منهما. ونظراً لأن الصندوق هو المنظمة الإنمائية العالمية المتخصصة الوحيدة المكرسة حصرا لتنمية القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي والنظم الغذائية عبر توفير الموارد التيسيرية الإضافية للبلدان النامية، فإن عليه أن يوسع نطاقه ويزيد من أثره.

86- وعملت الصين في السنوات الأخيرة على تعزيز التعاون مع بقية البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة في العالم على أساس المساواة، والتضامن، والربح المشترك والثقة المتبادلة، والمنفعة والمساعدة. وقد ساعدت الصين، من خلال المرفق المشترك بين الصين والصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على تحسين الأمن الغذائي والتغذية في تلك البلدان والقضاء على الفقر والجوع في جميع أنحاء العالم. وهي على استعداد لمواصلة تعزيز تعاونها مع الصندوق لما فيه منفعة الجميع، وذلك لتقاسم المعارف والخبرات الصينية في تنمية الزراعة والأمن الغذائي، ومساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من العجز الغذائي، على تنمية إنتاج الأغذية والزراعة المستدامة. وهي تتطلع إلى تعاون أكبر بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها لبلوغ هذه الغاية.

87- وقال **مندوب ماليزيا** أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 سيتطلب تغييراً جذرياً في كمية التمويل المتاح ونوعيته، لا سيما في المناطق التي تتقدم بخطى بطيئة نحو تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة. ولمواجهة الارتفاع المقلق في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن، يجب زيادة الاستثمار من أجل تعزيز التعاون الدولي على صعيد البنية الأساسية الريفية، والبحوث الزراعية، وخدمات الإرشاد، والتكنولوجيا. كما ينبغي اعتماد تدابير لضمان عمل أسواق السلع الغذائية ومشتقاتها بشكل سليم، مع إمكانية الوصول إلى معلومات السوق - بما في ذلك المعلومات المتعلقة باحتياطيات الأغذية - بهدف الحد من التقلبات الشديدة في أسعار الأغذية. كذلك، يمكن مساعدة البلدان النامية على التمتع بالقدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال سياسات متسقة ومصممة لدعم تمويل الديون، والتخفيف من أعباء تلك الديون وإعادة هيكلتها. وينبغي بناء شراكات متعددة أصحاب المصلحة لرفد الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بهدف حشد وتبادل المعارف، والخبرات، والتكنولوجيا والموارد المالية.

88- وينبغي على البلدان أيضاً أن تعزز الدعم الدولي الرامي إلى تنفيذ بناء القدرات بصورة فعالة وموجهة في البلدان النامية بحيث تدعم خططها الوطنية لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون

بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويمكن للاستثمارات في الزراعة الريفية أن تكون وسيلة فعالة لإشراك أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين بشكل رئيسي في سلاسل القيمة، وبالتالي رفع مستوى دخلهم، والحد من الفقر، والقضاء على الجوع. وبناء على ذلك، رحب بالطريقتين الجديدتين اللتين اقترحهما رئيس الصندوق في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ولا سيما فيما يخص برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

89- وقال **مندوب كندا** أن نهج النظم الغذائية يعد طريقة ممتازة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال العقد المقبل. وهي تمثّل، في واقع الأمر، تحولاً عميقاً بعيداً عن التركيز على الإنتاجية وتوليد الدخل الذي هيمن على التنمية الزراعية لفترة طويلة، مما يجبر المجتمع الدولي على تغيير منظوره والتركيز على القرارات التي تؤثر على الغذاء والزراعة من المزرعة إلى مائدة الطعام وما يتجاوزها، وهي قرارات تتخذها في العديد من الحالات النساء ضمن الأسر.

90- وبفضل خبرته الواسعة في الديناميات الأسرية وفي أفضل السبل لدعم الشركاء في تحقيق نتائج مختلفة، يمكن للصندوق أن يسهم بقدر كبير في المناقشة التي تتناول كيفية تنفيذ نهج النظم الغذائية القادرة على إحداث تحول على صعيد التمايز بين الجنسين من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعتبر هذا النهج واعداً جداً في معالجة الأسباب الجذرية للفقر، وإطلاق العنان للإمكانات الخفية الكامنة في النظم الغذائية، وتهيئة وظائف جديدة ذات نوعية أفضل للنساء والشباب.

91- وقال **مندوب الهند** أن الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة سيكون عاملاً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدف التنمية المستدامة الأول (القضاء على الفقر) وهدف التنمية المستدامة الثاني، بحلول عام 2030. ويشكّل هذا الاستثمار نهجاً شمولياً طويل الأجل للتنمية يشابه توجه بلاده في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من خلال التدابير الهادفة إلى التنمية المستدامة للزراعة. ونتيجة لهذه التدابير، والتي تضمنت نظاماً زراعياً متكاملاً، وتكنولوجيات محسنة وقادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، تحول البلد من مستورد صافٍ للأغذية إلى مصدّر صافٍ لها.

92- ومن شأن النظم الغذائية المستدامة، في حال تم إنشاؤها بصورة صحيحة، أن تخفض بفعالية من عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر والجوع. وبوسع الصندوق، بمساعدة جهاته المانحة، أن يقوم بالمزيد لدعم البحث والتنمية المتواصلَين، ومكافحة تغيّر المناخ، وتطبيق تكنولوجيات ومعارف جديدة في حل مشاكل التنمية الريفية.

93- وقال **مندوب هولندا** أنه، لمساعدة البلدان على تحسين النظم الغذائية الخاصة بها، ينبغي على الصندوق أن يلتزم بشكل كامل بالجهود الطموحة التي تبذل تحت رعاية لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن النظم الغذائية، والتغذية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي عليه المشاركة في العملية السياساتية الجارية وتقديم الدعم لما سيتبعها من تنفيذ للمبادئ التوجيهية.

94- وتعتبر المشاورات الجارية ذات الصلة بهذه المبادئ التوجيهية غير مسبوقة من حيث الحجم، وقد شملت بالفعل مئات من أصحاب المصلحة من جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى تراكم المعارف وتدفق المعلومات بشكل هائل. ويكمن الهدف بعيد المدى في إعادة تشكيل وتعزيز النظم الغذائية القادرة على ضمان مساهمة الغذاء في حميات غذائية صحية ومستدامة، بالإضافة إلى كونها متوفرة بأسعار معقولة، ومقبولة، وآمنة، بالكمية والجودة المناسبتين.

95- وقالت **مندوبة فرنسا**، في معرض ترحيبها بعمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وتشديدها على تطوير النظم الأغذية المستدامة كعامل محفز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن تَحوُّلَ التركيز من المفاضلات إلى أوجه التآزر قد يكون هو الجواب. كما أن هنالك حاجة إلى نهج متكامل لركائز الاستدامة الثلاثة، وهي: الركيزة

البيئية، والتي تلعب دوراً محورياً في وقت خسارة التنوع البيولوجي؛ والركيزة الاجتماعية، والتي تركّز على المنتجين والمستهلكين، والنظم الغذائية المتكيفة مع الواقع المحلي والتي تضمن الغذاء الصحي والمغذي للجميع، والقضايا ذات الصلة بالصحة وبالدور الحاسم للنساء؛ والركيزة الاقتصادية، حيث يتم ضمان سبل العيش الكريم للمنتجين وجعل النظم الغذائية جذابة للشباب، ولا سيما في المناطق الريفية.

96- وللصندوق دور محوري ليلعبه في تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، والقدرة على الصمود، وسبل العيش الريفية، وفي تعزيز النظم الغذائية والحميات الغذائية الصحية، والممارسات المستدامة، وسلاسل القيمة التي ينخرط فيها جميع أصحاب المصلحة. كما أن دور الصندوق أساسي في تنفيذ السياسات العامة التي تعزز النظم الغذائية الشاملة والمستدامة، وفي الجمع بين كافة أصحاب المصلحة وضمان الاستثمار الجماعي الهادف إلى تحويل المناطق الريفية. ولذلك شجعت الصندوق على لعب دور رئيسي، إلى جانب الوكالتين الأخريين في روما والدول الأعضاء، في الفترة التي تسبق مؤتمر قمة النظم الغذائية.

97- وقال **مندوب جمهورية كوريا** أن اختيار مصطلح "الاستثمار" مناسب بشكل خاص لأنه ينطوي على العمل مع توقع مستقبل أفضل. وفي هذا السياق، يجب على جميع الدول الأعضاء في الصندوق، والشركات الخاصة، والمؤسسات، والمنظمات الدولية الأخرى المسؤولة عن دعم النظم الغذائية المستدامة والمساهمة فيها، أن تتآزر في شراكة واحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بموضوع الاستثمار، يجب الاتفاق منذ البداية على تعريف "لنظام غذائي المستدام"، وربما ينبغي على هذا التعريف أن يتضمن معيار توفير التغذية اللازمة للحفاظ على الناس أصحاء بشكل يراعي البيئة. ويمكن للمحادثة الحالية أن تضع الأسس لقمة النظم الغذائية القادمة.

98- وقال **مندوب المكسيك**، مشيراً إلى الطبيعة المتطورة باستمرار لتحديات النظم الغذائية، أن تزايد عدد سكان العالم يعني أنه سيتعين مضاعفة إنتاج الأغذية بحلول عام 2050. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى نهج مستدام يوازن بين النظم الغذائية والشواغل الخاصة بالبيئة. كما يحتاج المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، والذين ينتجون معظم أغذية العالم، إلى الدعم من حيث الإنتاج المستدام، والتسويق، والوصول إلى سلاسل القيمة. ولا يزال على الجهود المبذولة في هذا الصدد أن تثمر في كثير من البلدان. وفي المكسيك، اتخذ قطاع الصناعات الزراعية تدابير لتحسين بيع الأغذية عالية الجودة، على الساحة المحلية والعالمية على حد سواء، وبدأ تنفيذ برنامجين يهدفان إلى توفير الدعم الاقتصادي والتقني والتسويقي لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويكمن الهدف العام في تحسين سلة السلع الأساسية المنتجة في المكسيك.

99- ويمكن للصندوق، من جانبه، أن يعمل يداً بيد مع البلدان من أجل وضع نظم غذائية أكثر شمولية واستدامة، ودعم التغذية والكفاءة والقدرة على الصمود، وتعميم القضايا ذات الصلة بالصحة وسلامة الأغذية عبر سلاسل القيمة. والأهم من ذلك، يتمتع الصندوق بالعديد من الخصائص المحددة التي تشكّل مصدراً للقيمة المضافة، وهي: خبرته في تمكين البلدان من تعظيم مواردها لأغراض استثمار المشروعات؛ وعمله التآزري مع الوكالات الدولية الأخرى؛ ودرايته التقنية التي تساعد البلدان على تكرار البرامج والمشروعات المنفذة بنجاح في أماكن أخرى؛ وعمله الحصري في الأماكن النائية مع أشد الفقراء فقراً.

100- وقال **مندوب اليابان** أن المشاركين في قمة التغذية من أجل النمو، والمقرر عقدها في طوكيو في ديسمبر/كانون الأول 2020، سيناقشون التحديات العالمية والإجراءات المطلوبة للتصدي لها. وستنتهز اليابان الفرصة لزيادة الوعي الدولي والترويج لتحقيق الأهداف العالمية الرئيسية من قبيل الحد من الفقر، والأمن الغذائي والتغذية المحسنة. ومن المأمول به أن تنعكس نتائج هذه القمة في قمة النظم الغذائية في عام 2021. ورحب بمواضيع التعميم التي سيتم التطرق إليها في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ولا سيما التغذية وتغيّر المناخ، واللذان يتسقان مع مفهوم الأمن البشري الذي تؤيده اليابان.

101- وقال **مندوب سويسرا** أن هدف قمة النظم الغذائية المتمثل في النظر إلى مجالات أخرى تتجاوز الزراعة، بما في ذلك الصحة العامة والبيئة وتغيّر المناخ، أمر مرحب به. كما يغيّر التحضّر، والترابط العالي، والابتكار بشكل أساسي الطريقة التي تنتج بها البشرية الأغذية، وتجهزها، وتوزعها، وتستهلكها. ولا بد من النظر إلى النظم الغذائية على ضوء عوامل مثل مساهمة الزراعة وفاقد الأغذية وهدرها في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والتغذية باعتبارها مبعث قلق كبير، وارتفاع معدلات الجوع وزيادة انتشار السمنة.

102- وفي حين أن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة يلعب دوراً محورياً واضحاً بالنسبة للنظم الغذائية، فإن أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ولا سيما الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المستدامان)، أساسية أيضاً، وتتطلب اتباع نهج شمولي يشمل الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. وللصندوق دور حاسم يلعبه في استقطاب استثمارات البلدان في تطوير النظم الغذائية، وفي قيادة تعبئة جميع أصحاب المصلحة والأموال لتحقيق هذا الهدف الطموح. كما ينبغي على الصندوق أن يروج لتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية. وأخيراً، ينبغي مراعاة الجوانب الاجتماعية، حيث أن النظم الغذائية تتعلق أساساً بالناس، ولن تتحقق الأهداف الطموحة التي تم وضعها ما لم يتم التصدي للتحديات الاجتماعية الرئيسية الناشئة خلال العملية.

103- وقالت **مندوبة أنغولا** أن الاستثمار في النظم الغذائية يتطلب نهجاً متكاملاً يتم فيه تبادل الخبرات ودراسة الفقر عن كثب، مع التركيز على الإنتاجية، والأمن الغذائي، والمرافق الائتمانية، والخدمات الأخرى مثل السكن، والاستثمار في البنية الأساسية الإنتاجية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على أفقر المزارعين. وترتبط التغذية نفسها بالتنمية البشرية وبقضايا أخرى، بما في ذلك التنوع البيولوجي والاستدامة.

104- ولا شك بأن النساء والشباب يلعبون دوراً حاسماً في التنمية، بما في ذلك فيما يخص النظم الغذائية المستدامة، وتبني الممارسات المبتكرة والتكنولوجيات الجديدة. لذلك يجب توفير التعليم ذي الصلة والبرامج الأخرى لمصلحتهم. كما يمكن للقطاع الخاص والمجتمع المدني أن يحققا الكثير لدعم البلدان الأكثر حاجة للمساعدة، خاصة في أفريقيا، حيث يجب معالجة الأسباب الجذرية للجوع كأولوية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التنمية تتخلف في الأماكن التي يتم تجاهل الفقر فيها.

105- وقال **مندوب باكستان** أنه من أجل القضاء التام على الجوع يجب على جميع النظم الغذائية في المستقبل أن تضمن رفع مستوى الإنتاجية، والسلامة البيئية، والاستدامة، والقدرة على الصمود، والأغذية الصحية. ولهذا السبب، يجب على الصندوق أن ينخرط في برامج جماعية توفر إطاراً أساسياً لجهود الشركاء الرامية إلى التصدي بفعالية للقضايا التي تواجه السلاسل الغذائية، وفي برامج محددة مصممة لتلبية متطلبات كل بلد على حدة. ومن شأن مثل هذا النهج ذي الشقين أن يسرّع النتائج. ولتوسيع نطاق انتشار الصندوق، ينبغي عليه أن يتفاعل بصورة أكثر دينامية مع الحكومات؛ وأن يضع آليات رصد فعالة لمعالجة أية قضايا متعلقة بالشفافية تخص الدول الأعضاء والمنظمات؛ وأن يعد برامج مخصوصة لكل بلد بمدخلات من الدول الأعضاء؛ وأن يضع المدراء القطريين في مواقع استراتيجية؛ وأن يوسع التمثيل الجغرافي بين الموظفين في مقره في روما.

106- ومن شأن برنامج للتصنيف الائتماني أن يوفر ضمانة ضد الأثر المحتمل للتباطؤ الاقتصادي الوطني على قدرة الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الصندوق. وسيحتاج الصندوق إلى تقديم شروط سهلة للاقتراض، والانخراط في عملية موازنة دقيقة لكل حالة على حدة نظراً إلى معدلات النمو الراكدة أو السلبية لبعض الاقتصادات.

107- وقال **مندوب غواتيمالا**، في معرض تشديده على أهمية انخراط الصندوق في جهود بلاده الرامية إلى القضاء على الجوع في البلاد، أن هذه الجهود ينبغي أن تشرك أيضا الوكالات الأخرى، والدول، والمجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص. ويمكن للصندوق أن يساعد البلدان على إنشاء نظم غذائية أكثر استدامة، وشمولية، وكفاءة، وقدرة على الصمود. ويجب على الحكومات أن تتيح مساحة سياسية تمكّن المجتمعات من التعبير عن

نفسها بطريقة ديمقراطية، وأن توفر إطاراً قانونياً لتيسير وحماية النظم الغذائية الأكثر إنتاجية، واستدامة، وديمقراطية، وقدرة على الصمود. ويمكن للصندوق أن يعمل مع الحكومات من أجل تحقيق هذه الأهداف من خلال نهج أكثر استناداً إلى المجتمعات المحلية. ويعد التكامل الاجتماعي والاقتصادي ضرورياً لتحقيق الأهداف المحددة، والقضاء على الجوع.

108- وقال **مندوب نيجيريا** إن بلده يعمل على إطلاق برنامج للميكنة على نطاق قطري بغية تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج الغذائي. وبالتزامن مع هذا الهدف، من المهم خلق الروابط بين القطاعين الزراعي والصناعي بحيث يتم توظيف أعداد كبيرة من الأشخاص على طول سلاسل قيمة أفقية وعمودية مستدامة، وانتشالهم بالتالي من الفقر.

109- وتعتبر خدمات البحث والإرشاد مجالاً آخراً يثير القلق. وتتطلب التنمية الزراعية الاستثمار في البحوث، وهو أمر تفتقر إليه معظم البلدان النامية، وتم إغفاله على المستوى الوطني، بما في ذلك من قبل الوكالات المانحة. وتعد الخدمات الإرشادية ذات أهمية حاسمة مماثلة، ولكن نسبة عمال الإرشاد إلى المزارعين في غالبية تلك البلدان تبقى أدنى من المتوسط بشكل كبير. وينبغي على الوكالات المانحة، بما في ذلك الصندوق، أن تنخرط في بناء قدرات أولئك الذين يديرون المساعدة المقدمة، والذين لا يتلقون دائماً ما يكفي من التدريب. وبالمثل، يعد النظر بعين النقد إلى الأسواق والتسويق أساسي لتنمية الزراعة في معظم البلدان النامية، ولتجنب خسائر الحصاد. إن لوجستيات نقل الفائض من الغذاء إلى المناطق التي تفتقر إليه - وهي مشكلة كبيرة، لا سيما في شبه إقليم أفريقيا الغربية - تعتبر قضية أخرى تستحق دراسة جادة.

110- وقال **أحد المراقبين من نظام مالطا ذي السيادة** إن المساعدة الإنسانية هي السبيل الوحيد لوصول ملايين الأشخاص من المشردين قسرياً في جميع أنحاء العالم إلى النظم الغذائية التي لديهم الحق بالوصول إليها. وعند التحضير لقمة النظم الغذائية، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لضمان استفادة اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخلياً مع غيرهم من النظم الغذائية في العالم.

111- وقال **مندوب ألمانيا** إن الأشخاص لا يرغبون في أن يظلوا من أصحاب الحيازات الصغيرة المنخرطين في زراعة الكفاف من دون القدرة على توفير فرص العمل لجميع أطفالهم، ويعد هذا أحد العوامل التي تسرع من وتيرة التحضر. ومع ذلك، فإن نهج النظام الغذائي يستدعي بالضرورة تحديث المزارع وإنشاء سلاسل القيمة التي تسمح لهؤلاء الأطفال بتحويل المنتوج الخام إلى منتجات أكثر تعقيداً. وتعتبر وجهة النظر التبسيطية القائلة بأن هنالك الكثير من الشباب الذين يتوجهون للعمل في الزراعة مضللة. ولذلك، سيكمن أحد التحديات الرئيسية لقمة النظم الغذائية في تحقيق التوازن بين مختلف ركائز التنمية الريفية. وفي يونيو/حزيران 2020، ستستضيف ألمانيا حدثاً دولياً رفيع المستوى، وسيتم خلاله إعداد المدخلات للقمة المنعقدة في عام 2021.

112- وقال **مندوب الجمهورية العربية السورية** إن الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة ضروري للقضاء على الجوع، وأنه يجب على جميع البلدان أن تتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف بحلول عام 2030. وتشمل سياسات بلاده لمكافحة الجوع جهوداً لتحسين الإنتاجية الزراعية من خلال التركيز على دعم أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين على نطاق صغير؛ وحماية الموارد الطبيعية واستدامتها؛ والنساء الريفيات ودورهن في إنتاج الغذاء؛ والبحوث الزراعية. وبفضل هذه التدابير، تم القضاء على النقص لصالح الوفرة، وذلك على الرغم من التحديات من قبيل شح الموارد، والظروف الاستثنائية التي تمر فيها البلاد، والحصار الاقتصادي المفروض عليها. ومع ذلك، يبقى الهدف الأساسي هو ضمان البقاء لصغار المنتجين والمزارعين الفقراء وتحسين ظروفهم الاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل الحكومة إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي، ولا سيما خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

113- وقال **السيد WINTERS (نائب الرئيس المساعد، دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة)** أنه سيتأكد من نقل التعليقات المقدمة إلى المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لقمة النظم الغذائية لعام 2021. وقد فهم من

الحوار وجود اتفاق عام على أهمية المناطق الريفية والنظم الغذائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي رسالة يتوجب على جميع الحاضرين نشرها خارج حدود وزارات الزراعة والتنمية من أجل رفع الوعي بأهمية النظم الغذائية واستدامتها. وفي هذا الصدد، تتضمن العناصر الرئيسية قضايا المناخ والبيئة؛ وسوء التغذية والبدانة؛ والقدرة على الصمود في وجه النزاع والنزوح؛ والاستخدام الكفؤ للموارد؛ - والأكثر صلة بالمهمة الأساسية للصندوق – الشمولية، والتي تتضمن النساء والشباب والمنتجين على نطاق صغير. ومع تركيز جزء كبير من النقاش الدائر حول النظم الغذائية على المناخ والتغذية، من المهم تسليط الضوء على اعتماد المنتجين على نطاق صغير على النظام الغذائي في سبل عيشهم.

114- كما بينت المحادثة بوضوح أهمية التعاون والشراكات. وبطبيعة الحال، يعمل الصندوق مع الوكالتين الأخريين في روما، ولا سيما في قمة النظم الغذائية، ولكنه يعمل أيضاً مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك بالبناء على الآليات القائمة للجنة الأمن الغذائي العالمي. والواقع أن إحدى الخطوات التحضيرية الأولى للقمة تمثلت في الحصول على كافة المعلومات التي يتم جمعها من خلال تلك اللجنة. كما دخل الصندوق في شراكة مع الأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث في إطار العمل الساعي إلى القيام باستثمارات جماعية مع بقية الشركاء، ومع الحكومات، فيما يخص قضايا تسيير النظم الغذائية.

115- وأشار بعض المتحدثين إلى الحاجة إلى ربط المنتجين على نطاق صغير بعملية التجهيز، مما يعني ضمناً عدم الاقتصار على العمل مع وزارات الزراعة فقط، وإنما العمل أيضاً مع وزارات التجارة، ومن أجل تحقيق الأهداف، مع وزارات البيئة والصحة وغيرها من الوزارات. ومن المتوخى أن تعترف قمة النظم الغذائية، من بين النتائج الرئيسية الأخرى، بالحاجة إلى العمل المشترك بين الوزارات بشأن الأهداف الجماعية، بالإضافة إلى العمل على المستوى المجتمعي والمحلي وصولاً إلى المستوى الوطني.

116- وتعتبر أهمية الابتكار نقطة أخرى تم ذكرها. وهنالك حاجة إلى العمل للبناء على الابتكارات الموجودة وترتيب نقلها في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويجب أن تتم عمليات النقل هذه على مستويات متعددة، في المزرعة وفي السوق، وبالبناء مرة أخرى على عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي. وشملت القضايا الأخرى التي أثيرت دور الاستثمار الخاص والعام، وبناء القدرات والإرشاد، والبنية الأساسية - وجميعها مجالات يتمتع فيها الصندوق بميزة تنافسية. وينطوي نموذج الصندوق على الاستثمار في المنتجين على نطاق صغير، وبناء القدرات، واتباع نهج جماعي يتضمن تدخلات متعددة لتحقيق أهدافه.

117- وعلى الرغم مما تتضمنه *حالة الأمن الغذائي والتغذوي في العالم لعام 2019* من بيانات حيوية، فقد أشار العديد من المتحدثين بحق إلى أهمية الاستمرار في جمع المعلومات، وقياس التقدم المحرز ورصده على المستويين الوطني والإقليمي، ودراسة الأدلة المتاحة بالتعاون مع معاهد البحوث والأوساط الأكاديمية. وشدد أحد المتحدثين على الحاجة إلى التركيز على أوجه التآزر بدلاً من المفاضلات، ومن المؤكد أن إيجاد حلول تعود بالنفع على كافة الأطراف سيشكل جزءاً من مساعي قمة النظم الغذائية، من قبيل الاستثمارات في الثروة الحيوانية. وقد وضع الصندوق خريطة لجميع الأحداث المزمع إجراؤها في جميع أنحاء العالم في الفترة التي تسبق قمة النظم الغذائية، وسيتأكد من البناء على نتائجها.

118- وأخيراً، يجب أن توفر النظم الغذائية للسكان إمكانية الاختيار بين عدد من الخيارات المتاحة. ولن تسنح للسكان فرصة الاختيار ما لم يتم الاستثمار في المناطق الريفية وفي النظم الغذائية المستدامة، والمغذية، والشمولية، والفعالة، والقادرة على الصمود.

119- وقال **رئيس الجلسة**، موجِزاً أيضاً النقاط التي أثيرت خلال المحادثة، إن النظم الغذائية أساسية للتصدي لارتفاع مستويات الفقر، والجوع، وانعدام الأمن الغذائي، ولتعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة قضايا الاستدامة البيئية وقوانين التنوع البيولوجي.

120- ومن الواضح اعتبار التنسيق والشراكات أمرين أساسيين، حيث سلط العديد من المتحدثين الضوء على الدور الحاسم الممكن للقطاع الخاص، وأهمية تعزيز بيئة أعمال مواتية. ويأتي بنفس القدر من الأهمية اعتماد نهج متعدد أصحاب المصلحة وشمولي تشارك فيه الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. ويتمتع الصندوق بخبرة في تعبئة تلك المجموعات، وهو ما ينبغي عليه مواصلة القيام به.

121- وتم التأكيد أيضاً على الدور الهام للنساء والشباب، ولذلك فمن الضروري إشراكهم في العملية. كما يجب تمكين المنتجين على نطاق صغير أيضاً من خلال التدريب، والحصول على التمويل، والوصول إلى الأسواق على طول سلاسل القيمة. والأدوات اللازمة لمعالجة تلك القضايا موجودة بالفعل؛ ولكن كان هنالك نقص في السياسات العامة والأطر القانونية الفعالة.

122- وللصندوق، وهو منظمة من منظمات الأمم المتحدة وفي الوقت نفسه مؤسسة مالية دولية، دور مركزي ينبغي أن يؤديه وأن يواصل العمل مع الآخرين في الفترة التي تسبق مؤتمر قمة النظم الغذائية.

123- **ورفعت الجلسة في الساعة 12.46 ظهراً.**

(2) المحضر الموجز للجلسة الثانية من الدورة الثالثة والأربعين المنعقدة يوم 11 فبراير/شباط 2020 على الساعة 3.00 بعد الظهر

رئيسة الجلسة: معالي السيدة Marie-Therese Sarch (المملكة المتحدة)

المحتويات

	الفقرات
سلسلة IFAD Talk: العمل معا بغية القضاء على الجوع: السعي لتحقيق جدول أعمال المساءلة	125
تقرير عن وضع مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	128-126
إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	130-129
إطلاق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ودعوة للعمل	131-173
دور التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حوار مع السادة محافظي الصندوق	203-174
موجز تجميعي عن مداولات منتدى المزارعين	204-205

124- افتتح الاجتماع في الساعة 3.00 بعد الظهر.

سلسلة IFAD Talk: العمل معا بغية القضاء على الجوع: السعي لتحقيق جدول أعمال المساءلة

125- السيدة **MEIGHAN** (المستشارة العامة في الصندوق)، متحدثة بصفتها مديرة الاجتماع، قدمت السيد Rodger Voorhies، رئيس قسم النمو والفرص العالمية في مؤسسة بيل وميليندا غيتس، الذي يمكن الاطلاع على حديثه عن الموضوع المختار من خلال هذا الرابط.

تقرير عن وضع مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 43/L.3، وضميمتها GC 43/L.3/Add.1)

126- **السيدة HAGA** (نائبة الرئيس المساعدة لدائرة العلاقات الخارجية والحوكمة)، قالت في تقديمها للتقرير الوارد في الوثيقة GC 43/L.3، وأيضا في تحديثها للمعلومات الواردة فيه، أن التعهدات للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بقيت في 31 يناير/كانون الثاني 2020 دون تغيير عند مستوى 1.04 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي التعهدات، بالإضافة إلى المساهمات العادية المتوقعة، حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، بلغت وثائق المساهمة والمدفوعات المباشرة المستلمة 956 مليون دولار أمريكي، ولكنها زادت منذ ذلك الحين بقيمة 000 450 دولار أمريكي. وبلغت المدفوعات المستلمة حتى ذلك التاريخ 489.1 مليون دولار أمريكي، وزادت إلى 504.8 مليون دولار أمريكي حتى 31 يناير/كانون الثاني 2020 بعد تسلم مدفوعات من كمبوديا، والنرويج، وجمهورية كوريا.

127- وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بلغ إجمالي المساهمات الإضافية المستحقة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، علاوة على المساهمات العادية خلال الفترة، 39.5 مليون دولار أمريكي. وبلغت التعهدات المستلمة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون 35.2 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2019، ولم يطرأ أي تغيير منذ ذلك الوقت. وقد ضمّنت بعض الدول الأعضاء مبالغ إضافية منفصلة من أجل إطار القدرة على تحمل الديون في وثائق مساهماتها. وبالنسبة للدول الأعضاء التي تعهدت ولكن لم تضمّن أي مساهمة إضافية منفصلة في وثائق مساهماتها، تم اقتطاع المبالغ المستحقة من مساهماتها الأساسية للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون.

128- أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن وضع مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 43/L.4)

129- **السيدة HAGA** (نائبة الرئيس المساعدة لدائرة العلاقات الخارجية والحوكمة)، ذكّرت في تقديمها للتقرير الوارد في الوثيقة GC 43/L.4، أنه وفقا لاتفاقية إنشاء الصندوق، يُطلب من مجلس المحافظين أن يستعرض بصورة دورية مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق ضمانا لاستمرار عملياته. وقد حان الوقت لأن يقوم الصندوق بالتركيز على متطلبات الموارد من عام 2022 وصاعدا، ولفتت الانتباه في هذا الصدد إلى مشروع القرار الخاص بإنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، المرفق بالتقرير.

130- **اعتمد مجلس المحافظين القرار 211/د-43 بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.**

إطلاق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ودعوة للعمل

131- **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق)، قال تمهيدا لإطلاق الحدث بأن الصندوق قد وفر مسارا للاستجابات للدعوة للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي يتعين على جميع أصحاب المصلحة لعب دور فيه. والطلب والتوقعات في ازدياد فيما يتعلق بجودة وأنواع الخدمات والمنتجات التي يقدمها الصندوق، والذي يمكنه بالتأكيد مضاعفة أثره بحلول عام 2030 من خلال آليات التمويل الخلاقة والمبتكرة، ومن خلال الاستفادة الكفؤة من التمويل الذي يتم الحصول عليه من جميع المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص.

132- وينبغي للمجالات المواضيعية الأربعة ذاتها – التمايز بين الجنسين، وتغير المناخ، والتغذية، والشباب – أن تستمر في تدعيم خدمات الصندوق، مع توسيع نطاق الأنشطة حيثما كان ذلك ممكنا. وفي هذا السياق، كانت عملية الإصلاح الداخلي أساسية لتحسين الكفاءات والإدارة، وتنفيذ برامج ومشروعات ذات جودة عالية بتكلفة اقتصادية للغاية. وسوف تساعد المشاركة الأكبر للشباب أيضا على تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بالإضافة إلى الهدف 2 (القضاء على الجوع).

133- يتعلق أحد التحديات الحاسمة بالنسبة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بالمفاضلة بين تركيز الصندوق الرئيسي على خدمة المجتمعات والبلدان الأشد فقرا، وتحدي دعم البلدان المثقلة بالديون المؤهلة فقط لتلقي المنح، والذي يفتقر إلى التأثير المضاعف للتدفقات العائدة من القروض. وفي ضوء الأحداث الجيوسياسية والدولية الحالية، والطلبات المتعددة على المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الخيار الوحيد المتاح هو زيادة التعهدات بنسبة 5 أو 10 في المائة من أجل الاستمرار في دعم تلك البلدان نحو تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

134- **السيدة HAGA** (نائبة الرئيس المساعدة لدائرة العلاقات الخارجية والحوكمة)، قالت، متحدثة بصفتها مديرة حدث الإطلاق، بأن أفقر سكان العالم هم السكان الريفيون المنخرطون في الزراعة على نطاق صغير. وبالنظر إلى ضعفهم كانوا أول وأشد من تأثر بأحداث تغير المناخ. وقد أثبت الصندوق أن استهداف المجتمعات الأكثر ضعفا وتهميشا من خلال التنمية الريفية التي محورها الزراعة يمكن أن يحقق لهم الازدهار. ومن الحقائق الموثقة أن النمو الاقتصادي في الزراعة أكثر فعالية في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي من النمو في القطاعات الأخرى.

135- وبالنظر إلى ارتفاع أرقام الجوع والفقر المدقع، فإن تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف 2 (القضاء على الجوع) يتطلب المزيد من الاستثمار في الزراعة القادرة على الصمود، وإيجاد الوظائف للشباب الريفي، وتمكين المرأة، وتدابير للحد من الضغوط المؤدية إلى الهجرة. وحيث أن التنمية الريفية محورية للغاية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن على الصندوق أن يلعب دورا رئيسيا في ذلك المجال. ودعت المندوبين الثلاثة من الدول الأعضاء الذين سيتحدثون في الحدث لمخاطبة المشاركين.

136- **معالي السيدة FABUREH** (وزيرة الزراعة في غامبيا) قالت بأن غامبيا تتعافى من ديكتاتورية طويلة الأمد أفقرت البلد. وعلى الرغم من أن الآفاق قد تحسنت منذ انتخاب الحكومة الجديدة في عام 2016، تبقى البلد بين أفقر البلدان في العالم، كما يتضح من النسبة المئوية للأسر التي تعيش دون خط الفقر. وعلى مدى العقود، استفادت غامبيا من مشروعات عديدة ممولة من الصندوق الذي يشارك حاليا في تمويل برنامج كبير يهدف إلى تحويل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ويركز البرنامج الجديد، الذي يعمل على توسيع نطاق الإنجازات القائمة في الأراضي الزراعية وتطوير إدارة المياه، على الاستثمار المستدام، ودعم منظمات المزارعين التي يقودها الشباب والإناث، وشراكات المنتجين من القطاع العام والخاص، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتعميم قضايا البيئة، وتغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والتغذية. وقد تعهدت غامبيا بمبلغ 50 000 دولار أمريكي للمشروع.

137- **السيد JAKOBSEN** (وزير الدولة في وزارة الشؤون الخارجية النرويجية) قال بأنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في مجالات وفيات الأطفال، والفقر المدقع، والتعليم، والتحصين، لا تحقق البلدان نجاحا بشأن الجوع وسوء التغذية. فالجوع في ازدياد؛ ومن دون الأغذية المغذية، التي هي أساس الصحة الجيدة، لا يمكن أن تكون هناك تنمية.

138- وينبغي تكثيف الجهود الجماعية على وجه السرعة لعكس هذا الاتجاه. وقد أطلقت حكومته خطة عمل للنظم الغذائية المستدامة، وتعمل على زيادة دعمها من أجل التكيف مع تغير المناخ، والتغذية، وزيادة إنتاج الأغذية. والصندوق هو شريك حاسم في هذا المسعى. وينبغي للجهات المانحة أن تسعى لإنجاح التجديد الثاني عشر للموارد لمساعدة الصندوق في الوصول إلى المتخلفين في آخر الركب. وشراكة الصندوق مع منظمة المواطن العالمي كانت مشروعا جديدا مثيرا بشكل خاص. ومن خلال العمل معا، يمكن للمجتمع الدولي أن يقضي على الجوع بحلول عام 2030.

139- **السيد ZILLER** (المدير العام للسياسات الإنمائية الدولية، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا)، أشار إلى أن العالم لا يسير في المسار الصحيح لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17، وقال بأنه من الأهمية بمكان الوفاء بالوعود الممثلة في أهداف التنمية المستدامة تلك، وذلك للحفاظ على الثقة. ويؤمَل أن تحفز نتائج قمة النظم الغذائية للأمم المتحدة 2021 – وقبلها الاجتماع التحضيري رفيع المستوى الذي تستضيفه ألمانيا في يونيو/حزيران 2020 – العمل الكبير اللازم لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم بمكان تعزيز الصندوق.

140- كما يجب على الدول الأعضاء أيضا أن تفي بوعدها بتمكين الصندوق من استعادة رأسماله الذي نفد جزئيا بسبب فشلها في تعويض الصندوق عن زيادة منح إطار القدرة على تحمل الديون التي خوّلت بها بنفسها. ويجب أن يكون تجديد الموارد طموحا من أجل المصداقية، وخصوصا في وقت يشهد تصاعد الشعبوية. وبالتالي، يجب على المحافظين حشد الدعم من أجل عملية تجديد موارد ناجحة، واستمرار عملية الإصلاح القوية في الصندوق بحيث يتمكن من الاستفادة من حافظته بشكل أفضل من أجل التنمية الريفية ومكافحة الجوع.

141- **مديرة الاجتماع** قالت بأن المساهمات الأساسية للدول الأعضاء هي أساس عمل الصندوق المتمثل في مساعدة 20 مليونا من السكان الريفيين سنويا لزيادة دخولهم بنسبة 20 في المائة على الأقل، مع تحسين إنتاجهم وصمودهم في وجه الصدمات المناخية في نفس الوقت. ومن خلال التمويل المشترك والشراكات، قدم الصندوق بالفعل حوالي 8.4 دولار أمريكي من الاستثمار مقابل كل دولار تتم المساهمة به.

142- **تم عرض شريط فيديو بعنوان "فيديو أثر الصندوق: سري لانكا".**

143- **مديرة الاجتماع** قالت بأن الصندوق يسره أن يدخل في شراكة مع منظمة المواطن العالمي لزيادة الوعي بالحاجة للعمل بشأن الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في عام 2020، ودعت المؤسس المشارك للمواطن العالمي لمخاطبة المشاركين.

144- **السيد SHELDRICK** (المؤسس المشارك لمنظمة المواطن العالمي) قال في تقديمه لمنظمته أن العمل الأهلي والمساءلة التي يوجهها المواطنون يقعان في صميم عمل المواطن العالمي، وهما أساسيان بالنسبة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة. واستجابة لدعوة نائب الأمين العام للأمم المتحدة لعقد من العمل، ستطلق منظمة المواطن العالمي حملة عالمية رئيسية لزيادة الوعي بين 3 مليارات نسمة. وسوف تبلغ الحملة أوجها في أكبر حدث خيري في تاريخ البث، والذي سيقام في 26 سبتمبر/أيلول 2020 في سبع مدن حول العالم وفي نفس الوقت.

145- وفي سعيها لعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، اختارت منظمة المواطن العالمي أن تدخل في شراكة مع الصندوق نظرا لمهمته الحصرية بشأن الفقر الريفي، وتركيزه على تمكين فقراء الريف، ولا سيما المزارعين

على نطاق صغير، الذين هم بين أكثر السكان عرضة لتغير المناخ. ومنظمة المواطن العالمي تطلب من جميع المواطنين تعزيز التجديد الثاني عشر للموارد، وتشجيع الدعم الحكومي لضمان نجاحه.

146- على الرغم من تضارب الأولويات، ينبغي على الحكومات مضاعفة تمويلها بهدف تحقيق القضاء على الجوع، وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، وإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح. وبالنسبة لأي حكومة مستعدة لاتخاذ تلك الخطوة، تقف منظمة المواطن العالمي على استعداد لتعبئة المواطنين ولفت الانتباه إلى قيادتها والتزامها الجريئَين كمثال يقتدى لبقية العالم.

147- **مديرة الاجتماع** قالت بأن الصندوق ملتزم باستخدام استثماراته المالية وموارده البشرية لتحفيز التحول الزراعي حيث يكون السكان أكثر تعرضا لخطر التخلف عن الركب، مما ينتج عنه أن البلدان الأفريقية تتلقى أكثر من نصف تمويل الصندوق. والصندوق فخور للغاية بالعمل مع هؤلاء الشركاء الأفريقيين مثل التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، اللذين دعت ممثليهما لمخاطبة المشاركين.

148- **السيدة KALIBATA**، (رئيسة التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، والمبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة إلى قمة النظم الغذائية 2021) قالت بأن الزراعة هي أضمن سبيل للخروج من الفقر. وفي أفريقيا، تمثل الزراعة مساهما رئيسيا في الاقتصاد، ومصدرا حيويا لسبل العيش. ونتيجة لاستثمار بلدها رواندا في الزراعة، ولا سيما زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، استطاعت أن تحدّ بشكل سريع وكبير من الجوع والفقر. وقد كان الصندوق أول مؤسسة متعددة الأطراف تأتي إلى رواندا بعد الإبادة الجماعية، والأولى التي استثمرت في اتفاقية برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، والتي كانت رواندا أول بلد توقع عليها. وفيما عدا مؤسسة واحدة أخرى، كان الصندوق المؤسسة الوحيدة أيضا التي استثمرت في بناء القدرات من أجل تعزيز القطاع الزراعي للبلد.

149- لقد قرر التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا العمل مع الصندوق لأن ما تم تحقيقه في رواندا يمكن تحقيقه في مكان آخر، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين القدرات، والحد من تجزئة المعونة، وتقوية القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، ولّد القطاع الزراعي ملايين الوظائف، مع تمثيل المشاريع الأفريقية الصغيرة ومتوسطة الحجم أكثر من نصف الإنتاج الغذائي للقارة. ومما لا شك فيه أن الاستثمار في الصندوق هو استثمار في أفريقيا والأفارقة.

150- **السيد MAYAKI** (السكرتير التنفيذي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) قال بأن ملايين الشباب الذين يدخلون أسواق العمل الأفريقية كل سنة يجدون صعوبة في إيجاد عمل في القطاعين العام والصناعي الناشئ. ويكمن مفتاح معالجة المشكلة في التحول الزراعي والريفي من خلال الصندوق، مع التركيز على الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. ويجب على الدول الأعضاء إعطاء الصندوق الدعم اللازم إذا كانت ترغب حقا في مواجهة التحدي العالمي لبطالة الشباب، وضمان أن الفئات الأكثر ضعفا تؤخذ في الاعتبار في منظور يتجه من القاعدة إلى القمة.

151- مديرة **الاجتماع** قدمت المتحدثَين التاليَين: السيدة Sherrie Silver، مناصرة قضايا الشباب الريفي لدى الصندوق، ومصممة الرقصات، والراقصة، والممثلة الحائزة على جوائز، والتي وجهت دعوتها الشهيرة لمزيد من الاستثمار في الشباب الريفي في دورة سابقة لمجلس المحافظين؛ والسيد Eazi، المغني والموسيقي الأفريقي الذي عملت معه السيدة Silver للترويج لحملة خاصة بقيادة الشباب دعما للصندوق والشباب الريفي.

152- **تم عرض شريط فيديو بعنوان "أبرز ملامح أحدث فرقاً من خلال الرقص"، والذي صَوَّرَ بعض أنشطة الحملة.**

153- **السيدة SILVER** (مناصرة قضايا الشباب الريفي لدى الصندوق) قالت بأنها تمكنت والسيد Eazi من خلال فنهما الخاص بهما من نشر رسائل إيجابية وتغيير العالم. ولمرافقة الأغنية التي كتبها من أجل حملة التحدي

الراقص، صممت رقصة بسيطة أثارت ضجة كبيرة. وكان التحدي بمثابة التماس يهدف إلى مساعدة شباب العالم على فهم الدور الهام للزراعة والسكان الريفيين الشباب في إنتاج الأغذية وتغير المناخ. وقد كان رائعا أن ملايين الشباب تقدموا بالتماسات نيابة عن الشباب الريفيين الأفارقة الذين لا تتاح لهم فرصة الالتماس من أجل أنفسهم. ويؤمل أن تتخذ الحكومات إجراء بشأن التماسهم من خلال زيادة الدعم للشباب الريفي.

154- **السيد Eazi** (المغني والموسيقي الأفريقي) قال بأن عليه مسؤولية التحدث إلى جمهوره من الشباب الأفارقة الأكثر دراية بالفنانين المشهورين، من أمثاله وأمثال السيدة Silver، منهم بالسياسيين. ولذلك تعمد كتابة كلمات لأغنيته تحفز الشباب على التفكير في مصادر غذائهم. وقد أظهرت له زيارته لمشروع ممول من الصندوق في غانا الحرية التي يمكن للزراعة أن توفرها. فالاستثمار في الزراعة الريفية والمجتمعات الريفية الأشد فقرا تعادل الاستثمار من أجل القضاء على عدم المساواة بين الجنسين، والبطالة والفقر وسوء التغذية. وعمل واحد يمكن أن يقطع شوطا طويلا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال العقد الحالي؛ وعام 2020 هو عام تكثيف العمل من جميع الجهات.

155- **السيدة Silver** (مناصرة قضايا الشباب الريفي لدى الصندوق) قالت بأنه من المهم أن يدرك الشباب الأفارقة بأن الزراعة ليست محصورة بالكفاف، وأن لها أهمية عالمية. ويمكنهم من خلال المشروعات الممولة من الصندوق الحصول على التعليم والتدريب اللازمَين لبناء أعمال زراعية تُطعم السكان محليا وحول العالم. والغالبية الساحقة من شباب العالم تعيش في المناطق الريفية، وتنبغي مساعدتهم للبقاء في تلك المناطق من خلال تحفيز الأعمال الزراعية. ويجب على الحكومات زيادة دعمها، وتحسين البنية الأساسية، ومضاعفة التزاماتها للصندوق.

156- **Mr Eazi** (المغني والموسيقي الأفريقي) أضاف بأنه ينبغي أيضا الترويج للزراعة بين الأفارقة في المهجر. وعلى الحكومات تعليم السكان في المجتمعات الريفية وتزويدهم بالمعلومات عن الفرص الزراعية لتشجيعهم على عدم الهجرة، وذلك بتقديم التمويل والأراضي أيضا. والمجتمعات الريفية هي أول من يتأثر بتغير المناخ، وعمَل الصندوق على تثقيفها بشأن التكيف مع تغير المناخ يعتبر خطوة أولى حاسمة نحو الاستدامة.

157- **مديرة الاجتماع** قالت، بعد أن شكرت الفنانَين على مساعدتهما للصندوق في إثبات جدوى عملية التجديد الثاني عشر للموارد، بأن المنتجين على نطاق صغير، والرعاة، وصيادي الأسماك، والشعوب الأصلية ومنظماتهم شركاء استراتيجيون رئيسيون للصندوق في تحسين ملاءمة واستدامة المشروعات الاستثمارية وأثرها على أرض الواقع. وقد وفر منتدى المزارعين الإطار للشراكة بين الصندوق ومنظمات المزارعين على نطاق صغير، في حين تم تدعيم الشراكة الوثيقة مع الشعوب الأصلية من خلال منتدى الشعوب الأصلية، ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية. ويتم توجيه الكيانَين من قبل ممثلين للشعوب الأصلية، وهذا نموذج شراكة فريد في منظومة الأمم المتحدة. ودعت متحدثَين بالنيابة عن الشعوب الأصلية ومنظمات المزارعين، على التوالي، لمخاطبة المشاركين.

158- **السيدة GARCÍA-ALIX** (كبيرة المستشارين للحوكمة العالمية، الفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية) قالت بأن الشراكة الفريدة لمنظمتها مع الصندوق كان لها دور فعال في دعم العمليات الوطنية والدولية الرئيسية التي تقودها الشعوب الأصلية لتحصيل حقوقها. ولا يمكن التمسك بمبدأ عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب إذا استمر استبعاد الشعوب الأصلية التي يعيش عدد غير متناسب من أفرادها في فقر مدقع. وتلك الشعوب تحمي كما كبيرا من التنوع البيولوجي المتبقي في العالم، وتملك معرفة وخبرة الأجداد الهامة حول كيفية التكيف مع مخاطر المناخ والكوارث، والتخفيف من آثارها، والحد منها. وتتعرض مناطقهم التقليدية، إن لم تكن حياتهم، للمخاطر من التهافت العالمي على الأراضي والموارد الطبيعية، مما يستلزم حماية حقوقهم كمجتمعات متميزة.

159- لقد أنشأ استثمار الصندوق في الشعوب الأصلية شراكة حقيقية. ونموذج الصندوق فريد لأنه وُضع، وأنجز، ونفذ من قبل الشعوب الأصلية. وتضمين دعم الشعوب الأصلية في التجديد الثاني عشر للموارد أمر يدعو للترحيب؛ وينبغي للصندوق اقتناص الفرصة لإظهار ريادته بين مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في كيفية العمل مع الشعوب الأصلية.

160- **السيدة PENUNIA** (الأمين العام لرابطة المزارعين الآسيويين) قالت بأن تغير المناخ كان له أثر مدمر على قطاع الزراعة الأسرية، ولا سيما في منطقتها، ولكن المجموعات المتأثرة رفضت أن تكون ضحية، وتقوم بتوفير حلول. وقد تم تيسير التدابير التي اتخذها المزارعون في سائر أنحاء المنطقة، للتعامل، على سبيل المثال، مع الآثار التي خلفتها الأعاصير، وتكوين التعاونيات ومنظمات المزارعين الأخرى، وممارسة الزراعة، والحراجة الزراعية المقاومة لتغير المناخ، من خلال منحة من الصندوق ودعم إضافي آخر مقدم بموجب برنامج تعاون متوسط الأجل للصندوق.

161- رحب منتدى المزارعين بإطلاق عملية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وكان مهتما بشكل خاص بأدوات التمويل للصندوق التي ستمّكن منظمات المزارعين من توسيع نطاق الممارسات الجيدة في التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز دور وجدوى التعاونيات. وهو مستعد للمساعدة في تصميم الأدوات والتعاون مع الصندوق بشأن تنفيذ ورصد الآليات. ودعت إلى إدراج ممثلي منظمات المزارعين في هياكل حوكمة أدوات التمويل تلك بهدف زيادة دور، ومسؤوليات، ومساءلة أصحاب المصلحة في تلك المنظمات.

162- **تم عرض شريط فيديو بعنوان "فيديو عن أثر الصندوق: غواتيمالا".**

163- **مديرة الاجتماع** قالت بأن الصندوق محظوظ للغاية لأنه لا يحظى بالتزام الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة وحسب، بل وبدعم أولئك الذين تأثروا كثيرا بمهمة الصندوق بحيث رغبوا في ضم أصواتهم وشهرتهم إلى قضيته. وقدمت المتحدثة الأخيرة في الحدث، السيدة Sabrina Elba، الممثلة، والناشطة، وعارضة الأزياء الكندية من أصل صومالي، والمناصرة المتحمسة لتمكين النساء والفتيات الريفيات، والتي زارت مؤخرا مشروعا مدعوما من الصندوق في سيراليون مع زوجها، الممثل الشهير Idris Elba. ودعت السيدة Elba لمخاطبة المشاركين.

164- **السيدة ELBA** (الممثلة، والناشطة، وعارضة الأزياء الكندية) شددت على أهمية عمل الصندوق في القضاء على الفقر والجوع، والأهمية الملحة لعام 2020، والتجديد الثاني عشر للموارد، وقالت بأنها أعجبت، خلال زيارتها لمشروع ممول من الصندوق في سيراليون، بمزارعي الأرز الذين تحولت حياتهم من جراء القروض المالية والتدريب. وقد مدح قادة المجتمع المحلي الذين قابلتهم الصندوق لتصميمه على متابعة المسار، حتى عندما رحلت كل وكالة إنمائية أخرى خلال فاشية الإيبولا.

165- وكانت النساء المستفيدات من المشروع أيضا دليلا على أن تمكين المرأة يبدأ بالتمكين الاقتصادي. وفي الواقع، أظهرت مشروعات الصندوق أنه من غير المحتم على النساء الريفيات أن يتخلفن عن الرجال إلى الأبد على كل مؤشر للتنمية تقريبا، وأن يحرمن من الفرص والأمل. وفي حين أن كل واحد يمكنه أن يناصر الفقراء، إلا أن الحكومات هي التي تملك السلطة لتغيير السياسات، والاستثمار في الصندوق، وتحسين وضع المجتمعات الريفية الفقيرة، ولا سيما النساء فيها.

166- المشاكل العالمية، مثل تغير المناخ، والجوع، تتطلب استجابات عالمية. والاستثمار في مستقبل السكان الريفيين استثمار في مستقبل الإنسانية. ومع دعم الدول الأعضاء، ووعي العالم وعمله، يمكن لعام 2020 أن يكون العام الذي يتغير فيه كل شيء للأفضل.

167- **تم عرض شريط فيديو بعنوان "Idris and Sabrina Elba"**.

168- **مديرة الاجتماع** عبرت عن شكرها لجميع المتحدثين الذين شاركوا في حدث إطلاق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على كلماتهم الملهمة والمتحمسة، وقالت بأن نجاح التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق سيكون خطوة نحو تحقيق الالتزام المشترك ببناء عالم متحرر من الفقر المدقع والجوع.

169- **رئيسة الجلسة**، رددت عبارات الشكر تلك، وقالت بأن الصندوق منظمة خاصة تتميز بمهمة خاصة ويمكنها تقديم مساهمة إيجابية كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحثّت الدول الأعضاء على ضمان تمكين الصندوق من تحقيق كامل إمكاناته، ولفتت الانتباه إلى كتيب بعنوان *الدافع للاستثمار في الصندوق*.

170- **تم عرض شريط فيديو بعنوان "الدافع للاستثمار في الصندوق".**

171- **السيد WINTERS** (نائب الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة)، شدد في عرضه للدافع للاستثمار في الصندوق على أن التقدم المتعثر في تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوع يدعو للعمل، وقال بأن الصندوق قد أظهر قدرته على العمل ليس فقط مع المنتجين على نطاق صغير لتمكين النساء والشباب، ولكن مع الشعوب الأصلية أيضا. وسوف يوسع شموله الاجتماعي إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو يعمل لمعالجة القضايا المتعلقة بالمناخ والصراع، وبناء الصمود، وهو مجال يتمتع فيه بخبرة تزيد على 40 سنة.

172- كما ساعدت الإصلاحات في الآونة الأخيرة الصندوق على تحسين كفاءته وجودة عمله، ولا سيما بتحويل تركيزه نحو الميدان، حيث ضاعف بالفعل عدد موظفيه هناك، ويواصل زيادة ذلك العدد. وبفضل ذلك التحول، أصبح الصندوق أفضل تجهيزا للعمل مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك التي تتخذ من روما مقرا لها، ومع منظمات المزارعين، والشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، فقد ساعده الحضور الميداني الأكبر بشكل حاسم على أن يكون جزءا من المناقشات الأوسع حول الأمن الغذائي.

173- وكانت هناك أيضا فرص لأشكال أخرى من الاستثمار من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في الصندوق، بالإضافة إلى برنامج تمويل القطاع الخاص، مما سيشجع التمويل من مصادر أخرى، ويوفر بشكل إضافي التمويل لمصادر جديدة. وفي هذا الصدد، يأمل الصندوق أن يتمكن من توسيع نطاق العديد من الأفكار التي ذكرت خلال مداولات منتدى المزارعين. وسوف تصبح هذه الأشكال من بناء الشراكات، على كل من المستوى العالمي، والأهم من ذلك على المستوى القطري، جوهرية لأنشطة الصندوق، مما يسمح له بتوسيع وتعميق عملياته القطرية من خلال البناء على خبرته. وبالنسبة للصندوق، كان ذلك دافعه للاستثمار.

دور التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حوار مع السادة محافظي الصندوق (GC 43/INF.4)

174- **رئيسة الجلسة** لفتت الانتباه إلى السؤالين التوجيهيين، الواردين في الوثيقة GC 43/INF.4، واللذين تم إعدادهما من أجل الحوار مع السادة المحافظين بشأن دور التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تكرم وفد كندا بالتطوع بإطلاق هذين السؤالين ببعض التعليقات الافتتاحية.

175- **السيد POTTER** (كندا)، قال في تمهيده للحوار بأن أهداف التنمية المستدامة كان يقصد منها أن تكون أساسا لعملية بقيادة قطرية، مما يعني أنه من المهم الأخذ في الاعتبار وجهات نظر الدول الأعضاء حول أفضل طريقة لدعم الصندوق لها. وخلال العقد المؤدي إلى عام 2030، ستكون هناك ثلاث فترات فقط لتجديد الموارد. وبالتالي، من الضروري التحرك بسرعة، ومواصلة البناء على الميزة النسبية الرئيسية للصندوق، المتعهدة بعناية على مدى الـ 40 سنة الماضية، والمتمثلة في عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب من خلال استهداف السكان الريفيين الفقراء.

176- فيما يتعلق بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، قليلة هي المنظمات الأخرى التي لها نفس الفعالية في التركيز على السكان الأشد فقرا والأكثر تهميشا في البلدان الأشد فقرا، والبلدان ذات الأوضاع الخاصة، والتي

تعاني من جيوب الفقر المزمن. ويتطلب تحقيق هذه الغاية استمرار التنسيق على المستوى القطري وتكييف التدخلات بعناية مع الفرص والتحديات المحلية من خلال التحسين المستمر لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية بالاستفادة من عملية اللامركزية في الصندوق، وفقا للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف). وسيكون من الضروري أيضا مواصلة تعزيز صمود فقراء الريف في وجه آثار تغير المناخ، وفقا للهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي)، والاستمرار في تحسين النُهج الشمولية، مثل المنهجيات الأسرية، لتمكين النساء، والفتيات، والشعوب الأصلية، وفقا للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين). وبهدف تحقيق القضاء على الجوع، من المهم وفقا للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة مواصلة الابتكار والتعلم من الخبرة، بما في ذلك من خلال تقييمات الأثر المستندة إلى الأدلة، استنادا إلى أفضل العلوم من نظم البحوث الزراعية الدولية والوطنية.

177- وسيكون من المهم أيضا القيام بالمزيد من حيث الكمية. وللصندوق دور رئيسي يلعبه في تحقيق تحول ريفي ناجح. لذا ينبغي بذل كل جهد لتوسيع برنامج عمله من خلال عملية تجديد موارد ناجحة، وزيادة التمويل المشترك، والرفع المالي لقائمة الميزانية، وزيادة حجم المشروعات، واستهداف مصادر جديدة للتمويل، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، ومستثمري الأثر، والجهات الخيرية. وقد أعلنت بلده للتو عن مساهمة بقيمة 150 مليون دولار كندي للتجديد الحادي عشر للموارد كقرض بشروط تيسيرية للغاية من أجل الزراعة الذكية مناخيا.

178- وسيكون من المهم على نحو مماثل القيام بالمزيد من حيث الجودة، استنادا إلى التنويع الحصيف لمجموعة الصندوق من أدوات التمويل والبرمجة، بحيث تستطيع الاستجابة بشكل أكثر دقة وكفاءة للتحديات والفرص الإنمائية المحددة، بما في ذلك المنح للعمل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية، والقروض الرأسمالية مع القطاع الخاص، والآليات القائمة على الجوائز. على سبيل المثال، ينبغي استخدام الخبرة والشبكات المحلية لاستهداف المشاريع الزراعية الجاهزة للتحول. وعلى الرغم من أن الصندوق مدعوم من مجموعة واسعة من الدول الأعضاء، ينبغي تعبئة المساهمات من المزيد من البلدان من خلال تحسين الاتصالات والتسويق.

179- **رئيسة الجلسة** رحبت بالإعلان عن القرض الكندي.

180- **مندوب الهند** قال بأنه يجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بالاستثمار في قدرات الصندوق ودوره الفريد ضمن هيكلية الأمن الغذائي العالمي بحيث يمكنه تحقيق أكثر من مضاعفة أثره على الفقر والجوع بحلول عام 2030. وتحقيقا لتلك الغاية، سيكون من الضروري استقطاب استثمار القطاع الخاص، واستهداف النظم الغذائية الكبيرة، وزيادة الشمول الاجتماعي من خلال وضع التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين، والشباب، والتكيف مع تغير المناخ. ويمثل الريفيون الفقراء والمعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية، الذين هم المجموعة المستهدفة من الصندوق، أغلبية فقراء وجياع العالم. ونهج الصندوق الذي محوره البشر في التنمية الزراعية، والتحول الريفي الشمولي والمستدام هو الوسيلة المجربة التي تتسم بالكفاءة من حيث التكاليف لمعالجة الفقر، وعدم المساواة، وضمان عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب.

181- وكما تم الاعتراف به في خطة عمل أديس أبابا، الاستثمار في الزراعة، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي لها أثر كبير على سائر أهداف التنمية المستدامة. ولا بد للصندوق وشركائه من زيادة جهودهم لدعم عمل المجتمع العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وستكون مضاعفة أثر الصندوق مهمة للغاية في القضاء على الجوع، والفقر، وسوء التغذية في جميع البلدان النامية.

182- **مندوب فرنسا** قال بأنه يمكن ضمان أثر وفعالية الصندوق من خلال الحفاظ على الثقة بمهمته التي تعطي الأولوية لأشد البلدان فقرا. ويميل الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي لأن يتركزا في المناطق الريفية من أشد البلدان فقرا، ولا سيما في تلك البلدان التي تواجه الصراع، والهشاشة، وأكبر أثر من تغير المناخ. وتعزيز الفعالية يتطلب تنفيذ ومواصلة الإصلاحات الداخلية للصندوق في مسائل المالية، والحوكمة، وبشكل خاص

مواصلة تطبيق اللامركزية على فرقه. كما يمكن تعزيز عمل الصندوق من خلال تحويل النظم الغذائية بحيث تصبح أكثر استدامة، وصمودا، وشمولا، مما سيتطلب المزيد من الجهود في مجالات تغير المناخ، والبيئة، والمساواة بين الجنسين.

183- وينبغي أن يواصل الصندوق تعبئة الموارد من خلال التمويل المشترك، وجهات مانحة جديدة في كل من القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم من التقدم المحرز في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، يمكن القيام بالمزيد لتعزيز صورة الصندوق كلاعب رئيسي في القطاع الزراعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولكن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة يتطلب جهدا جماعيا. وسوف توفر قمة النظم الغذائية في عام 2021 فرصة فريدة لزيادة مساهمة الصندوق في تنمية نظم غذائية أكثر إنتاجية، وشمولا، واستدامة، وصمودا، ولعرض قصص نجاحه وتعاونه مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما. وينبغي أن تركز اتصالات الصندوق واستقطابه للتأييد على فوائد التشارك في معالجة القضايا العالمية للهجرة، والصراع، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والصحة. وينبغي تغطية هذه القضايا من خلال نهج شامل، والذي يمكن تعزيزه بالعمل مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، الأمر الذي تم الاتفاق على إطار له في قمة مجموعة العشرين في عام 2019.

184- **مندوبة جمهورية كوريا** قالت بأن التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق مهمان للغاية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، حيث أن جميع مشروعات التجديد الحادي عشر، ونصف مشروعات التجديد الثاني عشر سوف تنجز بين عامي 2025 و2030. وللحصول على دعم سياسي ومالي قويين، يجب تقاسم رؤية الصندوق ضمن الصندوق وبين الدول الأعضاء على السواء. وقد تم اتخاذ الخطوات الأولى مع الصندوق 2.0 في وضع مخطط أولي للمستقبل.

185- ينبغي أن تركز جهود الصندوق لإدخال الابتكار على الاستدامة المالية، والخبرة في الموارد البشرية واللامركزية. وسوف يتطلب استمرار المساعدة للبلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل موارد أكبر، والتي تتعين إدارتها باستخدام أدوات مناسبة. كما ينبغي للصندوق تطوير خبرته فيما يتعلق بالأوضاع المحلية، وجميع مراحل تصميم وتنفيذ المشروعات. وأخيرا، ينبغي التشديد على الشفافية في التواصل مع الدول الأعضاء كعنصر هام لضمان أن جميع الشركاء يثقون ببعضهم البعض ويتجهون في نفس الاتجاه.

186- **مندوب هولندا** قال بأن أكثر الطرق فعالية لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء التي تحتاج إلى مساعدة الصندوق هو التركيز على أفضل ما يقوم به، ألا وهو دعم المجموعات الهامشية في المناطق الأشد فقرا، والتي تغيب عنها المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى حد كبير. لذلك ينبغي للصندوق أن يحاول البناء على خبرته الواسعة في العمل مع اللاعبين الرئيسيين في تلك المناطق، وتكييف أفضل الممارسات للتنفيذ في مناطق أخرى، والسعي للحصول على التمويل المشترك لتوسيع نطاق أنشطته. وينبغي ألا يقع في فخ توسيع مهمته والتنافس مع الوكالات الأخرى. ومن الضروري أيضا توضيح صورة الصندوق، لأن عمله – حتى إذا كان معروفا - ما زال لا يقدر حق قدره إلى حد كبير. والكثيرون من حديثي العهد بالمجال لا يعلمون أن الصندوق كان قائد الملاذ الأخير للعديد من المناطق في بعض البلدان. ويقوم الصندوق بنجاح بتقديم دراسة جدوى لبرامج الدعم الخاصة به، والتي غالبا ما تعتبرها المؤسسات المالية الأخرى معزولة، وصغيرة النطاق، وغير مؤكدة للغاية. وينبغي نشر الرسالة على نطاق أوسع بأن الصندوق يقوم بمهمة ممتازة في البدء بالعمل حيث يتوقف البنك الدولي.

187- **مندوبة كينيا** قالت بأن التحديات تزداد في القطاع الزراعي، ولا سيما كنتيجة للصراع والصدمات المناخية. والمكاسب المتراكمة التي تحققت على مدى السنوات في تنمية القطاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة آخذة في التآكل. ولذا ينبغي مضاعفة الجهود للتعامل والتكيف مع، والتخفيف من الصدمات المتزايدة، والحفاظ على التقدم نحو إحراز أهداف التنمية الزراعية. وسوف يتطلب تقديم الدعم الفعال للبلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة زيادة الموارد للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وتجديدات الموارد اللاحقة، بالإضافة

إلى التمويل من مصادر أخرى. ولاجتذاب المزيد من الموارد والدعم السياسي، ينبغي للصندوق أن يركز على مواصلة تنفيذ المشروعات القطرية المكيفة مع الاحتياجات المحددة للمستفيدين. وكينيا ملتزمة بدعم الصندوق والعمل في شراكة معه

188- **مندوب أوغندا** قال بأن الطريق إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب أن يبدأ بالمناطق والسكان المعروفين بأنهم أكثر تأثرا وأن يركز عليهم. وللتخفيف من حدة الفقر، يجب مكافحة الجوع بمعالجة قضايا الإنتاج والإنتاجية، مع التركيز على زيادة الدعم للمكننة، ولا سيما في أفريقيا؛ وعلى الحد من الفواقد، وخصوصا في فترة ما بعد الحصاد؛ وعلى زيادة الاستثمار في النساء والشباب كوسيلة للوصول إلى فقراء الريف. والصندوق يعمل بالفعل بشكل جيد في هذا الصدد. ففي المناطق الريفية من أوغندا، على سبيل المثال، ساعد على انتشال آلاف الأشخاص من الفقر. وتركيز الجهود على مساعدة المزارعين الريفيين على الحصول على مكافأة جيدة مقابل ما ينتجونه، بما في ذلك من خلال تحسين معلومات السوق، سيلعب دورا هاما في تحقيق أهداف خطة عام 2030.

189- **مندوب الولايات المتحدة** قال بأن الصندوق يمكن أن يكون أكثر فعالية في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها المحلية، التي يمكن مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال التركيز على أشد السكان فقرا. وبعد عقد من الانخفاض المطرد، أخذ عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع على صعيد العالم يرتفع منذ عام 2015. وللصندوق دور هام يلعبه في المساعدة على عكس هذا الاتجاه، بدءا بالبلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ويمكن للصندوق وينبغي له أن يخطو خطوات باتجاه تعزيز أدائه في المجالات الرئيسية، بما في ذلك الكفاءة والاستدامة، وتحسين الإدارة المالية للمشروعات، وتكلفة المستفيد الواحد، وتكاليف الإدارة. ويمكن لجهود تعزيز الملكية القطرية والاستراتيجيات القائمة المجدية أن تحسن الاستدامة والأثر بشكل كبير. وبهدف توضيح صورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وضمان الدعم للصندوق، يجب التشديد على الدور الفريد والميزة النسبية للصندوق. وجزء كبير مما يميز الصندوق عن الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى التي تعمل في مجالات مماثلة هو التزامه الذي لا يتزعزع في الوصول إلى الميل الأخير في محاربة الفقر، وكونه الكيان الوحيد الذي يخدم بفعالية السكان الريفيين الأشد فقرا وضعفا. وهذه حقيقة ينبغي توثيقها وإيصالها إلى أصحاب المصلحة.

190- **مندوب السويد** وافق بأن الصندوق يتمتع بالميزات النسبية القوية التي أوجزها المتحدثون السابقون، وأنه يلزم عمل أسرع لتحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تشمل التحديات الهامة التي يلعب الصندوق دورا كبيرا فيها معالجة التعرض لمخاطر المناخ بين صغار المزارعين، والفقدان المتسارع للتنوع البيولوجي على المستوى العالمي.

191- وبالنسبة لتوضيح صورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، من المزايا الفريدة الأخرى للصندوق تطبيقه الصارم جدا لتقييمات الأثر، التي تستند إلى نهج التخفيف من حدة الفقر الذي حاز على التقدير بمنحه جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية في عام 2019. وزعم الصندوق بأنه حقق نتائج يستند إلى أسس أكثر رسوخا مما لدى العديد من المؤسسات الأخرى، وينبغي أن يستخدم لإقناع صناع القرار في البلدان المانحة بدور الصندوق الفريد وقدرته على إحداث فرق على أرض الواقع.

192- مندوب **المكسيك** قال بأنه كي يكون للصندوق أكبر الأثر، ينبغي عليه التركيز على دعم السياسات والأولويات العامة الوطنية القائمة، واعتماد الإجراءات التي ترفد أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء. ويوفر التجديد الثاني عشر للموارد فرصة للدول الأعضاء لكي تظهر التزامها بالقضاء على الفقر العالمي وانتشال السكان من الفقر. ولم يتم التعبير عن أية معارضة للنية التي أعلن عنها رئيس الصندوق والمتمثلة في مضاعفة أثر الصندوق بحلول عام 2030. وتحقيقا لذلك، يحتاج الصندوق لأن ينمو، وسوف يتطلب ذلك تمويلا إضافيا من مصادر أخرى، وآليات تمويل مختلفة.

193- وينبغي أن يضع استعراض استراتيجية الاتصالات في الصندوق تركيزا أكبر على تحسين المعرفة بما يقوم به الصندوق ولا تستطيع المؤسسات الأخرى القيام به، وخصائصه المتميزة، وعمله المتخصص الذي عاد بالفائدة على المجتمع الدولي بأكمله. لذا ينبغي للصندوق أن يواصل دعمه للسكان الريفيين الأشد فقرا في كل مكان، وأن يركز على استدامة برامجه. وعندما تكون البرامج مستدامة، فإنها تثبت دون شك أن عمل الصندوق ناجح وأن هناك استمرارية لدعم البلدان المعنية.

194- **مندوبة تشاد** قالت بأن التقدم الذي تحقق في بلدها على مدى عقدين من شراكته مع الصندوق تجلى بوضوح في أحدث التقييمات التي أجريت. والواقع أن النتائج التي تم الحصول عليها من مشروعات الصندوق في مثل هذا البلد الضعيف في منطقة الساحل كانت مدهشة. ولكي يكون الصندوق 2.0 أكثر فعالية، ينبغي وضع تركيز أكبر على نظم إنتاج الأغذية، ولا سيما في الدول الهشة التي تتسم بمستويات الإنتاج الضعيفة، والمشاكل والصدمات المتعلقة بتغير المناخ، وهطولات الأمطار غير المنتظمة، والنقص في البنية الأساسية، ونظم الإدارة غير الفعالة، بما في ذلك في مجال المياه والأراضي.

195- وعلى مدى العقد المؤدي إلى عام 2030، سيحتاج الصندوق إلى تعزيز شراكاته القائمة، والانخراط في شراكات جديدة، والسعي من أجل إيجاد مصادر جديدة للتمويل بهدف توسيع قاعدة المانحين، من خلال المصارف الإنمائية، وفي سياق التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي للصندوق التواصل بانتظام، وتنظيم زيارات ميدانية لعرض أفضل ممارساته، وتحسين صورة نتائجه وأثره. وينبغي إيلاء اهتمام محدد ببلدان الساحل بالنظر إلى الظروف المناخية التي تواجهها.

196- **رئيسة الجلسة** شكرت السادة المحافظين الذين تحدثوا خلال الحوار، وقالت بأن المواضيع المشتركة المثارة شملت الرغبة الحقيقية في التركيز على السكان الأشد فقرا وضعفا، ولا سيما في وجه تغير المناخ. والرسالة الواضحة التي تم نقلها هي أن البلدان ينبغي أن تكون في موقع القيادة، وأن عمل الصندوق ينبغي أن يكون استجابة لطلب البلدان. ومن المهم للصندوق العمل مع الشركاء وإبلاغهم باستراتيجيته بهدف توضيح صورته.

197- **السيد WINTERS** (نائب الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة) رحب بالتشديد على الحاجة لأن يواصل الصندوق تركيزه على ما يجيده وما يجعله فريدا من نوعه. وأحد التحديات في هذا الصدد هو حفاظ الصندوق على مهمته الأساسية، بينما يعمل في نفس الوقت على توسيع موارده ومحاولة تنويع أدواته من أجل مواجهة المشكلة الهائلة التي تواجه العالم. وإذا بدأ الصندوق العمل مع القطاع الخاص، على سبيل المثال، يجب عليه الابتعاد عن الانخراط في عمل لا يعود في نهاية المطاف بالفائدة على المنتجين على نطاق صغير.

198- ومن القضايا ذات الصلة الحاجة إلى الحفاظ على الميزة النسبية للصندوق وتجنب التنافس مع الكيانات الأخرى. وينبغي للصندوق أن يفعل المزيد لتزويد شركائه بالوثائق والأدلة المتعلقة بما يقوم به. وفي هذا الصدد، يجري التشديد في استراتيجية الاتصالات على الانخراط مع البلدان وتجاوز الحكومات للوصول إلى المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وعملية اللامركزية المستمرة تيسِّر العمل مع البلدان والشركاء الوطنيين بشأن الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء.

199- وفيما يتعلق بالمواضيع المحددة التي أثيرت، مثل تغير المناخ، والتغذية، تعلقت إحدى القضايا الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بنوع الالتزامات التي يتعين التعهد بها. سوف تعقد قمة النظم الغذائية في خريف عام 2021، وفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تبدأ في يناير/كانون الثاني 2022، وبالتالي يؤمل أن يستغل التجديد الثاني عشر للموارد الزخم بشأن النظم الغذائية الناشئ عن القمة.

200- وأخيرا، وفيما يتعلق بالقضايا المثارة بشأن الأثر والحاجة إلى التركيز على النتائج، والكفاءة، والاستدامة، أعاد التأكيد بأن الصندوق يعمل بجد لضمان الكفاءة، على الرغم من أنه غالبا ما يكون تحقيق ذلك صعبا عند

العمل مع الأشخاص الأشد فقرا في الميل الأخير، حيث تميل التكاليف إلى الارتفاع. ورغم التحديات، يقوم الصندوق بالعمل على تحسين الكفاءة والتكلفة لكل مستفيد، وزيادة استدامة أثره.

201- **السيدة HAGA** (نائبة الرئيس المساعدة لدائرة العلاقات الخارجية والحوكمة) وافقت على أنه يلزم المزيد من العمل بشأن صورة الصندوق. فالصندوق جوهرة خفية بالنسبة للكثيرين، ولكن الوقت قد حان لتعزيز جهوده في مجال الاتصالات، وتسويق نفسه بشكل أفضل. وستكون الخطوة الأولى وضع استراتيجية للاتصالات طويلة الأجل، وتقديمها للمجلس التنفيذي في وقت لاحق من عام 2020. غير أنه من الضروري أيضا زيادة الوعي بدور الصندوق خلال عملية تجديد الموارد الحالية. وفي هذا الصدد، شملت المبادرات المفيدة في الفترة الأخيرة تحديد مشاهير وسفراء للعمل مع الصندوق، وإشراك منظمات المزارعين وشبكات الشعوب الأصلية. وسوف تستخدم دورات تجديد الموارد الأربعة المخطط لها في عام 2020 لزيادة الوعي، كما ستنظم أحداث خاصة.

202- **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق)، قال بأنه في حين أن من الواضح أن التركيز على البلدان الأدنى دخلا أو منخفضة الدخل محوري بالنسبة لدور الصندوق، ما زال من الضروري تكييف المقترحات المقدمة مع احتياجات البلدان. وعلاوة على ذلك، ومع أن الهدف يتمثل في نمو الصندوق من حيث رأس المال وصافي الأصول، ما تزال الاستراتيجية الشاملة تهدف إلى استخدام تلك الموارد لمساندة وتمويل المشروعات التي تركز على الأثر الإنمائي. وتتعلق المسألة بإيجاد التوازن الصحيح بين تعزيز الموارد المتاحة، واستخدامها لتحقيق أثر أكبر بكثير.

203- وفيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على فقراء الريف والبلدان منخفضة الدخل، فإنه من الضروري أيضا العمل مع البلدان الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك غير المشمولة منها في فئة البلدان منخفضة الدخل، بالنظر إلى الأثر الشديد لتغير المناخ. وفي الختام، اتفق على أنه ينبغي أن يكون هناك تنوع أكبر في عمل الصندوق.

موجز تجميعي عن مداولات منتدى المزارعين

204- بدعوة من **رئيسة الجلسة**، قدمت **السيدة NSIMADALA** (رئيسة منظمة مزارعي البلدان الأفريقية)، و**السيدة HALIM** (المنتدى العالمي للعاملين في الصيد وجمع الأسماك) موجزا تجميعيا عن مداولات منتدى المزارعين لعام 2020، الذي انعقد في الفترة 6-11 فبراير/شباط 2020، بالتزامن مع الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للموجز التجميعي في الفصل الرابع.

205- **السيد BROWN** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج) رحب بمداولات منتدى المزارعين، والتوصيات التي قدمها، والتي ستدرس باهتمام على مدى الأسابيع القادمة. وأشار على وجه الخصوص إلى الاهتمام الذي تم التعبير عنه في الانخراط الأقوى بكثير مع الصندوق، ولا سيما على المستوى القطري من خلال المشروعات، وحوار السياسات، والحوارات الوطنية للصندوق، الأمر الذي يتواءم بشكل وثيق مع التزام الصندوق بالتغذية الراجعة من أصحاب المصلحة، والشفافية. كما أشار إلى الاهتمام بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وطلب مركز مراقب في الهيئات الرئاسية للصندوق.

206-**رفع الاجتماع في الساعة 6.30 مساء.**

(3) المحضر الموجز للجلسة الثالثة من الدورة الثالثة والأربعين المنعقدة يوم 12 فبراير/شباط 2020 على الساعة 9.45 صباحا

رئيسة الجلسة: معالي السيدة Clémentine Ananga Messina (الكاميرون)

المحتويات

الفقرات

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2020، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2020 وخطته الإشارية للفترة 2021-2022، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 9 من جدول الأعمال) 220-208

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2018 (البند 8 من جدول الأعمال) 222-221

التغييرات المقترح إدخالها على سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره (البند 12 من جدول الأعمال) 225-223

تحديث عن المحادثات مع محافظي الصندوق أثناء الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين (البند 5 من جدول الأعمال) واتجاهات التمويل الإنمائي: أسئلة وتحديات جديدة – حوار مع السادة محافظي الصندوق 267-226

الجلسة التفاعلية الأولى – التنمية الريفية كوسيلة للتطرق للنزاعات، والترويج للسلام، وبناء صمود أصحاب الحيازات الصغيرة في وجه الصدمات المناخية 269-268

بيان سعادة السفيرة السيدة Josefa Sacko، السفيرة ومفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة، بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي 275-270

207- **افتُتح الاجتماع الساعة 9:45 صباحا.**

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2020، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2020 وخطته الإشارية للفترة 2021-2022، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 43/L.6/Rev.1)

208- **أشارت رئيسة الجلسة** إلى أن المجلس التنفيذي قد وافق، في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2019، على برنامجي عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2020. واستعرض أيضا الميزانيتين المقترحتين للصندوق والمكتب وأوصى بإحالتهما إلى مجلس المحافظين للموافقة عليهما.

209- وقال **السيد WU** (نائب الرئيس المساعد لدائرة خدمات المنظمة)، في معرض تقديمه لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2020، على النحو الوارد في الجزء الأول من الوثيقة GC 43/L.6/Rev.1، أن عام 2020 يشهد بداية عقد من العمل يجب فيه إيجاد حلول مستدامة معجلة لأكبر التحديات التي تواجه العالم. وقد سعت الإدارة إلى تقديم ميزانية ملائمة للغرض تمكّن الصندوق من تحقيق الأهداف الطموحة التي حددتها له الدول الأعضاء للسنوات القادمة.

210- ووافق المجلس التنفيذي، في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة، على برنامج إشاري للقروض والمنح بقيمة 1.062 مليار دولار أمريكي لعام 2020 واقترح أن يوافق مجلس المحافظين على هذا المبلغ لأغراض التخطيط، على أساس أنه سيجري تعديله حسب الحاجة على مدار عام 2020 في ضوء الموارد المتاحة.

211- وأوصى المجلس التنفيذي أيضا بتقديم الميزانية العادية المقترحة إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها. وتبلغ هذه الميزانية 157.8 مليون دولار أمريكي، وتمثل نموا حقيقيا صفريا مقارنة بميزانية العام السابق البالغة 158.2 مليون دولار أمريكي. ويُعزى الانخفاض الاسمي البالغ 0.19 في المائة أساسا إلى سعر الصرف المواتي، على الرغم من أنه بُذلت جهود أخرى لاحتواء الزيادة الفعلية إلى الصفر عن طريق استيعاب الزيادات في الأسعار من خلال تخفيضات في تكاليف غير الموظفين.

212- وتحسّن متوسط معدل الكفاءة خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وكانت الإدارة تسير على المسار الصحيح لمواصلة تحسينه. وتم صرف جزء كبير من برنامج القروض والمنح مقدما في عام 2019، في حين سيتحول التركيز في عام 2020 إلى تنفيذ المشروعات وضمان الجودة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الكفاءة السنوي المتوقع للعام.

213- وبالنظر إلى حجم التحدي المتمثل في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) بحلول عام 2030، اعتُبر أن الجهود الماضية المبذولة لتغيير الطريقة التي يمارس بها الصندوق أعماله غير كافية. ولذلك اقترحت الإدارة استثمارا موجها نحو بناء القدرات يصل إلى 12 مليون دولار أمريكي، رهنا بموافقة المجلس التنفيذي، في أبريل/نيسان 2020، على خطة تنفيذ تفصيلية مدتها عامان. ومن شأن الاستثمار الموجه نحو بناء القدرات أن يسمح للصندوق بتكييف هيكله بهدف إدارة وتوسيع فرص الأعمال وزيادة أثر النتائج المحققة إلى أقصى حد.

214- وتضمنت الميزانية الرأسمالية ما يصل إلى 2.225 مليون دولار أمريكي لتعزيز نظام الخزانة وتحديث النظام المصرفي الأساسي للصندوق بغية تعزيز الامتثال وتسريع بدء المشروعات. وبفضل هذه الاستثمارات البالغة الأهمية في هيكلته المالية، سيتمكن الصندوق من مواكبة معايير الصناعة ودعم نموذج أعماله المعزز في الوقت ذاته.

215- وقال **السيد GARCIA** (مدير مكتب التقييم المستقل)، في معرض تقديمه لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2020 وخطته الإشارية للفترة 2021-2022، على النحو الوارد في الجزء الثاني من الوثيقة GC 43/L.6/Rev.1، إن عام 2020 سيكون عام تغيير لمكتب التقييم المستقل. وسينفذ مكتب التقييم المستقل التوصيات الواردة في استعراض الأقران الخارجي لوظيفة التقييم في الصندوق وسيجري أول تقييم مواضيعي له على الإطلاق، بشأن مساهمة الصندوق في تكيف المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، ستجري مكاتب التقييم التابعة للوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها تقييما مؤسسيا مشتركا بشأن التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق وبرنامج الأغذية العالمي. ويعتزم المكتب أيضا إجراء خمسة تقييمات للبرامج القطرية في بوروندي والمغرب والنيجر وباكستان وأوغندا، وإعداد تقرير تجميعي تقييمي بشأن البنية الأساسية الريفية. وفيما يتعلق بالمشروعات، سيجري المكتب تقييما واحدا للأثر وستة تقييمات للأداء، وسيتحقق من جميع تقارير إنجاز المشروعات. وأخيرا، سيقوم مكتب التقييم المستقل بإعداد إصدار عام 2020 من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.

216- وتبلغ ميزانية مكتب التقييم المستقل المقترحة لعام 2020 ما قيمته 6.05 مليون دولار أمريكي. وإذا خُصم من هذا المبلغ المخصص الوحيد تحت الخط البالغ 000 187 دولار أمريكي، فإن الميزانية المقترحة تعادل 0.55 في المائة من برنامج القروض والمنح المتوقع للصندوق لعام 2020، وهي نسبة أقل بكثير من سقف الميزانية البالغ 0.9 في المائة الذي اعتمده المجلس التنفيذي.

217- وقال **السيد BROWN** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج)، في معرض تقديمه للتقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، على النحو الوارد في الجزء الرابع من الوثيقة GC 43/L.6/Rev.1، إن التقرير قدم معلومات مفصلة عن تطبيق معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وفي الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي، عرضت الإدارة المخصصات الناتجة عن التطبيق الشفاف لمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لعام 2020، وهو العام الثاني من دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ومع ذلك، اقترحت الإدارة أيضا الإبقاء على مخصصات عام 2019 لجميع البلدان، لضمان تأييد القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي فيما يتعلق بإطار القدرة على تحمل الديون والإبقاء على المخصصات القُطرية بما يتماشى مع الموارد المبرمجة. وأحاط المجلس علما بالمستوى العالي للبرمجة وأيد مقترح الإدارة بالإبقاء على مخصصات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، على النحو المعروض في ديسمبر/كانون الأول 2018، طوال مدة الدورة.

218- وتمشيا مع التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، أُدرج 80 بلدا في حساب المخصصات بعد تطبيق الانتقائية القُطرية. وفيما يتعلق بتمويل المجموعات القُطرية، فقد تم تخصيص 90 في المائة من الموارد الأساسية للصندوق للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وخُصصت النسبة المتبقية البالغة 10 في المائة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وكفلت الإدارة أيضا تخصيص ما بين 25 و30 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة. وعلاوة على ذلك، خصص الصندوق حوالي ثلثي موارده الأساسية بشروط تيسيرية للغاية.

219- وانتقل السيد BROWN إلى التقرير المرحلي لعام 2019 عن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الوارد في الجزء الثالث من الوثيقة GC 43/L.6/Rev.1، فأشار إلى أن 35 بلدا من أصل 38 بلدا مؤهلا وصلت إلى نقطة الإنجاز وأصبحت مؤهلة للحصول على مساعدة ضمن المبادرة. وعلى الرغم من منح الأولوية لضمان تمويل حساب أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمويلا كافيا، ستواصل الإدارة تشجيع الدول الأعضاء على تزويد الصندوق بموارد إضافية لتمويل مشاركته في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

220- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 212/د-43 بشأن الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانية العادية، والميزانية الرأسمالية وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2020، واستثمار موجه نحو بناء القدرات في الصندوق لعام 2020.**

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2018 (البند 8 من جدول الأعمال) (الوثيقتان GC 43/INF.3 وINF.3)

221- قال **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية)، في معرض تقديمه لهذا البند، إنه وفقا لرأي المراجع الخارجي للصندوق، فإن القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، الملحقة بالوثيقة GC 43/L.5، قد عرضت بشكل عادل، في جميع النواحي الهامة، الوضع المالي للصندوق وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للعام المنقضي، وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأصدر المراجعون الخارجيون أيضا شهادة مستقلة على تصديق الإدارة بأن الصندوق حافظ على ضوابط داخلية فعالة بشأن الإبلاغ المالي، وبذلك قدم دليلا آخر على التزام الصندوق بأفضل الممارسات المالية الدولية. وقامت لجنة مراجعة الحسابات، في اجتماعها الثاني والخمسين بعد المائة، باستعراض بيانات المراجع الخارجي، وأيدها بعد ذلك المجلس التنفيذي في دورته السادسة والعشرين بعد المائة المعقودة في مايو/أيار 2019.

222- **واعتمد مجلس المحافظين القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 ونتائج عملياته للعام المنقضي في هذا التاريخ، على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى لام من الوثيقة GC 43/L.5؛ وتقرير المراجع الخارجي بشأنها؛ وشهادة المراجع الخارجي بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.**

التغييرات المقترح إدخالها على سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره (البند 12 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 43/L.9)

223- أشارت **رئيسة الجلسة** إلى أن المجلس التنفيذي وافق، في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2019، على إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون وأوصى بأن يوافق مجلس المحافظين على التعديلات المقترح إدخالها على سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

224- وقال **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية)، إن المجلس التنفيذي أوصى، في سياق إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، بإدخال أداة قروض بشروط فائقة التيسيرية للغاية تستهدف البلدان التي تعاني من مديونية حرجة معتدلة وتوفر درجة من التيسير أعلى من القروض التيسيرية للغاية. ويدخل التعديل المقترح حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022، مع تنفيذ الإصلاح.

225- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 213/د-43 بشأن تنقيح سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.**

تحديث عن المحادثات مع محافظي الصندوق أثناء الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين (البند 5 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 43/L.2) واتجاهات التمويل الإنمائي: أسئلة وتحديات جديدة – حوار مع السادة محافظي الصندوق (الوثيقة GC 43/INF.4)

226- قالت **الرئيسة** إن المواضيع التي نُظر فيها في عام 2019 في المحادثات مع محافظي الصندوق لا تزال مهمة إذ تم تحقيق الكثير منها ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. واسترعت الانتباه إلى السؤالين

التوجيهيين، الواردين في الوثيقة GC 43/INF.4، واللذين أُعدا للحوار مع المحافظين بشأن موضوع اتجاهات التمويل الإنمائي.

227- وقال **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقب المالي، دائرة العمليات المالية)، في معرض تقديمه لهذا الموضوع، إنه في وقت يشهد زيادة الهشاشة الائتمانية للمقترضين من الصندوق، وانخفاضا في تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، وقيودا مالية في العديد من البلدان، هناك حاجة إلى التحول إلى استراتيجيات مالية وتشغيلية جديدة ومن المتوخى إجراء هذا التحول في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وفي رؤية الصندوق 2.0. وسيحدّث الصندوق عرضه المالي وأدواته المالية، بما في ذلك إمكانية الحصول على تصنيف ائتماني، وسينسق نهجه إزاء تمويل التنمية المستدامة مع نُهج المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وسيزيد الصندوق أيضا نطاق عملياته وأثرها من خلال إدماج استثمارات القطاع الخاص، وهو ما سيُمكّن الصندوق من توسيع نطاق الأدوات التي يتيحها للاستجابة لتحديات إنمائية محددة وزيادة مرونتها.

228- ودعت **الرئيسة** معالي السيد Edward Francisco Centeno Gadea (نيكاراغوا) إلى بدء الحوار بشأن اتجاهات التمويل الإنمائي.

229- ورحب **معالي السيد CENTENO GADEA (نيكاراغوا)** بشراكة بلده مع الصندوق، والتي ساهمت في الإجراءات المتخذة لمكافحة الجوع والفقر. ففي نيكاراغوا، تتمحور السياسات والبرامج والخطط العامة حول السكان وتحسين الظروف المعيشية بهدف القضاء على الفقر ومساعدة الأسر على التنمية وتحقيق الازدهار. وعلى الرغم من أن الصندوق كان دائما يدعم بشكل أساسي العديد من البلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الريفية، فإنه ينبغي أن يعتمد الآن نُهجا جديدة من خلال توسيع نطاق إجراءاته لتشمل قطاعات هامة أخرى، مثل مصايد الأسماك، والعمل عن كثب مع الحكومات لتشجيع جملة أمور من بينها تنمية الصناعة الزراعية، والقيمة المضافة للمنتجات الزراعية ودعم الوصول إلى الأسواق.

230- وينبغي أن توافق البلدان على جعل الأسواق أكثر عدالة وأن تضمن وصول البلدان النامية إليها. ففي اقتصاد عالمي متزايد التعقيد ويتأثر بمجموعة من المسائل السياسية والبيئية، يلزم بذل جهود أكبر لدعم الاستثمارات في التنمية الريفية على المستوى الوطني وضمان استدامة التمويل. وعلى الرغم من أن التحالف الاستراتيجي للبلدان في الصندوق تضمن التزاما قويا بالاعتراف بالاحتياجات والأولويات الرئيسية للبلدان النامية، فإن هذه البلدان كانت الأكثر معاناة من التغييرات السريعة في الاقتصاد العالمي وآثار تغير المناخ، مما قد يدفعها إلى استعراض أولوياتها. ولضمان استدامة الإجراءات المتخذة، كان من الضروري أولا زيادة كفاءة البرامج الوطنية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وتغير المناخ. ومن غير المقبول أن يظل هذا العدد الكبير من الناس يعاني من الجوع. ويجب أن يستند العمل المطلوب بصورة عاجلة إلى التزام عالمي بالتغلب على الفقر مع ضمان كرامة الأسر والازدهار والرفاهية للجميع. وستُظهر نيكاراغوا التزامها من خلال مشاركتها في دورة التجديد التالية لموارد الصندوق.

231- وقال **مندوب كوبا**، معربا عن أسفه لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية في عام 2018، إن عددا قليلا من البلدان تجاوز المستوى المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن هدر الموارد على الإنفاق العسكري يزداد سنويا وأن تكثيف التدابير من جانب واحد ضد البلدان النامية يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تيسر الاستثمار والشفافية للتكنولوجيات، ولا سيما التكنولوجيات الحيوية للتنمية المستدامة. وأضاف أنه يتعين متابعة جولة الدوحة الإنمائية، التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية في عام 2001، ويتعين الدفاع عن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في حالة البلدان النامية. ومن الضروري أيضا الحفاظ على الطابع العالمي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز الإجراءات متعددة الأطراف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك فيما يتعلق بالعمل المناخي. وبناء على ذلك، ينبغي أن تؤكد الحكومات من جديد التزاماتها بموجب

خطة عمل أديس أبابا باعتبارها الإطار العالمي لتعزيز العمل الجماعي للتصدي للتحديات العالمية المتعلقة بالتنمية. ولا تزال تعبئة التمويل الكافي تمثل التحدي الرئيسي لتنفيذ خطة عام 2030.

232- وقالت **مندوبة أنغولا**، إن الفقر لا ينشأ عن نقص الموارد المادية، كما يُعتقد في كثير من الأحيان؛ بل إنه مسألة تتعلق بالتنمية، والتنمية المستدامة بشكل خاص. ففي أنغولا، انعكس الوضع الاقتصادي في مستويات المعيشة في البلد. ويجب على البلدان المتقدمة أن تبذل قصارى جهدها للتصدي لآثار تغير المناخ، بالإضافة إلى بذل جهود لتحديد مصادر التمويل المستقبلية. فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والمتكاملة للجميع إلا من خلال تنفيذ حلول مستقرة ومستدامة. وتحقيقا لهذا الغاية، ربما يمكن تسخير الصندوق الأخضر للمناخ لدعم إجراءات الصندوق للقضاء على الجوع والفقر.

233- وينبغي أن تسير المسؤولية الاجتماعية جنبا إلى جنب مع التضامن الاجتماعي، ولا سيما في حالة الشركات الغنية، التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيق أهداف نبيلة. ويجب استخدام موارد العالم العديدة لمكافحة الجوع والفقر، والتي ينبغي أن تتضمن أيضا دمج أشكال التمويل التي تقدم حلولا في حالات عدم الجدوى المالية، إذ أنه لا يمكن التغلب على الأزمات إلا من خلال الجهود المشتركة. وأشارت إلى أن الجوع لا يقتصر على البلدان النامية؛ فهو نتيجة للنظم المالية والنظم الغذائية ويمثل مشكلة عالمية. ومما لا شك فيه أن الصندوق في أفضل موضع للتصدي لتحدي الفقر والجوع. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان إعادة رسملته بموارد كافية لدعم جميع الأطراف في القضاء على الجوع كهدف إنمائي.

234- وأعرب **مندوب تشاد** عن امتنانه للصندوق للتقدم الكبير الذي تحقق في سياق شراكته طويلة الأجل مع تشاد، والتي حققت نتائج مشجعة في مكافحة الجوع في عام 2019، ولا سيما في المناطق الريفية. وأشار مع الأسف إلى أن تشاد لم تستطع الوفاء بتعهدها بتقديم مساهمة سنوية قدرها 000 10 دولار أمريكي لدعم برامج الصندوق في البلد. غير أنها ستُقدم خلال عام 2020 إجمالي تعهداتها في هذا الصدد، بمبلغ 000 300 دولار أمريكي، بالإضافة إلى دفع مستحقاتها.

235- وقال **مندوب بوركينا فاسو** إنه لكي يتمكن الصندوق من توفير الدعم والتمويل المستدامين للبلدان المحتاجة، يجب مراعاة الاتجاهات السكانية والدين العام ومنح الأولوية لإنشاء آليات تمويل مستدامة. وأشار إلى أن الإجراءات المتخذة في بوركينا فاسو لمعالجة مستويات ديونها المفرطة اشتملت على زيادة تجهيز المنتجات الزراعية والحراجية وتحديث الإجراءات الجمركية لتحسين تحصيل الرسوم والموارد الأخرى، دون إثقال دافعي الضرائب بالأعباء. وقد وُضعت استراتيجية فعالة لإدارة الديون على المدى المتوسط وجرى التعهد باحترام مبدأ الشفافية فيما يتعلق بالإفصاح عن البيانات الاقتصادية الكلية، ولا سيما إذا كانت متعلقة بالديون.

236- وينبغي أن يقوم الصندوق بالمزيد لتحديث وتحسين آلياته للتمويل ولتعبئة المزيد من الموارد بهدف تيسير وصول البلدان الأكثر هشاشة للآليات المرنة دعما لخططها الإنمائية. ولهذه الأسباب، التزمت بوركينا فاسو بالمساهمة في تجديد موارد الصندوق.

237- وقال **مندوب البرازيل** إن الجرأة والإبداع عاملان أساسيان في تطوير أدوات التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولم تدعم المبادئ الأساسية للتمويل بالديون تطوير أدوات تمويل جديدة أو أكثر تعقيدا إذا زادت تيسيرية القروض أو حجم المنح التي يقدمها الصندوق، حتى في الحالات التي تكون فيها حاجة إلى تعزيز الرصد والتقييم، أو في نهاية المطاف زيادة المساهمات. وقد شدد العديد من المتحدثين على أنه ينبغي أن يركز الصندوق بشكل أكبر على أفقر الفقراء، غير أنه سيكون من الصعب تحديد تدخلات الصندوق التي لا تستهدف الفئات الأكثر فقرا. وحتى تدخلاته التي انطوت على موارد للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا كانت تستهدف أفقر الفقراء، وحتى في هذه الحالات كانت خبرة الصندوق وقدرته على تغيير الحياة هما اللذان أحدثا الفرق كله. وأضاف أن الفقر لا يحترم الحدود التي يصنعها الإنسان. فقد انتشر الفقر متعدد الأبعاد في جميع أنحاء العالم، على النحو الذي ينعكس في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ولتحقيق

أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، لا بد من القيام بالمزيد بموارد أقل، ولن يكون ذلك ممكنا إذا انحرف الصندوق عن نشاطه الأساسي كمؤسسة تمويل من خلال العمل بشكل أساسي بالمِنح. ويجب الاستفادة من الموارد المتاحة، التي تتضمن الإقراض، مع التركيز على الاستدامة. ولن يحصل الصندوق على تدفقات عائدة كافية تمكّنه من التطور ليصبح مؤسسة أكثر استدامة إلا من خلال الإقراض.

238- وقال **مندوب الولايات المتحدة** إن الصندوق قد خطا خطوة كبيرة إلى الأمام في دعم البلدان التي تعاني من الهشاشة الائتمانية من خلال التزامه بإطار القدرة على تحمل الديون في نهاية عام 2019، مما سيسمح بالتمويل المسبق لجميع المنح المقدمة في إطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل وضمان حفظ الموارد الشحيحة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون لأشد البلدان فقرا التي تعاني من حالة مديونية حرجة أو المعرضة بشدة للمعاناة منها. ونتيجة لذلك، سيكون هناك ضغط أقل على البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة، ولن يتعهد المجلس التنفيذي بالتزامات مالية بموارد لم يستلمها. ويجب بذل كل جهد لضمان ألا تؤدي الهشاشة الائتمانية إلى تقويض التقدم المحرز في مكافحة انعدام الأمن الغذائي على مدار العقد الماضي. وأشار إلى أن ارتفاع انعدام الأمن الغذائي على مدار السنوات الثلاث الماضية كان مثيرا للقلق. وينبغي إيجاد طرق أفضل لدعم البلدان المحتاجة وتعزيز القدرة على الصمود بين أكثر البلدان ضعفا. وينبغي أن يلتمس الصندوق أيضا مصادر أخرى للتمويل من خلال شراكات مع كيانات القطاع الخاص، التي يمكن أن تساعد على تحسين سبل عيش المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

239- وعلى الصندوق، بوصفه مؤسسة مالية دولية، أن يعزز الجهود المتعلقة بشفافية الديون حتى لا تصبح البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة مثقلة بشكل أكبر بممارسات الإقراض غير المستدامة. وبالإشارة إلى المنتجات الجديدة، ينبغي أن يفكر الصندوق في الأدوات الجديدة التي تمت تجربتها خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك المساعدة التقنية مستردة التكاليف، والإقراض المستند إلى النتائج وعمليات الإقراض الإقليمية. ومن بين عمليات المساعدة التقنية مستردة التكاليف التسع الجارية والمزمعة، لا يُنفذ في الوقت الحالي إلا عمليتين فقط. ولذلك، ينبغي استعراض فعالية النهج الجديد. وعلاوة على ذلك، لم يجرِ اختبار واستعراض الإقراض المستند إلى النتائج وعمليات الإقراض الإقليمية بشكل كامل. واستغرق الأمر وقتا لبناء الخبرة وتحليلها، ولا ينبغي إصدار منتجات جديدة قبل تعلم الدروس من المنتجات التي تم تطويرها سابقا. وينبغي أن يستند الانخراط مع البلدان التي تكون في مراحل مختلفة من عملية انتقالها إلى هياكل تسعير تميز على نحو ملائم بين البلدان من حيث علاوات الاستحقاق، وفترات السماح وشروط الإقراض. وأخيرا، ينبغي أن يعتمد الصندوق سياسة صارمة لتشجيع البلدان التي وصلت اقتصاداتها إلى عتبة معينة للتخرج إلى الفئة التالية، من أجل ضمان استخدام الموارد في المجالات التي تُحدث فيها أكبر أثر.

240- وقال **مندوب هايتي**، مُرحبا بالدعم الذي قدمه الصندوق لبلده لعقود طويلة، إن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحديث لهايتي، الذي استُكمل الآن، قد أُدرج في سياسة البلد الحالية لبرنامج التنمية المتكاملة. وتمثلت الأهداف الأساسية في تطوير زراعة متكيفة مع تغير المناخ، ودعم الإنتاج في المناطق الريفية والاستثمار في رأس المال البشري. وتضمنت حافظة الصندوق في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية برنامجا لدعم الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية، ومشروعا لإعداد مشروع لإعادة تأهيل خطط الري صغيرة النطاق. غير أن المفاوضات بين الصندوق وحكومته لم تُختتم، مما أدى إلى خسارة مخصصات قدرها 17 مليون دولار أمريكي.

241- وبالإضافة إلى مشروع الري صغير النطاق الذي اكتمل تقريبا، فإن حافظة الصندوق الحالية في هايتي تتألف من برنامج للابتكار التكنولوجي الزراعي والزراعي الحراجي، ولكن لا توجد مفاوضات جارية لجدولة تمويل جديد. وعلى الرغم من ذلك، هناك مشروعات يمكن تمويلها، بما في ذلك إجراءات لدعم الري صغير النطاق وتعزيز الأنشطة في أجزاء مختلفة من البلد. وأشار إلى أن حكومته شجعت الصندوق على إرسال بعثة إلى هايتي خلال الشهر الحالي لدعم الخدمات التقنية المشمولة في تنفيذ المشروعات بما يتماشى مع الأهداف

الاستراتيجية للبلد. وأضاف أن هايتي تشهد حالة فريدة تقوم فيها الحكومة وشركاؤها بدعم المزارعين وإعداد برنامج لبلد هش للغاية. وينبغي أن ينظر مجلس المحافظين في مدى استعداده لتكييف الإجراءات القائمة مع احتياجات البلدان الهشة للغاية. وأضاف أن هايتي تعرب عن امتنانها الصادق للمجتمع الدولي، ولا سيما الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وهي الجهات الأكثر مشاركة في دعم تنمية الزراعة والأمن الغذائي في هايتي.

242- وقال **مندوب هندوراس** إن ثروة الصندوق المتراكمة من الخبرات ستكون مفيدة في تحليل الدعم المطلوب لتناول عدم اليقين بشأن المناخ الذي يؤثر على جميع البلدان. وقد حققت برامج الصندوق نتائج ممتازة من حيث الإنتاج والإنتاجية، غير أن هناك جانبا هاما للغاية يتطلب مزيدا من النظر وهو السعر الذي يحصل عليه المزارعون، نظرا لأن السوق تدعم المشروعات التي نُفذت وساعدت على تحسين الاقتصاد المحلي.

243- وأشار إلى أنه ينبغي إشراك المستفيدين من المشروعات منذ البداية في تصميم المشروعات لمساعدتهم على فهم الدعم المقدم لتحسين سبل عيشهم. وأضاف أن الشباب منفتح أمام التطورات التكنولوجية وأن نوع الزراعة التي يمارسونها يختلف عن التقنيات الزراعية التقليدية ويساعد على النهوض بالقطاع. ولذلك، من المهم استثمار المزيد في التكنولوجيا، وتعزيز الكفاءة وزيادة مرونة التمويل حتى يصل إلى المستفيدين المستهدفين. وفي الختام، سلط الضوء على مشروع تحالف الممر الجاف لبلده كمثال جيد على المبادرات المختلفة للعمل معا على تعزيز التآزر وزيادة كفاءة البلد في استخدام موارده.

244- وقال **مندوب لبنان**، معربا عن شكره للصندوق على دعمه المستمر لبلده في أزمته الاقتصادية وعلى مساعدته للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، إن لبنان يستضيف حاليا أعداد ضخمة من اللاجئين السوريين والفلسطينيين، مما يضع أعباء إضافية على اقتصاده. وأشار إلى أنه يجري إعداد خطة طوارئ جديدة لمزارعي البلد ومن المأمول أن يقدم الصندوق الدعم للمساعدة على إبقاء المزارعين في أراضيهم لتزويد البلد بالأغذية وخلق المزيد من فرص العمل في المناطق الريفية. ويجري أيضا إعداد استراتيجية للأمن الغذائي وستسعى إلى جذب المزيد من السكان إلى الزراعة، ولا سيما في المناطق النائية العرضة للهجر. ويعتمد لبنان حاليا اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية ويتطلع إلى أن يدعمه الصندوق في جهوده الرامية إلى تحسين الإنتاج الوطني. واختتم قائلا إن دعم المزارعين في لبنان وسيلة مهمة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني.

245- وقال **مندوب إندونيسيا** إن هناك حاجة إلى مستويات عالية من التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطوير البنية الأساسية والمعارف مستدامة في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن النظم الاقتصادية الرئيسية التي يتعين معالجتها تشمل نظم الأغذية واستخدام الأراضي، وإدارة المياه والإدارة الصناعية. وفي هذا الصدد، يكمن التحدي في توفير حوافز لمؤسسات الخدمات المالية لتوسيع حافظة منتجاتها المستدامة، وتشجيع التمويل المبتكر وزيادة الكفاءات، وتقاسم المعلومات والوصول إلى التمويل العام العالمي. وأضاف أن أشكال التمويل المبتكرة التي يمكن أن تسرع وتيرة التقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030 تشمل التمويل المختلط، الذي يمكن أن يقدم نحو 2.5 تريليون دولار أمريكي من الاستثمار السنوي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

246- وفي إندونيسيا، لا يزال التمويل المبتكر يركز بشدة على مشروعات البنية الأساسية الكبيرة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن الأمثلة على ذلك منصة للتمويل المختلط أُنشئت لتيسير مشاركة المؤسسات الخيرية، والجهات المانحة، وصناديق المناخ، والمستثمرين المعنيين بالبيئة، والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف والوكالات الدولية، بالإضافة إلى المصارف التجارية، والصناديق والمستثمرين المؤسسيين. والقطاعات ذات الأولوية هي الصحة، والتعليم، والطاقة المتجددة والبنية الأساسية الحضرية. وهناك حاجة إلى وضع استراتيجيات وخطط أخرى لضمان وصول التنمية إلى السكان المحرومين الذين يعيشون دون مستوى الكفاف في المناطق النائية. وتعمل الحكومة بنشاط على تيسير مشروعات التمويل المختلط وتؤدي دورا هاما في إصدار السندات الإسلامية، بما في ذلك سندات معروفة باسم الصكوك الخضراء السيادية. وعلى

الرغم من المبادرات القطرية الفردية، يلزم بذل المزيد من الجهود والتعاون على الصعيد العالمي لضمان الاعتماد واسع النطاق للتمويل المستدام والمبتكر كمحفز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

247- وقال **مندوب هولندا** إن الصندوق بدأ من حيث توقف البنك الدولي. وينبغي أن يواصل الصندوق التركيز على معظم المناطق الريفية التي لم تر المؤسسات المالية الدولية الأخرى جدوى من العمل فيها. غير أن الصعوبة تكمن في أن العديد من البلدان المعنية كانت مثقلة بالديون وآخر شيء يريد أن يفعله الصندوق هو زيادة عبء الديون على هذه البلدان، الذي لن ينتج عنه سوى تفاقم مشاكلها. وكان هناك حل ممكن يتمثل في التمييز بشكل أوضح بين البلدان المستفيدة الفقيرة للغاية والمثقلة بالديون، والبلدان التي التي تكون في وضع يمكّنها من أن تسدد على الأقل جزءا من التمويل. ولا ينبغي أن تحصل بلدان الفئة الأولى إلا على تمويل ممول من تجديد الموارد.

248- وينبغي أن يكون بوسع الصندوق، كمؤسسة مالية دولية، أن يدير على الأقل جزءا من أعماله الخاصة، مما يعني ضمنا تقديم قروض من أجل توليد الدخل. ولبقاء الصندوق مع مرور الوقت، يجب أن يعمل بطريقة مماثلة للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، بنوافذ مختلفة لأنواع مختلفة من التمويل لمجموعات مختلفة من البلدان. ويمكن تقديم مِنح الجهات المانحة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتخصيص القروض إلى البلدان الأقل مديونية، والممولة قدر الإمكان من القروض السيادية، وربما في المستقبل قروض الأسواق. وفيما يتعلق بالمنتجات الجديدة التي تمكّن الصندوق من دعم الجهات المقترضة منه بشكل أفضل، سيكون من المثير للاهتمام الاستماع إلى آراء البلدان المقترضة فيما يتعلق بنوع طرائق الدعم التي ستخدمها بفعالية أكبر.

249- وقال **مندوب سويسرا** إن الصندوق بذل جهودا جديرة بالثناء لتحويل هيكليته المالية عن طريق إدخال سياسات وأدوات جديدة لتعزيز الاستدامة المالية، بما في ذلك إطار القدرة على تحمل الديون كعنصر رئيسي، وبشكل خاص إصلاحه. وكانت الخيارات، مثل خفض تيسيرية مِنح إطار القدرة على تحمل الديون مهمة ولكنها قد لا تكون كافية لضمان الاستدامة المالية للصندوق على المدى الطويل. ونظرا لأن ميزانيات المساعدة الإنمائية لم ترتفع في البلدان المتقدمة إلى المستوى المتوقع، يجب استكشاف وسائل أخرى لزيادة التمويل. ولذلك، فإن التقدم المحرز في استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص يحظى بالترحيب.

250- وفي ضوء التحديات والقيود المتعلقة بتوسيع برنامج القروض والمِنح، ستكون تعبئة موارد التمويل المشترك حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ولزيادة أثر الصندوق بشكل كبير. وكان إنشاء الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية المدار خارجيا خطوة أولى مبتكرة من شأنها أن تسمح بالاستثمار المؤثر في القطاع الذي تنقصه الخدمات والقائم بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق المحلية. ويشمل قطاع السوق هذا المشروعات المحلية الصغيرة التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية وتزود المزارعين بإمكانية الوصول إلى الأسواق ولكنها كبيرة جدا للحصول على الائتمانات الصغرى وصغيرة جدا لتتعامل مع النظام المصرفي التقليدي. وكان الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية بمثابة منشأة عالية المخاطر منظمة على ثلاثة مستويات، على النحو التالي: الحصص جيم كضمان للخسارة الأولى؛ والحصص باء، المتعلقة أساسا بالمنظمات الخيرية؛ والحصص ألف للأسواق المالية التقليدية. وكانت سويسرا من بين أولى الدول القليلة المساهمة في ضمان الخسائر الأولى للصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية.

251- وفي المنتدى الاقتصادي العالمي الأخير، أعرب العديد من الجهات الفاعلة في الأسواق المالية الرئيسية عن اهتمام كبير بالاستثمار في أدوات من شأنها أن تحدث فرقا، شريطة تخفيف المخاطر. غير أنه لم تتوافر منتجات مناسبة، ولذا كان من المأمول ظهور منتجات جديدة ذات أهداف مماثلة لأهداف الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية لتمكين تلك الجهات الفاعلة من ترجمة كلماتها إلى أفعال.

252- وقالت **مندوبة رواندا** إن نافذة القطاع الخاص التي فتحها الصندوق تمثل مبادرة جيدة، ولكن ينبغي أن تعمل بالاقتران مع تمويل القطاع العام لتغطية سلسلة قيمة النظام الغذائي بأكملها. ويتعين تعزيز القطاعات الخاصة

المحلية من خلال بناء القدرات بهدف تحويل الجهات الفاعلة في هذه القطاعات إلى جهات فاعلة رئيسية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتعين على الصندوق تطوير أدوات لتيسير الإقراض وكذلك لتعبئة موارد إضافية من القطاع الخاص. ومع التسليم بأهمية البرمجة المستندة إلى النتائج، ينبغي أن ينظر الصندوق في طرق للدخول في شراكات مع مبادرات محلية أو دولية أخرى تدعم التنمية الزراعية وتسعى إلى التنسيق للحد من تكاليف المعاملات والتشغيل.

253- وقال **مندوب بيرو** إن الصندوق شريك استراتيجي في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين الإنتاجية والدخول، ولا سيما في المناطق الريفية. وأشار إلى أن القضاء على الفقر والجوع يمثل تحديا عالميا كبيرا يتطلب تحولا هيكليا وتنظيميا. وأضاف أن التحدي يكمن بشكل أساسي في المناطق الريفية، التي يتواجد فيها أفقر الفقراء الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، وعدم الاستقرار المالي، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وعدم المساواة، والهجرة والبطالة – وهي مشاكل أثرت أيضا على البلدان متوسطة الدخل. ومن أجل تقديم دعم خاص للبلدان التي لديها أكبر الاحتياجات، رحبت بيرو بإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون والتعديلات المدخلة على سياسات ومعايير التمويل في الصندوق بحيث يمكن تقديم القروض بشروط تيسيرية للغاية. وبدعم قوي من الدول الأعضاء، ستكفل خبرة الصندوق وقدرته نجاح نموذجه التشغيلي واستدامته.

254- وقال **مندوب إثيوبيا** إن الصندوق عمل جاهدا للقضاء على الفقر وسوء التغذية في بلده من خلال العديد من المشروعات التي حسنت الأمن الغذائي وغيرت حياة سكان الريف، ورفعت دخولهم وزادت مساهمتهم في التنمية الاقتصادية الوطنية. وعلى مدار العقدين الماضيين، انخفض معدل الفقر بأكثر من النصف، ويعيش أقل من ربع السكان حاليا تحت خط الفقر. وعلى الرغم من تخصيص مبالغ كبيرة لتمويل التنمية على مدى سنوات عديدة، فإن فعاليتها واستدامتها أصبحت الآن موضع تساؤل. وسيكون لفعالية هذا التمويل أو فشله أثر مباشر على استدامة عمل الصندوق.

255- وبالتوازي مع تعبئة الموارد، فقد حان الوقت لإعادة تقييم الأسباب الحقيقية لارتفاع مستويات الفقر والجوع الحالية، والتي لن تُواجه إلا من خلال التزام الحكومات وصناع السياسات بعكس هذا الاتجاه. وكان أثر تغير المناخ عاملا رئيسيا في إبطاء التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع). ولذلك، على جميع أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، العمل معا على بناء القدرة على الصمود أمام الظواهر المناخية المعاكسة. وسيؤدي التزام الجهات المانحة، والحكومات وصناع السياسات وتنفيذ آليات لمتابعة تخصيص الموارد دورا كبيرا في ضمان استدامة عمل الصندوق.

256- وقال **مندوب الأرجنتين** إن نمو عدم المساواة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية، على النحو الذي ينعكس في الإحصاءات المقلقة للإقليم، يشكّل تحديا كبيرا. ويبدي الاقتصاد العالمي مستويات عالية من الهشاشة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية. ويمكن أن تتيح الاختلافات الناتجة في أسعار السلع، تحت تأثير السياسات النشطة، فرصا للتطور السريع في قطاعات معينة، إلا أنها يمكن أن تتسبب أيضا في مستويات عالية من الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي. وسيتعين أن يبدي الصندوق التزاما أكبر تجاه الأقاليم الأكثر تضررا، ولا سيما في مجال خبرته، وهي الزراعة الأسرية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة. وستكون الخطوات التي اتخذها الصندوق للحصول على تصنيف ائتماني رسمي مفيدة في الحصول على الموارد الإضافية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. وقد أدت البلدان متوسطة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا أيضا دورا في تحقيق الاستقرار المالي للصندوق من خلال دفع أسعار فائدة عادية على القروض الممنوحة. وستستفيد هذه البلدان من نقل التكنولوجيا وتنفيذ مشروعات تجريبية يمكن تكرارها في أماكن أخرى.

257- وقال **مندوب السودان** إن بلده يعرب عن امتنانه الخاص للدعم التقني والمالي المستمر الذي يقدمه له الصندوق، الذي كان شريكه الرئيسي لعقود عديدة. وأشار إلى أن السودان واجه، عقب فترته الانتقالية، العديد من التحديات على رأسها المديونية. غير أنه حُرم من المساعدة المقدمة من المنظمات الإقليمية والدولية بسبب ضعفه أمام الإرهاب، الذي شكّل تحديا رئيسيا آخر. وأضاف أن أهداف التنمية المستدامة هي المعيار لضمان الكرامة والتقدم للشعوب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك السودان. وعلى الرغم من أن السودان يمتلك الأراضي والموارد البشرية والمياه، فإنه يعاني من نقص الموارد الغذائية وبالتالي يحتاج إلى المساعدة الإنمائية والمعونة الغذائية، اللتين توقفتا. وأوضح أنه من المهم للغاية زيادة القدرة الإنتاجية للمزارعين، الذين يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع العمال في البلد.

258- ويشهد السودان ثورة زراعية كبيرة، غير أنه لا يستطيع توفير موارد كافية للقطاع الزراعي. وبالتالي، من شأن المساعدة المقدمة من الوكالات الدولية والإقليمية أن تساعد على تحسين الفرص للمجتمعات الريفية، والنساء الريفيات، والمنتجين، والشباب وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في عملية الإنتاج. كما أنه من الأهمية بمكان تحسين التنسيق على المستوى الوطني، نظرا لأن أسعار المنتجات الزراعية منخفضة للغاية ولا تدر إلا دخلا صغيرا. وللتغلب على النزاع، يجب ضمان العدالة وبناء القدرات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالنزاع. ويجب أيضا تطوير آليات تمويل للقطاع الزراعي لخلق الفرص وزيادة توليد الدخل للعاملين في هذا القطاع.

259- وشكر **مندوب ليسوتو** الصندوق على المساعدة التي يقدمها لبلده وبوجه خاص للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال مشروعات إنتاج الصوف والموهير ومشروعات التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. وأشار إلى أن ليسوتو أصبحت الآن ثالث أكبر بلد منتج للصوف في العالم، وهو ما يثبت فعالية تدخلات الصندوق. ورحب بالموافقة على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد لبلده، الذي يوفر توجيهات بشأن أفضل طريقة لتوجيه الموارد، ولا سيما للنساء والشباب. وأعرب أيضا عن دعمه للآليات التي اقترحها الصندوق لزيادة موارده بغية دعم البلدان منخفضة الدخل مثل ليسوتو.

260- وقال **مندوب المكسيك**، مؤكدا على أهمية إطار القدرة على تحمل الديون في ضوء المخاطر المالية العالية التي تنطوي عليها قروض الصندوق، إن التعديل الأخير لسياسة إطار القدرة على تحمل الديون جعل الوضع تحت السيطرة بقدر أكبر. غير أن الدعم الذي يقدمه الصندوق في شكل مِنح يمثل وسيلة مناسبة لتلبية احتياجات البلدان التي ترتفع فيها مستويات الديون، على الرغم من أن المخصصات يجب أن تكون مستدامة إذا لم يكن الصندوق سيصبح مجرد مؤسسة تقدم المِنح. ويجب أن يحصل الصندوق أساسا على تصنيف ائتماني من أجل الوصول إلى الموارد التي تقدمها الكيانات السيادية وحتى من الأسواق. وسيتعين استخدام الموارد التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة بشكل مستدام عن طريق تخصيصها للبلدان التي تدفع للحصول على القروض بأسعار فائدة عادية.

261- وفيما يتعلق بالخيارات الجديدة التي سيتم استكشافها، قد يرغب الصندوق في النظر في تقديم قروض بالعملة المحلية، وكذلك بالدولار واليورو وحقوق السحب الخاصة. وأخيرا، ينبغي ألا تزيد تكلفة قروض الصندوق عن تكلفة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس المجال. ومن ثم، سيظل الصندوق مؤسسة جاذبة، ولا سيما في بعض المناطق والبلدان الصغيرة التي لم يكن معروفا فيها بشكل جيد.

262- وقال **مندوب فرنسا** إن إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون أخذ الاتجاه الصحيح لضمان جدوى تمويل الصندوق. ويلزم دمج احترام معايير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دمجا كاملا في عمليات الصندوق، الذي ينبغي أن يقدم المِنح فقط، لا القروض، إلى البلدان المثقلة بالديون. وينبغي أن يحذو الصندوق حذو أمثلة جهات أخرى مثل صندوق التنمية الأفريقي من خلال استكشاف خيارات لمساعدة البلدان المعرضة لمخاطر تحمل مستويات عالية للغاية من المديونية، مع مراعاة هشاشتها. وينبغي أيضا تمييز التسعير على أساس مستويات إيرادات البلد واستعراضه وفقا لذلك في إطار عملية تجديد الموارد. وعلاوة على ذلك، يجب أن

يواصل الصندوق إعطاء الأولوية لأفقر الفقراء في عملياته. غير أنه ينبغي أن يكون الصندوق أيضا منفتحا أمام أشكال التمويل الأخرى والمساهمين الجدد، وأن يعبئ بالإضافة إلى ذلك شركاء التمويل المشترك، ولا سيما في القطاع الخاص. ويمكن لمبادرة الحصول على تصنيف ائتماني للصندوق أن تعزز مصداقيته وتجذب المزيد من الشركاء، على الرغم من أنه ينبغي توخي الحذر عند التماس موارد التمويل من الأسواق المالية.

263- ورحب **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية)، في اختتامه للمحادثة، بالتعليقات التي أبديت وشكر الجهات التي التزمت بالفعل بالمشاركة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وقال إن الصندوق مؤسسة من مؤسسات تمويل التنمية التي تركز على التنمية وأن مهمته تحددت وفقا لذلك. وقد تضمنت المحادثة نداء جماعيا للقضاء على الجوع والفقر في المناطق الريفية، وهو سياق من الضروري الإشارة فيه إلى الزاوية متعددة الأبعاد للفقر، الذي يرتبط بشكل متزايد بتغير المناخ. وإدراكا بزيادة انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر على المجتمعات الهشة، ينبغي أن ينصب التركيز على القدرة على الصمود.

264- وأشار إلى أنه كان هناك ارتياح بشكل خاص لسماع ثناء البلدان على الصندوق لتواجده طوال فترات انتعاشها وتراجعها، والنزاعات والصعوبات التي شهدتها. وكان الاعتراف الواضح بالصندوق بوصفه من مؤسسات تمويل التنمية قد مهد الطريق بوضوح لإجراء مناقشة أكثر استفاضة لأدواته والوسائل التي يمكنه وينبغي له من خلالها دعم أفقر الفقراء. وتضمنت الموضوعات المثارة في هذا الصدد ما يلي: استدامة مزيج القروض والمِنح؛ ووجود الصندوق على الصعيد العالمي وكيف ينبغي له تخصيص المِنح والموارد: التيسيرية، التي لم تُناقش في الماضي؛ والتمويل المختلط؛ وتخفيف المخاطر؛ وتسعير القروض العادية؛ وتعبئة التمويل على نطاق واسع والتمويل المشترك؛ والحاجة إلى تحسين التنسيق فيما بين مؤسسات التمويل. وشكلت تغطية هذه المواضيع تغيرا جوهريا في المناقشة داخل الصندوق.

265- وأكدت الإرشادات التي قدمها بعض الأعضاء أيضا الحاجة إلى استعراض المنتجات التشغيلية التي كانت موجودة بالفعل قبل إطلاق أدوات مالية جديدة، وضمان ألا يكون الصندوق قد أدى أيضا إلى زيادة عبء الدين العام. وستواصل إدارة الصندوق التحلي بالجرأة والإبداع في سعيها إلى خلق فرص للمستفيدين من الصندوق وتحسين سبل عيشهم.

266- وقالت **الرئيسة**، ملخصة الرسائل الرئيسية المستخلصة من المحادثة، إن السياق الاقتصادي العالمي الحالي، بما في ذلك تغير المناخ، يتسم بزيادة الديون وضعف الجهات المقترضة من الصندوق، مما أدى إلى محدودية الإنفاق المالي في العديد من البلدان. وأشارت إلى أن الجهود متعددة الأطراف تتسم بأهمية قصوى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للتحديات العالمية من خلال تعبئة الموارد، التي يجب استخدامها بكفاءة وفعالية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال اتباع نهج منسق يستند إلى برامج وسياسات وطنية متكاملة ذات ملكية قوية وتضامن قوي، وزيادة التمويل المحلي وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق العادلة.

267- وينبغي استهداف جيوب محددة من الهشاشة لبناء القدرة على الصمود وللمساعدة على ضمان استمرار المزارعين في زراعة أراضيهم بكرامة. وينبغي زيادة الشفافية بشأن الدين الخارجي واستخدام الرقمنة والتكنولوجيا. وتعتبر الإدارة القوية للديون عاملا أساسيا في منع البلدان الهشة من الحصول على المزيد من الديون التي لا يمكن تحملها. وكانت خبرة الصندوق عاملا أساسيا في ألا يتخلف أحد عن الركب، وأن يظل في الوقت نفسه مؤسسة مستدامة ماليا. وينبغي أن يستفيد الصندوق من موارده لتقديم المزيد من التمويل في شكل مِنح للبلدان المثقلة بالديون وفي شكل قروض للبلدان التي أصبحت قادرة بشكل متزايد على الاستفادة من الموارد المتاحة بشروط تيسيرية. وينبغي أن يعزز الصندوق أيضا الأدوات المبتكرة والناشئة، مثل الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية والمنتجات الإسلامية، والشراكات مع مؤسسات جديدة، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات، بغية تعبئة المزيد من الموارد. وينبغي أن يطبق شروط وأسعار تمويل متباينة، وأن

يستفيد من التمويل المختلط والقروض التيسيرية لتقديم دعم فعال للبلدان. والصندوق جهة فاعلة رائدة في تحقيق أهداف تمويل التنمية وينبغي أن يبذل أعضاؤه قصارى جهدهم لتجديد موارده حتى يتمكن من تحقيق أهدافه العالمية.

الجلسة التفاعلية الأولى - التنمية الريفية كوسيلة للتطرق للنزاعات، والترويج للسلام، وبناء صمود أصحاب الحيازات الصغيرة في وجه الصدمات المناخية

268- **قدمت الرئيسة** مدير الحوار، السيد Donal Brown، نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج. وتألف الفريق من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- معالي السيد Alexander Teabo، وزير البيئة والأراضي والتنمية الزراعية في جمهورية كيريباس
- معالي السيد سعيد حسين عيد، وزير الزراعة والري في جمهورية الصومال الاتحادية
- معالي السيد عيسى عثمان شريف باشا، وزير الزراعة والموارد الطبيعية في جمهورية السودان
- السيدة Mariam Wafa، كبيرة مستشاري وزير الزراعة والري والثروة الحيوانية في جمهورية أفغانستان الإسلامية

269- ويمكن الاطلاع على المناقشة عبر هذا الرابط.

بيان سعادة السفيرة السيدة JOSEFA SACKO، السفيرة ومفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة، بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي

270- قالت **سعادة السفيرة السيدة SACKO** (مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة، مفوضية الاتحاد الأفريقي)، متحدثة عن العلاقة بين تمويل التنمية والسلام والأمن، إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تربط التنمية المستدامة مباشرة بالسلام ودعت إلى اتباع نهج تحويلي بشأن منع النزاعات وتخفيف حدتها وتسويتها والتعافي منها. وعلى نفس المنوال، استُمد موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020 "إسكات البنادق: تهيئة الظروف المواتية لتنمية أفريقيا"، والذي كان مشروعا رائدا لخطة عام 2063، من الاعتراف بأن العدد المتزايد للنزاعات التي طال أمدها والتي تقوض القارة أدى إلى استنزاف مواردها الاقتصادية والبشرية. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام دائم، ولن ينتهي الفقر والجوع ما لم تُتخذ خطوات لتسوية النزاعات والعنف، التي خنقت الإنتاج الزراعي، ومنعت التجارة، وأوقفت ملايين الأشخاص من انتشال أنفسهم من براثن الفقر ودفعهم إلى النزوح والهجرة، وأدت إلى المزيد من عدم الاستقرار.

271- وبدأ ينعكس اتجاه المكاسب التي تحققت خلال السنوات الأربعة الماضية في أفريقيا نحو تنفيذ إعلان مالابو بشأن تعجيل النمو والتحول الزراعيَين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وكانت النزاعات، التي تفاقمت في بعض الحالات بسبب تغير المناخ والتباطؤ الاقتصادي، هي المسؤول الرئيسي. وفي هذا السياق، يعد الاستثمار في التكيف والقدرة على الصمود مسألة بالغة الأهمية. وأدى عدم الاستقرار إلى فرار المزارعين الريفيين إلى المناطق الحضرية، مما أدى إلى زيادة الطلب على الغذاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

272- وعند تقييم الطريقة التي أثرت بها النزاعات على الأمن الغذائي والتغذية، من المهم أيضا مراعاة البُعد الجنساني. فقد كان الرجال والفتيان أكثر عرضة للتجنيد في الجماعات العسكرية، مما ترك للنساء والفتيات المسؤولية عن إعالة الأسرة. ويضمن تحديث ظروف العمل للمرأة الريفية ودعم المرأة في الأعمال الزراعية تمكين نساء القارة لتحقيق التحول.

273- وفي ظل وجود العديد من الأزمات التي تستدعي الانتباه، من الأهمية بمكان أن نتذكر كيف كانت جميع هذه الأزمات مترابطة. ومما لا شك فيه أن تمويل التنمية بالغ الأهمية في هذا الصدد. وإذا خصصت الحكومات موارد كافية للتحول الزراعي، خاصة المبادرات المراعية للشباب، ستنخفض البطالة بشكل كبير وسيجد المستفيدون من النزاعات صعوبة في تجنيد الشباب. والاستثمار في التنمية الزراعية والتنمية الريفية وسيلة فعالة لإسكات البنادق وإرساء سلام دائم في أفريقيا. وفي المناطق التي تعاني من النزاعات والعنف، من الممكن تحفيز التغيير وتعزيز السلام والاستقرار عن طريق مكافحة الفقر والجوع، وبناء مؤسسات قوية وخلق فرص عمل وفرص اقتصادية.

274- وتتماشى رؤية الصندوق – وهي استهداف الاستثمار لتعزيز التحديث والتحول الزراعيَين، وتمكين التنمية الزراعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال ربط المنتجين الزراعيين بالقائمين بالتجهيز والأسواق، وبالتالي توفير فرص للشباب على امتداد جميع سلاسل القيمة – بشكل كامل مع رؤية الاتحاد الأفريقي. وتشير بعض التقديرات إلى أن النظم الغذائية يمكن أن تستوعب ما يقرب من ثلاثة أرباع الداخلين الجدد إلى سوق العمل الأفريقية على مدى العقدين القادمين، وبالتالي انتشال الملايين من براثن الفقر. ويقدّر الاتحاد الأفريقي التزام الصندوق طويل الأمد باستثمار نصف موارده على الأقل في أفريقيا وتركيزه على التحديث الزراعي، وتمكين المرأة، وخلق فرص عمل للشباب، والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ وتحسين التغذية.

275- وتعتبر استثمارات الصندوق على المستويين القطري ودون الإقليمي بالغة الأهمية لضمان قدرة البلدان الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان مالابو. كما أن الصندوق شريك رئيسي في جهود القارة الرامية إلى تحقيق خطة عام 2063 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تجلت بوضوح أهمية هذه الشراكة بالنسبة للبلدان الأفريقية في عدد الجهات التي تقدم مساهمات طوعية لدورات تجديد موارد الصندوق – أكثر من 30 جهة خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق – في وقت تواجه فيه الميزانيات في الداخل قيودا شديدة. ودعت الرئيسة جميع الدول الأعضاء إلى دعم الصندوق خلال دورة تجديد الموارد الحالية والمساهمة في عمله دعما لخطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة.

276- **واختُتم الاجتماع الساعة 1:22 ظهرا.**

(4) المحضر الموجز للجلسة الرابعة من الدورة الثالثة والأربعين المنعقدة يوم 12 فبراير/شباط 2020 الساعة 2.30 بعد الظهر

رئيس الجلسة: معالي السيد Suminto (إندونيسيا)

المحتويات

	الفقرات
الجلسة التفاعلية الثانية – خلق فرص العمل للشباب الريفيين: الفرص في الأعمال الزراعية	279-278
الجلسة التفاعلية الثالثة – الإعاقة، والأمن الغذائي والتنمية الريفية: كيف يمكن للابتكار والتكنولوجيا أن يساعدا؟	281-280
إنشاء لجنة مخصصات رئيس الصندوق (البند 10 من جدول الأعمال)	284-282
مقترح لنظام تصويت آلي في الصندوق (البند 11 من جدول الأعمال)	287-285
الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق	288
اختتام الدورة	289-290

277- **دعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 2.30 بعد الظهر.**

الجلسة التفاعلية الثانية – خلق فرص العمل للشباب الريفيين: الفرص في الأعمال الزراعية

278- قدم **السيد لويس خيمينيس ميكينيس** (سكرتير الصندوق) ميسّرَي الجلسة التفاعلية، السيدة Sherrie Silver، مستقطبة التأييد لصالح الشباب الريفيين في الصندوق، والسيد Eazi، المغني والموسيقي الأفريقي، والذي قدم بدوره المتحدث الرئيسي في الجلسة، الدكتور Ibrahim Mayaki، المدير التنفيذي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتألف فريق النقاش من:

- السيدة Zeinorin Angkang ، مالكة مؤسسة the Hill Wild Enterprise (الهند)
- السيد Elly Matende، أحد مالكي the Matende Holstein Farm (كينيا)
- السيدة Mirna Ortiz، المديرة المالية لجمعية المنتجين الشباب للأناناس في مقاطعة مونتي بلاتا (الجمهورية الدومينيكية)

279- ويمكن الاطلاع على المناقشة من خلال هذا الرابط.

الجلسة التفاعية الثالثة – الإعاقة، والأمن الغذائي والتنمية الريفية: كيف يمكن للابتكار والتكنولوجيا أن يساعدا؟

280- قدم **السيد لويس خيمينيس ميكينيس** (سكرتير الصندوق) ميسّرة الجلسة التفاعلية، السيدة Sophie Morgan، المناصرة لذوي الإعاقة، والتي قدمت بدورها المتحدثة الرئيسية في الجلسة، السيدة Yetnebersh Nigussie، المناصرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتألف فريق النقاش من:

- السيدة Satu Santala، المديرة العامة، دائرة السياسة الإنمائية، وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية فنلندا
- السيد Ambrose Murangira، مستشار إدماج ذوي الإعاقة، منظمة Light for the World
- السيد Virak Kheng، مشروع Agrilab (كمبوديا)

كما تضمنت الجلسة عرضاً موسيقياً أداه Signmark والسيد Adam Tensta.

281- ويمكن الاطلاع على المناقشة من خلال هذا الرابط.

إنشاء لجنة مخصصات رئيس الصندوق (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 43/L.7)

282- قال **رئيس الجلسة** أن تعيين رئيس الصندوق سيكون على جدول أعمال الدورة المقبلة لمجلس المحافظين في فبراير/شباط 2021، وهو الوقت الذي سيتعين فيه تحديد مخصصات وشروط تعيين الرئيس. وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى مشروع قرار يرد في الوثيقة GC 43/L.7 بشأن إعادة إنشاء لجنة استعراض مخصصات رئيس الصندوق، والتي ستعرض نتائجها على مجلس المحافظين في دورته الرابعة والأربعين.

283- وقال **السيد لويس خيمينيس ميكينيس** (سكرتير الصندوق) أنه وبعد المشاورات ضمن كل قائمة، فإن الدول الأعضاء المقترحة لعضوية لجنة مخصصات رئيس الصندوق هي: للقائمة ألف، قبرص، وألمانيا، وأيرلندا، وهولندا؛ وللقائمة باء، المملكة العربية السعودية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وللقائمة الفرعية جيم-1، أنغولا؛ وللقائمة الفرعية جيم-2، الهند؛ وللقائمة الفرعية جيم-3، البرازيل.

284- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 214/د-43 الخاص بإعادة إنشاء لجنة لاستعراض مخصصات رئيس الصندوق.**

مقترح لنظام تصويت آلي في الصندوق (البند 11 من جدول الأعمال) (GC 43/L.8)

285- قال **السيد لويس خيمينيس ميكينيس** (سكرتير الصندوق)، خلال عرضه للتحديث الوارد في الوثيقة GC 43/L.8 بشأن مقترح لنظام تصويت آلي في الصندوق، أنه وفي ديسمبر/كانون الأول 2019، أوصى المجلس التنفيذي باعتماد مجلس المحافظين لمشروع القرار المرفق بالوثيقة والخاص بذلك المقترح. وسعياً لبلوغ الهدف المتفق عليه والمتمثل في تحديد نظام يلبي متطلبات المستوى العالي من السرية، والنزاهة، وأمن الأصوات المدلى بها، بدأت منذ ذلك الحين عملية تفاوض رسمية، مع استجابة واعدة من السوق.

286- وأتاح الإجراء لقسم التوريد والأمانة الاضطلاع بحوار حول المتطلبات مع عدد من البائعين في آن واحد مع احترام مبادئ التنافسية، والإنصاف، والشفافية، والنزاهة في عملية الاختيار.

287- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 215/د-43 الخاص بمقترح لنظام تصويت آلي في الصندوق.**

الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق

288- أدلى **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) بملاحظاته الختامية، ويرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

اختتام الدورة

289- أدلى **رئيس الجلسة** ببيان ختامي يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

290- **وأعلن عن اختتام الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.**

291- **ورفعت الجلسة في الساعة 6 مساءً.**

الفصل الرابع – البيانات والكلمات الخاصة

فخامة السيد Ibrahim Boubacar Keïta، رئيس جمهورية مالي

معالي السيد Japhet Hasunga، وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة، أثناء حضوره الحفل الافتتاحي نيابة عن فخامة رئيس الجمهورية الدكتور John Pombe Magufuli

معالي السيد Roberto Gualtieri
وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية

السيد جيلبير أنغبو
رئيس الصندوق

معالي السيدة Clémentine Ananga Messina،
نائبة رئيس مجلس المحافظين
ومحافظة جمهورية الكاميرون

السيد Suminto
رئيس مجلس المحافظين
ومحافظ جمهورية إندونيسيا

معالي السيد Hans Hoogeveen
رئيس مجلس المحافظين المنتهية ولايته
ومحافظ مملكة هولندا

معالي السيدة Marie-Therese Sarch
نائبة رئيس مجلس المحافظين
ومحافظة المملكة المتحدة

السيد أمير عبد الله
نائب المدير التنفيذي أثناء حضوره الحفل الافتتاحي بالنيابة عن السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

السيد شو دونيو
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الموجز التجميعي عن مداولات منتدى المزارعين الذي ألقته السيدة Elizabeth Nsimandala، رئيسة منظمة مزارعي البلدان الأفريقية، واتحاد المزارعين في أفريقيا الشرقية، والدكتورة Eugenie Halim، ممثلة المنتدى العالمي للعاملين في الصيد وجمع الأسماك، بالنيابة عن مندوبي منتدى المزارعين

السيد لويس ميكينيس خيمينيس
سكرتير الصندوق

سعادة السفيرة السيدة Josefa Sacko
السفيرة ومفوضة الاقتصاد الريفي
والزراعة، بالنيابة عن مفوضية الاتحاد
الأفريقي

الكلمة الترحيبية لرئيس مجلس المحافظين المنتهية ولايته، معالي السفير Hans Hoogeveen، الممثل الدائم لمملكة هولندا لدى منظمات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما

إنه لمصدر سرور كبير لي أن أرحب بكم هنا في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وليس من الرائع فحسب أن يكون لدينا نصاب اليوم، ولكنه من الرائع أيضا أن يكون لدينا هذا العدد من الأشخاص في القاعة - من المحافظين إلى الوزراء، وفي هذه اللحظة أيضا رئيس جمهورية مالي. وتشهد هذه الدورة مشاركة بولندا كأحدث دولة عضو في الصندوق، وأود أن أتقدم بترحيبي الحار للوفد البولندي.

تنعقد هذه الدورة في وقت تتوفر فيه لنا ثروة غير مسبوقة على وجه الأرض، إلا أنها تنحصر فقط في أجزاء محدودة من هذا العالم. كذلك فإنه لدينا أيضا فقر غير مسبوق في أجزاء أخرى من العالم، وإن لم نتحرك، سيكون هنالك مليار شخص يعيشون في فقر السنة القادمة أيضا. وقد دخلنا هذا العام في عقد العمل، ولكننا مازلنا متأخرين، ولن نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا أبقينا على نفس الوتيرة في العمل، كما هي الحال عليه حاليا. دعوني أذكركم بأنه حتى يومنا هذا لا نمتلك الاستجابات الكافية للجوع، والنزاعات وتغير المناخ. وماذا عن الأزمات في العديد من البلدان في أفريقيا بسبب الجراد الصحراوي؟ أين نحن من كل هذا؟

إننا بحاجة إلى تغير تحولي، إننا بحاجة إلى إجراءات ابتكارية، إننا بحاجة إلى استثمارات ملحة، لا من حكوماتنا فحسب، ولكن أيضا من القطاع الخاص، ومن أصحاب المصلحة الآخرين بالتأكيد. إننا بحاجة لأن نجد محفزات التغيير. ولكن علاوة على ذلك، إننا بحاجة لاتخاذ الإجراءات على أرض الواقع، إننا بحاجة للملكية على أرض الواقع، ملكية من قبل المجتمعات، ومن قبل الحكومات. ولكن هنالك رسالة تبعث على الأمل، نعلم بأننا نمتلك التكنولوجيا، نعلم بأن الابتكارات متاحة، ونعلم أيضا بأن لدينا التمويل، لدينا القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وغيرهما من أصحاب المصلحة الذين هم على أهبة الاستعداد لدعمنا، وللمشاركة في الاستثمار معنا.

في العام القادم، سينعقد مؤتمر القمة العالمي لنظم الأغذية مرة أخرى. وبطبيعة الحال، وعند قيامنا بالاستعدادات لهذه القمة، فإن الناس سيقولون لنا دعونا نمتلك صندوقا عالميا، ولكننا لسنا بحاجة لصندوق عالمي، لأن لدينا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كل ما نحتاجه هو أن يوفر الصندوق التمويل الضروري، والموارد الضرورية لتنفيذ هذه الإجراءات. يتوجب علينا التركيز على كيفية إطلاق العنان لإمكانيات الصندوق، وجلبه إلى المنتجين على نطاق صغير، وغيرهم من المنتجين، علاوة على الجهات الفاعلة الأخرى في سلاسل القيمة على أرض الواقع. ولكن نعلم جميعا بأن جميع الحلول تبدأ مع المزارعين، وبخاصة مع الشباب منهم.

بالأمس كان لدينا منتدى المزارعين، ومن العظيم أن يكون لدينا مزارعون معنا هنا في هذه القاعة. وقد أدلى اتحاد مزارعي أفريقيا الشرقية باقتراح ممتاز لي لخلق تدريب افتراضي للمزارعين الشباب، والشباب العاملين في سلاسل القيمة. ما نحن بحاجة إليه هو مثل هذا المقترح، وغيره من المقترحات المشابهة. وعلينا أن نمول، ومع هذه النوعية من المقترحات بإمكاننا أن نستثمر في نظم الأغذية المستدامة لجعل إنهاء الفقر بحلول عام 2030 حقيقة واقعة.

ستشهد هذه الدورة النظر في عدد من البنود الهامة للغاية لمستقبل صندوقنا، لا أقلها أهمية البند الخاص بإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويمثل هذا الأمر مرحلة مفصلية حاسمة بالنسبة للصندوق، ولهدفنا المشترك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. نعلم جميعا بأن للصندوق دورا رئيسيا يمكن له أن يلعبه، وهو على أهبة الاستعداد للتدخل، ولبذل الجهود، ولمضاعفة جهوده لتمكين سكان الريف من تحويل الاقتصادات، والتطرق لتغير المناخ، ولكن وبطبيعة الحال لدعم الشباب أيضا. ولكننا نعلم جميعا بأن الأمر متروك لنا نحن المحافظين لتمكين الصندوق من استقطاب التأييد من حكوماتنا، ورفع الوعي بالعمل الهام الذي يقوم به الصندوق وما يجريه. دعونا نصعد جهودنا لصالح الصندوق، لصالح السكان الريفيين، لصالح أهداف التنمية المستدامة، لصالح الشباب. وهذا هو الأمر الموضوع على المحك في اليومين القادمين.

الكلمة الترحيبية لمعالي السيد Suminto، رئيس الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين

إنه لشرف وميزة لي أن أضطلع بدور رئيس مجلس المحافظين، وأود أن أشكر أولئك الذين جعلوا هذا الأمر ممكنا. اسمحوا لي أيضا أن أهنئ زميلتيّ في مكتب مجلس المحافظين، معالي محافظ الكاميرون، ومعالي محافظ المملكة المتحدة. إنني أتطلع للعمل معكم ولتسيير هذه الدورة لمجلس المحافظين.

أود أيضا أن أشكر أعضاء مكتب مجلس المحافظين المنتهية مدتهم على عملهم الممتاز، وأود أن أتقدم بجزيل امتناني الشخصي لرئيس الصندوق السيد أنغبو، ولموظفي الصندوق على تنظيمهم لهذه الدورة، وتزويدنا بالفرصة للتركيز على موضوع الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية لقضاء على الجوع بحلول عام 2030. اسمحوا لي أن أؤكد مجددا على الملاحظة الهامة للغاية التي أدلها بها رئيس المجلس المنتهية ولايته فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المعروضة للنظر فيها في هذه الدورة، ومن بينها إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

لقد حان الوقت لنا للدفع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص للقضاء على الجوع. ويأتي موضوع هذه الدورة بمثابة تذكير في الوقت الملائم بمسؤوليتنا للاستثمار في نظم الأغذية المستدامة. دعونا بالتالي نبرم التزاما وثيقا بالاستثمار في هذا الهدف النبيل لتخليص العالم من الجوع.

البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو

رئيس الجلسة، السيد Suminto من إندونيسيا، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق، يشرفني أن أرحب بكم هنا، وأن أحييكم جميعا، في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين. ضيوفنا الأكارم، معالي الحضور، فخامة الرئيس السيد Ibrahim Boubacar Keita، رئيس جمهورية مالي، إن حضوركم معنا اليوم إنما يمثل إشارة قوية لقيمة التضامن، وهي قيمة نتمسك بها جميعا هنا.

إن صمود شعب مالي – وكلنا نعلم كم هو صامد ذلك الشعب- يذكرنا كل يوم بمهمتنا الأساسية، وهي أنه لابد من الاستمرار في توفير الظروف التي تسمح للشعوب بالازدهار لأجيالنا الحالية، وبطبيعة الحال للأجيال المستقبلية. إنني أفكر في حيوية شبابنا، شباب مالي الذين رأيتهم وهم يعملون، وأفكر في النساء وهن من أكثر السكان الريفيين ضعفا في مالي. وحضور فرق الصندوق والحكومات والشركاء على الأرض إنما يعتبر شهادة على هذا الإيمان الذي نشعر به بعمق، وعلى تصميمنا، وعزيمتنا المشتركة للإيفاء بتحديات زمننا هذا، ولالتزامنا أمام الأشخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع ثروة حضاراتنا، والاحترام الكامل لسيادة البلدان. شكرا لكم على تكريمنا بحضوركم معنا فخامة الرئيس.

أما الرسالة التي ألقتها معالي السيدة Ngailonga Hasunga، وزيرة الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة والتي جلبتها لنا من فخامة الرئيس John Pombe Joseph Magufuli، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، فهي شرف كبير في هذه الأوقات الحاسمة والضرورية، وحتى إنني أقول بأنه وقت حاسم لمنظمتنا، فالتحول الهيكلي للاقتصادات الريفية هو مصدر الفرص التي نؤمن بها بجد، والشراكة بين الصندوق وتنزانيا سوف تتحدث عن نفسها على الدوام بكل سلاسة. معالي وزيرة الزراعة شكرا لك على وجودك معنا.

وأود أيضا أن أختتم كلامي بالتعبير عن الشرف الذي نشعر به لاستضافتنا لوزير الاقتصاد والمالية في إيطاليا، البلد المضيف للصندوق، معالي السيد Roberto Gualtieri، الذي انضم إلينا اليوم مع شركائنا الآخرين، إذا صح التعبير. أرجوكم اسمحوا لي بصورة خاصة، أن أسلط الضوء على النموذج المتكامل للتعاون الإيطالي، والذي كان على الدوام مصدر إلهام لنا جميعا، الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها. إنه مصدر للإلهام لا لمهمتنا على وجه العموم، وإنما أيضا وبصورة أكثر خصوصية للمزارع الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ومن هنا يأتي دعم إيطاليا لمستقبل الصندوق الذي يعد غاية في القيمة بالنسبة لنا. معالي الوزير الشكر الجزيل لكم على قبولكم لدعوتنا.

البيان الترحيبي الذي ألقاه المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة السيد شو دونيو

فخامة الرئيس Ibrahim Boubacar Keita، رئيس جمهورية مالي،

المحافظون الموقرون،

معاليكم،

سيداتي وسادتي إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم اليوم جميعا في مقر منظمة الأغذية والزراعة، حيث ينعقد مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مقر المنظمة كمؤشر واضح على كيفية عمل الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها معا كل يوم، وكيف تدعم أحدها الأخرى. يشرفني أن أرحب بكم جميعا اليوم، وقد علمت بأن الوفود يترأسها وزراء الزراعة على الغالب؛ حوالي 30 من أصل 54، وهم اللاعبون الرئيسيون الهامون، إنهم موجودون معنا اليوم.

منذ أغسطس/آب الماضي، شهدت منظمة الأغذية والزراعة تغييرات رئيسية كانت ضرورية لرفع معنويات الموظفين، وزيادة الشفافية، والانفتاح، والكفاءة، والشمولية. وقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى التركيز على تحسين الحوكمة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وتحديث منهجية عملنا، مما يضمن بقاءنا على استعداد للإيفاء بتوقعات دولنا الأعضاء وشركائنا. أولا، وفي المقام الأول هنالك هدف التنمية المستدامة الثاني المتمثل في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وإنتاج المزيد بصورة أفضل، والتأكيد على الزراعة المستدامة. علاوة على هدف التنمية المستدامة الأول الذي يرمي إلى تحسين سبل العيش. وفي الوقت نفسه، فإننا بحاجة لأن نولي الاهتمام الكافي للنمو الاقتصادي، وفرص العمالة، وبخاصة بالنسبة للشباب والنساء في المناطق الريفية.

إن التحديات التي تواجهنا معقدة، وهنالك حاجة ملحة لان نتبع نهجا شموليا توجهه النتائج، ولذلك فقد أطلقنا مبادرة يدا بيد. وتحدد المبادرة أفضل الفرص لزيادة دخول فقراء الريف من خلال التحويل الزراعي، ومن خلال الجمع بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية في أكثر الأقاليم ضعفا. تولي هذه المبادرة الأولوية لمساعدة البلدان التي تمر بأوضاع هشة، وللبلدان منخفضة الدخل من الشريحة الدنيا، ولأقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بأزمات.

إن نجاح المبادرة يتوقف على الابتكار والاستثمار في تحويل الصناعات الغذائية بصورة سريعة، وتحقيق التنمية الريفية المستدامة، وهي من الناحية الفرضية في البلدان حيث القدرات الوطنية والدعم الدولي محدود، أو حيث يتعرض السكان لمخاطر الكوارث الطبيعية أو النزاعات. وبالتالي فإن القيام بالمزيد، والوصول إلى استثمار أفضل في الزراعة من الوسائل الأكثر فعالية للحد من الفقر والجوع، مع حماية البيئة. وهنا يأتي دور مركز الاستثمار في المنظمة الذي يدعم الدول الأعضاء لتنفيذ وتقييم برامجها الاستثمارية بإجراء تحليلات للقطاع، ودراسات لسلاسل القيمة، وتوفير المشورة للحكومات بشأن السياسات والقوانين.

ويعمل المركز بصورة أساسية في شراكة ثلاثية الأبعاد مع الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية. وهي أيضا شريكة مع منظمات دولية ووطنية أخرى، ومع مؤسسات الإقراض، والقطاع الخاص، ومنظمات المنتجين. ويقوم فريق من 120 موظفا في مقر المنظمة وفي الميدان مدعوما بقائمة نشطة من أكثر من 400 مستشار بما يعادل تقريبا 800 بعثة دعم كل عام.

منذ إنشائه عام 1964 يقوم مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة مع البنك الدولي بتصميم وتنفيذ 250 2 عملية استثمارية في 170 بلدا، بقيمة تتجاوز 140 مليار دولار أميركي. وفي العام الماضي دعم المركز تصميم حافظة بما يعادل 5.6 مليار دولار أميركي في 26 بلدا، ودعم تنفيذ حوالي 70 مشروعا في العالم بأسره. إن تعاوننا مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضروري، وبالمتوسط فإننا نشترك في حوالي 14 بالمائة من مشروعات الصندوق الاستثمارية. وفي السنة الماضية دعمت منظمة الأغذية والزراعة تصميم سبعة من مشروعات الصندوق بمبلغ إجمالي قيمته 1.25 مليار دولار أميركي. خمسة منها في أفريقيا جنوب الصحراء.

إنني سعيد للغاية لأن أرى هذا الاهتمام المتزايد من الدول الأعضاء بعمل مركز الاستثمار، كما تم التعبير عنه مؤخرا من قبلكم ومن قبل الصين. علاوة على البنك الدولي، والشركاء التقليديين. ونحن سعداء لأن نرى الإدارة العليا في البنك الدولي وقد أجرت استعراضا إيجابيا في الآونة الأخيرة لبرنامج التعاون بين المنظمة والبنك الدولي، وعبرت عن التزامها المتجدد بتعاوننا الذي يمتد على أكثر من 55 سنة، مع تسليطنا للضوء على تعزيز القدرات معا. وآمل بأن نتمكن من زيادة اهتمام بعضكم بالعمل الذي يقوم به مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة، وفريقنا الدينامي على أهبة الاستعداد للالتقاء بكم، وعرض أنشطته عليكم بمزيد من التفاصيل.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمثل جهدا جماعيا، ونحن بحاجة لأن نعبئ جميع اللاعبين الأساسيين بصورة مشتركة، بتوفير حلول مستدامة وابتكارية. إننا بحاجة لتشجيع الدول الأعضاء، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء، والشباب على النجاح.

وبإمكانكم أن تعولوا على المنظمة في أن تكون شريكا نشطا في استمراركم بتنفيذ خطة 2030. دعونا نعمل معا، ونتعلم معا، ونساهم معا، ونجعل هذا العالم أكثر جمالا وصحة.

وأتمنى لكم النجاح، وقضاء وقت ممتع في روما.

البيان الذي ألقاه فخامة الرئيس Ibrahim Boubacar Keïta، رئيس جمهورية مالي

في البداية أود أن أقول بأنه لشرف عظيم لي بحق أن أكون بينكم اليوم هنا هذا الصباح. أعلم كم تسهمون في بلدنا، وأعلم كم هي حاسمة مهامكم في تحقيق التنمية في بلادنا. لقد تشرف جميع أفراد شعب مالي باستلام دعوتكم، وأنا أنقل لكم تحياتهم الحارة. إنهم يثنون عليكم لدعمكم المتسق والمستمر، الدعم الذي وفره الصندوق لبلادي على مدى 39 عاما الماضية، كذلك فإنهم يثنون أيضا على الأثر والتحسينات المستمرة التي أتت بها تدخلاتكم لشبابنا، ونسائنا، وأصولنا الزراعية، ومزارعينا، ومربي المواشي، وصيادي الأسماك في بلادنا.

وإذا كنت هنا أشارك في هذه الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، فإن ذلك يمثل أولا وقبل كل شيء شهادة على الشراكة عالية الجودة التي تربط مالي بمنظمتكم، ومنظمتنا المشتركة. لقد قطعنا شوطا كبيرا منذ أول مشروع موله الصندوق في مالي، وهو مشروع صندوق التنمية القروي في سيغو، وهنالك حماس كبير، والتزام كبير، والآن لدينا 14 مشروعا مولها الصندوق في مالي، بما يعادل بمجمله أكثر من 285 مليون دولار أميركي في مجالات زراعة الكفاف، والزراعة الحرجية، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والثروة المائية، وإدارة المياه، والصحة المرتبطة بالتثقيف التغذوي، وتحسين الوصول إلى الأراضي غير الساحلية، والميكنة، والآلات الزراعية والريفية، والتمويل الزراعي، ومحاربة الفقر. لقد أسهم الصندوق بجميع هذه المجالات، وهذه الجهود كما هو واضح من خلال تقييمات الأثر المجراة، أدت إلى تعزيز صمود مجتمعاتنا الريفية.

والأكثر خصوصية من ذلك، فقد قلّصت إجراءات الصندوق من التعرض للضعف الاقتصادي والاجتماعي لأكثر من 3.6 مليون شخص ريفي، في أكثر من 576 000 أسرة ممن يعيشون في المناطق التي يعترف بها باعتبارها جيوب للفقر وانعدام الاستقرار الهيكلي. وبغية الترحيب بهذه الشراكة المثمرة، أود أن أعبر عن عميق امتناني للصندوق، ونأمل بأن يؤدي مشروع التمويل الشمولي في سلاسل القيم الزراعية قيد التنفيذ حاليا، ومشروع مصادر الطاقة المتعددة لأغراض الصمود وتنمية الأراضي الذي هو الآن في ذخيرة المشروعات، والذي سيعزز هذا النجاح المتحقق حتى تاريخه. وستسرون لو علمتم بأن قطاع الزراعة في مالي يدخل ببطء، ولكن بتصميم كبير، مرحلة حميدة، من خلال الجهود المتسقة التي مازلنا بحاجة لأن نبذلها بحيث يمكن توليد القيمة، وتغلغلها لتصل الجميع، ولتخلف أثرا على الفقر الإجمالي.

لقد حققت بلادنا قفزات كبيرة في ميدان الإنتاج الزراعي، مع الوصول إلى أكثر من 10 ملايين طن من الحبوب، وأداء قياسي في قطاع القطن. لقد وصلنا إلى مستويات غير مسبوقة من الإنتاج، وذلك بالإضافة إلى الإعانات الهيكلية، والإجراء الطوعي الذي اتخذناه بتخصيص 15 بالمائة من ميزانينا الوطنية للقطاع الزراعي. ولعلكم تذكرون بأن ذلك ما تقرر في مابوتو، حيث توجب على الحكومات الإفريقية جميعها المضي قدما في تخصيص ما لا يقل عن 10 بالمائة من ميزانيتها الوطنية للقطاع الزراعي. لقد رفعنا التحدي في مالي، وخصصنا 15 بالمائة من إنتاجنا المحلي، وكانت النتيجة بالفعل مبهرة. ولكننا لا نسعى للفخر فقط هنا، فحصة الأسد من الفضل تعود إلى المنتجين في مالي، والعمال الذين لا يعرفون الكلل ولا الملل، والذين مكنت إنتاجيتهم مالي من أن تحتل موقع القيادة في الاتحاد النقدي لغربي أفريقيا لجهة الأداء الاقتصادي. إننا نمتلك معايير متداخلة ممتازة.

بلادي كما تعلمون لا تعمل بكامل طاقتها، والنتيجة التي حققتها جاءت على الرغم من الظروف القاسية في وقت الأوضاع المأساوية، حيث اضطر المزارعون والمربون لترك مزارعهم ومراعيهم لجملة من اللصوص الذين لم يتوقفوا فقط عند الإرهاب والقتل وسفك الدماء باسم الإسلام. وتلك هي البلاد التي بدأ فيها الإسلام في تومبكتو، وانتقل عبر العالم. إنه دليل على الظلمات عندما لم يعد الموت نتيجة لمعركة، وإنما غدا الموت هو الهدف بحد ذاته. هل هو وقت الوحوش؟ أرفض أن أصدق بأن ما نراه الآن هو ظرف إنساني.

ولكن مالي لن تستلم أبدا، شأنها شأن البلدان الأخرى في منطقة الساحل، قد ننزف ولكننا سنسود. مازلنا بحاجة للصندوق لمساعدتنا للوصول إلى الكتلة الحاسمة، إلى إضافة القيمة التي من شأنها أن تسمح لمزارعينا كإخوانهم وأخواتهم في كل مكان، مزارعي ألمانيا أو مزارعي إيطاليا بالحصول على ظروف عيش تتواءم مع الزمن الذي

نعيش فيه، مع القرن الحادي والعشرين. لا يساورنا أي شك بأنكم تقفون معنا، نحن نقدركم أعلى تقدير، ولذلك فقد قبلت دعوتكم اليوم، لأقول لكم إن ما فعله الصندوق في بلادي هو من أعلى جودة ممكنة، لقد مكن الأشخاص الذين يواجهون أشد أنواع الهجمات على أن يتمكنوا على الرغم من كل شيء من التمسك بقيمهم والاحتفاظ بكرامتهم، ولذلك جزيل الشكر لكم جميعا.

بيان معالي وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة، السيد Japhet Hasunga، يلقيه بالنيابة عن فخامة رئيس الجمهورية الدكتور John Pombe Magufuli

إنه لشرف وميزة كبيرة لي أن ألقي هذا البيان أمام دورة مجلس المحافظين الثالثة والأربعين الموقرة، بالنيابة عن حكومة ورئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، فخامة الدكتور John Pombe Joseph Magufuli، إنها بالفعل لفرصة كبيرة للبلدان المختلفة التي تحضر معنا هنا اليوم أن تتداول بصورة مسهبة ومكثفة الاستراتيجيات الموضوعة للقضاء على الجوع بحلول عام 2030، والتنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة. وأود أن أعبر عن امتناني الشديد للترتيبات الممتازة وحفاوة الاستقبال في دورة مجلس المحافظين الثالثة والأربعين هذه.

لقد كان الصندوق على الدوام شريكا عظيما في إعداد وتمويل البرامج والمشروعات الهادفة إلى محاربة الفقر في المناطق الريفية والقضاء على الجوع على وجه العموم. لقد كان دائما في الطليعة في تحويل الأنشطة الزراعية في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك تنزانيا. وبالتالي أود أن أعبر عن امتناننا للصندوق للمشاريع المتعددة التي ينفذها في بلادي. إذ لا يمكن إعطاء الجهود الرامية إلى التطرق إلى تحديات الفقر والتنمية الريفية من خلال الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية المناصرة للفقراء حق قدرها.

كان النمو الاقتصادي بحدود 7 بالمائة في بر تنزانيا، و6.6 بالمائة في زنجبار خلال تنفيذ خطتيهما الخمسية للتنمية على التوالي، للفترة من 12/2011 إلى 16/2015. إلا أن قطاع الزراعة لم يكن ينمو بالمعدل المطلوب نظرا لعدد من التحديات، بما فيها انخفاض الإنتاجية، وتغير المناخ، ورداءة التكنولوجيات وعدم كفاية المعلومات عن السوق، وعدم ملاءمة البنى التحتية، ورداءة الممارسات الزراعية. وبالتالي هناك الكثير مما نحن بحاجة لان نفعله في القطاع الزراعي، على الرغم من أن تنزانيا تعتبر أحد أقوى الاقتصادات أداء في أفريقيا جنوب الصحراء.

ولا يمكن التأكيد بصورة أكبر على أهمية وفرضية الزراعة في تنزانيا، إذ يعتمد الاقتصاد بأكمله على الأنشطة الزراعية، فهي تسهم في أكثر من 28.7 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما تسهم أيضا بحدود 30 بالمائة من عوائد التصدير. وتشغل حوالي 65.5 بالمائة من القوة العاملة في البلاد، وتسهم في 66 بالمائة من توفير المواد الأولية الصناعية في البلاد. وهي أيضا تسهم في أكثر من 100 بالمائة من المتطلبات الوطنية للأغذية. ولا يمكن إغفال الصندوق عند ذكر النجاح المتحقق في الأنشطة الزراعية وتوليد الدخل للعديد من الناس. وبالتالي فإن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة تقدر عاليا شراكتها طويلة الأمد مع الصندوق والتزامها باستمرار المساهمة في تنمية القطاع الريفي والزراعي، لصالح المزارعين الفقراء أصحاب الحيازات الصغيرة.

في الآونة الأخيرة، وبالتعاون مع الصندوق استعرضت الحكومة وطورت برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2016-2021، واتفقت على العمل مع الصندوق لتحويل القطاع الزراعي التنزاني وقطاعاته الفرعية، على شاكلة المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. وقبل ذلك دعم الصندوق حوالي 15 برنامجا للتنمية الزراعية، وتجاوزت قيمة مشروعاته في البلاد منذ عام 1979 ما يعادل 839.5 مليون دولار أمريكي، منها 399.05 مليون دولار أمريكي من تمويل الصندوق، حيث أفادت ما يزيد على 3.3 مليون أسرة. وستستمر تنزانيا في رعاية مبادرات الصندوق من خلال الحافظة الموضوعة، وبخاصة خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق القادمة، والتي يتم فيها دعم برنامج تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبذور المحاصيل، مما سيسهم في برنامج تنمية القطاع الزراعي- المرحلة الثانية.

وقد تمت هيكلة هذا البرنامج في مكونين: أولهما تعزيز الإنتاجية والوصول إلى البذور عالية الجودة واستخدامها، ودعم مصايد الأسماك التنافسية في سلاسل قيمة تربية الأحياء المائية، علاوة على مكون آخر لتنسيق البرنامج وإدارته. وتستمر تحديات الزراعة في تهديد حياة العديد من الأشخاص مترافقة بزيادة في أسعار الأغذية وتغير المناخ والمظاهر ذات الصلة بالتكنولوجيا. ومن المتصور أن يؤثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي والوصول إلى الأغذية في البلدان الفقيرة مثل تنزانيا بشدة، وذلك نظرا للتقلبات المناخية وفترات الأمطار الغزيرة والجفاف المتعاقبة. وبالتالي يوصى ببذل جهود ملموسة للتمكين من تخفيف أثر هذه التحديات.

وتنزانيا الآن هي واحدة من البلدان التي تأثرت بديناميات أسواق الأغذية العالمية. وعلى الرغم من إمكانياتها وقدرتها على إنتاج معظم المحاصيل الإنتاجية الضرورية لإطعام البلدان المجاورة، إلا أن تسويق الحبوب في البلاد ما زال سيء الهيكلة، وكذلك فإن الافتقار إلى البنى الأساسية للأسواق لتسويق الحبوب يسمح للعديد من اللصوص والتجار الأجانب بتشغيل العديد من مراكز الإنتاج وبخاصة خلال موسم الحصاد. ونتيجة لذلك، يحرم المزارعون من الحصول على أسعار أفضل بسبب الافتقار إلى القدرة على التفاوض وتدني الشفافية وعدم كفاية مهارات ريادة الأعمال. وتفرض هذه الأوضاع مثبطات عديدة للمزارعين، وبخاصة أولئك الذين يعيشون في الأقاليم التي تنتج فائضا، لإنتاج المزيد من الحبوب. علاوة على ذلك، فهي تتهدد أيضا الأمن الوطني، وتحرم الحكومة من الحصول على الدخل. وفي ظل هذه الظروف سيكون من الصعب على البلدان الفقيرة مثل تنزانيا أن تحقق أهداف التنمية المستدامة.

وبهدف التطرق للتحديات المذكورة أعلاه، تدعو تنزانيا لتمويل متعدد القطاعات وشمولي من خلال إشراك أصحاب المصلحة بمن فيهم الشركاء الإنمائيين. ويتم ذلك من خلال المرحلة الثانية من برنامج تنمية القطاع الزراعي، إذ أن الصندوق من بين العديد من الشركاء الإنمائيين الملتزمين بالاستمرار في دعم القطاع الزراعي في تنزانيا من خلال هذا المشروع في مرحلته الثانية، والتركيز على أربعة مكونات تتضمن إدارة الاستخدام المستدام للمياه والأراضي، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وإضفاء الطابع التجاري الريفي وإضافة القيمة وتعزيز ممكنات القطاع، بحيث يتم التطرق لجميع المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك على طول سلسلة القيمة. وتقدر حكومة تنزانيا عاليا مخصصها من الموارد بموجب التجديد الحادي عشر للموارد، وهو 58.8 مليون دولار أمريكي. وستتعاون الحكومة مع الصندوق على استكمال تصميم البرنامج، كما هو وارد في الإطار الزمني المتبادل المتفق عليه لتجهيز برنامج تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبذور المحاصيل. وسيتم عرض الحزمة النهائية لتصميم البرنامج على المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في سبتمبر/أيلول 2020.

إن حكومة تنزانيا تتطلع لمصادقة الصندوق السريعة على برنامج تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبذور المحاصيل، بهدف الوصول إلى تحقيق هدفها المتمثل في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، وأيضا لزيادة الإنتاجية الزراعية والدخول، وتحسين نوعية حياة السكان الريفيين. ونأمل بإخلاص ألا يغلق الصندوق روابطه مع البلدان الفقيرة لضمان التطرق بشكل جيد للاستثمار في نظم الأغذية المستدامة للقضاء على الجوع بحلول عام 2030. وكما كان الحال عليه على الدوام فإن نهج الصندوق في إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة في عملية التخفيف، هو شعارنا وندعو الصندوق للاستمرار في دعم مبادرة التخفيف، لا في تنزانيا فحسب، وإنما أيضا في البلدان الفقيرة الأخرى في العالم بأسره. إننا نثق لا بل نؤمن بأن المشروعات سوف تجلب معها أثرا إيجابيا على شعوبنا.

بيان معالي السيد Roberto Gualtieri، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية

إنه لشرف عظيم لي أن أفتتح الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق هذه، وأن أرحب بكم جميعا بالنيابة عن الحكومة الإيطالية. إن حضوري هنا إنما يمثل شهادة على التزام بلادي بدعم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وهي التجمع الزراعي لمنظومة الأمم المتحدة التي نفخر باستضافتها هنا في إيطاليا، الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، يتطرق للمواضيع التي تعتبر حاسمة لنا جميعا، وهي الأمن الغذائي أولا وفي المقام الأول، وما يتشعب عنه من مظاهر مختلفة بدءا من الإنتاج الزراعي المستدام. وهو مجال لدينا فيه على المستوى الوطني بعض الأمثلة الممتازة. وهنا أنا أفكر بتنمية الصناعة الزراعية في إيطاليا، وسياساتنا لحماية الأراضي والإنتاج الزراعي وتعزيز قيمة المنتجات المحلية وخصوصيتها، والقيمة المضافة لتصنيع الغذاء وجودة الأغذية.

يعد المركز الروماني للزراعة محوريا لنهجنا متعدد الأطراف للعلاقات الدبلوماسية، وهو نهج تعرضنا فيه للهجوم من عدة أطراف، ولكننا عوضنا عن ذلك نعتزم الاستمرار في الاستثمار فيه. الصندوق مجتمعٌ اليوم، والصندوق أولا وفي المقام الأول مؤسسة مالية، مؤسسة تتسم بأكثر المهام خصوصية وبأفضل الكفاءات في هذا المجال. إنه يعمل مع المشروعات الصغيرة ويتطرق لقضايا أصحاب الحيازات الصغيرة، ويروج للزراعة المستدامة، ويستثمر في الميل الأخير من سلاسل القيمة، وبالتالي فهو يحسن من المظاهر الاقتصادية للأمن الغذائي للأشخاص الذين يعيشون في أكثر السياقات صعوبة. وتعد مهمة الصندوق ومؤهلاته الكبيرة وقدرته أصلا من الأصول الهامة بحق في التعاون الدولي، وهو أصل لا بد من الاعتراف به والحفاظ عليه بأعلى مستوى ممكن. إنه مصدر للمهارات في التعاون الدولي، ولا بد من تعزيز التعاون وإرساء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الأخرى، علاوة على الدول الأعضاء.

لقد نظر التعاون الدولي في السنوات القليلة الماضية في كيفية ضمان أن تعمل المصالح الإنمائية متعددة الأطراف معا كنظام بحيث يمكن تعظيم المخرجات. ويمتلك الصندوق ميزة نسبية مقررة في هذا النظام العالمي، ونحن كممثلين للدول الأعضاء فيه مع السادة المحافظين، وهم زملاء لنا، يجب أن نروج في صفوف المؤسسات المالية الدولية للدور الذي يلعبه الصندوق كمرجع للمنظومة بأسرها في تلك المجالات التي تتمثل فيها مهمته. وبالعمل مع المؤسسات الأخرى بطريقة استراتيجية، يمكن للصندوق أن يضاعف من أثره ومن مخرجات مبادراته. ومن هنا، فإن التعاون الدولي الفعال ضروري ولا يمكن تأخيره اليوم، وبخاصة في وجود تغير المناخ وآثار تغير المناخ على الزراعة وعلى الأمن الغذائي، الذي نشعر به على نطاق واسع. وبطبيعة الحال، فإن البلدان التي تتسم بوجود أشد السكان فقرا في العالم هي البلدان التي ستشهد أشد آثار تغير المناخ، وهنالك بالضبط عمل الصندوق على مدى فترة طويلة.

إيطاليا اليوم هي رئيس مشارك في مؤتمر الأطراف مع المملكة المتحدة، وهذه القضايا ستشكل محور جدول أعمالنا. كذلك فإننا سنتطرق أيضا لجميع هذه القضايا خلال ترأسنا لمجموعة العشرين السنة القادمة. وهي سنة حاسمة للصندوق، لأننا بعد ظهر اليوم سوف نطلق بصورة رسمية عملية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. لدينا تحديات عديدة تنتظرنا، سواء على صعيد البلدان المانحة التي تتعامل مع تحقيق التوازن في ميزانياتها، والبلدان المتلقية التي تتعامل مع مسألة المديونية المتعاظمة في العديد من الحالات. كذلك فإنه تحدٍ كبير بالنسبة للصندوق نفسه، والذي يتوجب عليه الوصول إلى المعادلة الصحيحة لضمان تماسكه المالي الضروري، بحيث يمكن له أن يستمر في القيام بمهمته في الإيفاء بالمتطلبات التي تأتيه من الدول الأعضاء فيه.

إننا على ثقة تامة من الرئيس أنغبو ومن قدرة فريقه على التقدم بفرضية قيمة يمكن أن تقنع منتدى بأكمله، يضم الجهات المانحة التقليدية أو الجديدة المحتملة. وأود أن أهنئ الرئيس أنغبو أيضا على اختياره لعنوان هذه الدورة، الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030. إنه أمر مثير للإعجاب كما أود أن أقول. لأنه يشير إلى المسار الذي يتوجب على كل وكالة، وعلى الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما معا أن تتخذه في التطرق للقضية الأهم لجميع الوكالات الدولية اليوم، وهو مفهوم نظم الأغذية. ونعمل على هذا الموضوع بالتزام عميق على ضوء مؤتمر قمة نظم الأغذية العالمي الذي سيعقد عام 2021. سوف تمثل هذه القمة فرصة استثنائية لا بد لنا

من أن نكون جاهزين لاقتناصها. ونأمل في أن يكون التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ناجحا للغاية بفضل مشاركتكم جميعا. إيطاليا هنا، ونحن على أهبة الاستعداد للاستمرار في دعم هذه العملية.

الملاحظات التي ألقاها السيد أمير عبد الله، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي نيابة عن مدير البرنامج السيد ديفيد بيزلي

أود أن أبدأ بالقول إنه من الواضح جدا لنا، ولبرنامج الأغذية العالمي أننا سعداء للغاية كوني أقف هنا معكم لأتحدث إليكم وأود على وجه الخصوص، أن أنقل إليكم تحيات واعتذار مديرنا التنفيذي الذي لم يتمكن من الحضور شخصيا في هذه المناسبة، أعلم بأنه قد تحدث إلى المجالس التنفيذية في السابق، وكان دائما سعيدا بهذه الفرصة المتاحة له.

إننا جميعا نتشارك في هذه القاعة، وبما يتعدى هذه القاعة مسؤولية مساعدة الأشخاص كي يعيشوا بكرامة، بحيث يمكن لهم أن يبنوا مستقبلا متحررًا من الجوع والفقر، إلا أننا كما نعلم جميعا فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن في ارتفاع في العالم، وقد ارتفع مرة أخرى ليصل إلى ما يزيد عن 800 مليون شخص، ولسوء الحظ مازالت هذه الأعداد في ازدياد. وهذا يعيدنا عقدا إلى الوراء، إنه يعيدنا إلى مستويات لم نعرفها منذ عام 2010. ومع وجودنا الآن في عام 2020، وفي طريقنا إلى عام 2030، فإن ذلك يمثل تحذيرا واضحا بأن الوصول إلى عالم متحرر من الجوع ومن سوء التغذية بحلول عام 2030 بدا يتسلل من بين أصابعنا. ولهذا السبب فإن الصندوق، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي ملتزمون أكثر من أي وقت مضى، ملتزمون بضمان أن تعمل وكالاتنا بصورة أوثق، وأكثر كفاءة، وأكثر فعالية من أي وقت مضى.

يعتبر موضوع مجلس المحافظين لهذا العام، على حد قول معالي الوزير Roberto Gualtieri ملائما تماما. إذ أن العنوان وهو "الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030"، لا يمكن أن يكون أكثر ملاءمة مما هو عليه الوضع حاليا. إننا نفكر حاليا بصورة مشتركة بالإعداد لمؤتمر قمة نظم الأغذية العالمي لعام 2021، والأكثر أهمية مما سيحدث في هذه القمة، ما سيحدث بعد هذه القمة بهدف تعظيم الفوائد التي نجنيها من نهج للنظم الغذائية، نهج يغطي خطة 2030 بأكملها، نهج يساعد على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، ويتم تبنيه في وقت تزداد أزمة المناخ تفاقما من أي وقت آخر في السابق.

لقد حضر العديد منكم اجتماعنا الأمس مع الدكتورة Agnes Kalibata، المبعوثة الخاصة للأمين للأمم المتحدة المعنية بمؤتمر قمة نظم الأغذية العالمي، والعديد منا تحدث، وكانت الدول الأعضاء في الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها هنا. أعتقد بأنه قد غدا من الواضح والجلي بالنسبة لنا بأن العمل نحو تحسين نظم الأغذية، هو أحد أفضل الوسائل إن لم يكن أفضلها على الإطلاق للوصول إلى سبل عيش قوية ومستدامة.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نهج شمولي تعاوني، ولذلك فإنني أعتقد بأن روما يتوجب أن تبقى مركزا لهذه القمة، ويجب أن تشكل إجراءات روما، الإجراءات التي تتخذها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، أحد العناصر الحاسمة. وأنا على يقين من أننا مجتمعون كوكالات، ولكن أيضا وبدعم من أعضائنا المشتركين سنلعب دورا حاسما، لأننا إذا تمكنا من حل المشاكل الهيكلية في نظم الأغذية العالمية، وفكروا معي بالأمر، فإن العديد من منتجي الأغذية في العالم هم ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي أيضا. هنالك خطأ فظيع في نظم الأغذية، وهذا أحد مؤشراته الافتقار إلى البنى التحتية، الافتقار إلى النقل، لنقل المحاصيل إلى الأسواق، الافتقار إلى الأدوات والبذور عالية الجودة، الافتقار إلى الاستثمار والأدوات المالية الملائمة، الافتقار إلى الائتمان، والافتقار إلى الفرص، وبجد الافتقار إلى تمكين المزارعات النساء.

ولكن ومع وجود ذلك كله، مازلنا قاصرين عن الوصول إلى تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030. ولذلك فإن وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها تعمل للمساعدة على تحويل نظم الأغذية، والقضاء على الفقر، وسوء التغذية مع دعم التنمية الزراعية، والتحول الريفي مما يشكل احتمالا واردا. وهذا الاحتمال مع جهودنا المشتركة، يمكن أن يغدو حقيقة واقعة، ومع ذلك ستتمكن كل أسرة وكل طفل من أن يتمتع بمستقبل متحرر من الجوع بغض النظر عن مكان عيشه على هذا الكوكب. ولذا فإن المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وأنا شخصيا، وبقية العاملين في البرنامج، نود أن نهنئ الصندوق على هذا الموضوع، ونأمل في أن تحظوا بمجلس ناجح، ولكن والأهم من ذلك، فإننا نتطلع قدما للعمل معا للوصول إلى هذه الحقيقة.

بيان السيد جيلبير أنغبو رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في افتتاح الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين

السيد رئيس المجلس،

الحضور الأكارم،

المحافظون الموقرون،

سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي أن أرحب بكم بالنيابة عن جميع موظفي الصندوق وبالأصالة عن نفسي في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

دعوني أبدأ بالإشادة بالعمل الممتاز الذي قام به المكتب المنتهية مدته، وبوجه خاص رئيس المجلس معالي السيد Hans Hoogeveen، الممثل الدائم لمملكة هولندا.

كما أود أن أرحب بالأعضاء الجدد لمكتب مجلس المحافظين: السيد Suminto، محافظ إندونيسيا لدى الصندوق، كرئيس جديد لمكتب مجلس المحافظين؛ ومعالي السيدة Marie-Therese Sarch، محافظ المملكة المتحدة لدى الصندوق، ومعالي السيدة Clémentine Ananga Messina، محافظ الكاميرون لدى الصندوق، كنائبتين جديدتين لرئيس مكتب مجلس المحافظين.

وأوجه ترحيبا خاصا أيضا لممثلي منظمات المزارعين الذين اختتموا للتو أعمال منتداهم في مقر الصندوق.

وأود أن أعبر عن تضامني الشخصي، وتضامن الصندوق، مع البلدان والأسر المتأثرة بفاشية فيروس كورونا المستجد – ولا سيما مع الصين، البلد الأكثر تضررا كما نعلم.

إنها للحظة تاريخية نقف فيها معا مع فجر عقد جديد على الطريق الطويل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لنعد بأنظارنا إلى الوقت الذي بدأنا فيه رحلتنا على هذا الطريق قبل خمس سنوات. كان ذلك في عام 2015؛ لقد كنا وما زلنا على ثقة بأننا نمتلك المعرفة، والخبرة، والعزيمة اللازمة لخلق عالم لا يتخلف فيه أحد عن الركب. والآن، وبعد خمس سنوات من العمل الجاد، فإنه يتوجب علينا أن نسأل أنفسنا عما تم تحقيقه.

وفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لقد جعلت الحكومات دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية أولوية لها. والفقر المدقع آخذ في الانخفاض. وكذلك وفيات الأطفال. وأصبح المزيد من السكان يصل إلى الكهرباء ومصادر الطاقة بشكل عام. كما أنه تم إحراز تقدم جيد بالنسبة لبعض أهداف المساواة بين الجنسين.

ولكن ما زال هناك ما يدعو إلى القلق. فعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زال من المتعذر الوصول إلى القضاء على الجوع والفقر المدقع بحلول عام 2030 - رؤية مجردة؛ وسراب بعيد المنال.

فتغير المناخ يهدد النظم الغذائية حول العالم، ومستويات مياه البحار تستمر في الارتفاع. وظواهر الطقس المتطرفة غدت أكثر تواترا وأكثر حدة. وإمدادات الأغذية مهددة بفعل الجفاف، والفيضانات، والحرائق. ومما يجعل الأمور أكثر سوءا، أن النزاع والهشاشة يؤثران بشكل مباشر على السكان في أجزاء كثيرة من العالم.

والسكان الريفيون - ولا سيما المزارعين على نطاق صغير - هم كما هو الحال دائما الأكثر معاناة.

وفي وجه هذه التحديات، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكننا تسريع وتيرة التقدم لتحقيق عالم متحرر بشكل نهائي من هذا الجوع والفقر؟

والجواب واضح، ألا وهو: يجب علينا الاستمرار في العمل دون كلل أو ملل مع السكان الريفيين الأشد فقرا وضعفا.

ولنذكّر أنفسنا أن نسبة 79 إلى 80 في المائة من أفقر سكان العالم، والأغلبية الكبرى من الجياع يعيشون في المناطق الريفية. وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها.

وتشير تقارير عديدة، صادرة عن مؤسسات دولية – من ضمنها تقرير البنك الدولي – بوضوح إلى أن النمو الاقتصادي في الزراعة أكثر فعالية بضعفين أو ثلاثة أضعاف في الحد من الفقر من النمو في أي قطاع آخر. وبحوث زملائنا في منظمة الأغذية والزراعة تؤكد هذه النتائج.

كما أننا نعلم أن نسبة 63 في المائة من أشد سكان العالم فقرا يعملون في النظم الغذائية. وينتج هؤلاء المزارعون على نطاق صغير نصف السعرات الحرارية الغذائية في العالم في 30 في المائة من أراضيه الزراعية.

ورسالتي هنا اليوم هي: أن الاستثمار في المناطق الريفية يحقق الازدهار، والأمن الغذائي، والقدرة على الصمود. وهذا هو تماما ما يؤهل الصندوق لأن يلعب دورا حيويا كبيرا.

اسمحوا لي أن أذكّر بإيجاز بالأسباب التي تجعل من الصندوق مؤسسة فريدة من نوعها.

فالصندوق لا يصل إلى أكثر المناطق نأيا وعزلة وضعفا وحسب، بل إنه ينفذ 100 في المائة من عملياته في المناطق الريفية.

وسبب وجودنا الذي لا لبس فيه هو: الاستثمار في الاقتصادات الريفية، وليس مجرد تعزيز الأمن الغذائي، بل الاستدامة، والنمو الشمولي أيضا – باختصار، التحول الريفي.

ومنذ إنشائه في عام 1977، ترك عمل الصندوق أثره على حياة أكثر من نصف مليار شخص. وفي كل سنة، تساعد مشروعات الصندوق على زيادة دخول حوالي 20 مليونا من السكان الريفيين الفقراء، نساء ورجالا، بنسبة تزيد على 20 في المائة.

وقد أثبت نهج الصندوق البرامجي والذي يوجهه المجتمع المحلي في التنمية أنه يولد النتائج.

والنتائج الدائمة تتطلب نهجا شموليا حقيقيا. وبعبارة أخرى، يجب أن نتأكد من أننا لا نفرض أنشطتنا على المجتمعات الفقيرة؛ وأننا لا نفرض أنفسنا على الحكومات. وإنما نحن في خدمتهم وتوجهنا مبادئ السيادة الوطنية والملكية الوطنية. وقد أثبت هذا النهج، الذي كان الصندوق رائده، فعاليته، ولا سيما في الأوضاع الهشة. وقد استثمرت المجتمعات التي نعمل معها في كل مرحلة من مراحل المشروعات منذ عام 1977 بحدود 2 مليار دولار أمريكي من أموالها الخاصة في مشروعات الصندوق الإنمائية.

وتستند حافظة الصندوق بقوة إلى تعاونها مع الحكومات، التي بلغت حوالي 100 حتى الآن. ولا تشمل هذه الشراكات التمويل وحسب، بل تقديم المشورة السياساتية أيضا.

لقد تطرقت حتى الآن إلى ما حققه الصندوق؛ وأود الآن أن أتحدث عن العمل الذي ما زال من الواجب القيام به. ومن المسلّم به أن الطريق طويل أمامنا، ولكن علينا أن نتذكر بأنه حتى أطول ليلة يتبعها يوم جديد. والصندوق يتمتع بأساس متين، ولكن علينا أن نفعل المزيد، ومن أجل ذلك نحن بحاجة إلى دعم دولنا الأعضاء.

واليوم، هناك 31 بلدا تحيد بشكل كبير عن المسار المؤدي إلى القضاء على الفقر المدقع. ومن المتوقع أنه بحلول عام 2030، سيكون 80 في المائة من الفقر المدقع في العالم مركزا في البلدان الـ 31 هذه. ويقدّر البنك الدولي أن تغير المناخ قد يدفع بـ 100 مليون شخص إضافي إلى دائرة الفقر بحلول عام 2030، إلى حد كبير بسبب أثر تغير المناخ على الزراعة.

وللنهوض إلى مستوى التحديات، نطمح في أن يكون لدينا برنامج قروض ومنح تتراوح قيمته بين 4 و5 مليارات دولار أمريكي لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وذلك لأن قطاعي الزراعة والأغذية هما السبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة في تلك البلدان التي يعيش 60 في المائة من سكانها في المناطق الريفية.

إننا نطمح إلى مضاعفة الأثر على أرض الواقع بين الآن وعام 2030؛ والصندوق قادر على تحقيق ذلك. ويجب أن تبقى البلدان منخفضة الدخل، ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تشكل أولوية بالنسبة للصندوق. ونحن نقوم بتطوير منتجات مالية أكثر تنوعا ومواءمة لكي تلبي بشكل أفضل احتياجات البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وسوف نستمر في عمل ذلك.

وستبقى الموارد الأساسية للصندوق الأساس المتين للمؤسسة، وسيتم استقطابها من أجل زيادة قدرتنا على اقتراض الأموال وإعادة إقراضها إلى دولنا الأعضاء. ولكن سبب وجود الصندوق سيبقى كما هو دون تغيير مرتبطا بأفقر بلدان العالم.

ولكي يبقى مرتبطا بتلك البلدان، لا بد من أن يتم رفد برنامج القروض والمنح بمصادر تمويل أخرى ومبادرات أخرى.

ولذلك، سيتم إدخال أداتين جديدتين في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لتلبية الطلب المتزايد: برنامج تمويل القطاع الخاص الجديد، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، الذي سيدعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

ويبني برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + على برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي ننفذه منذ عام 2012، في أكثر من أربعين بلدا.

كما ستساهم نافذة القطاع الخاص في خلق الفرص في المناطق الريفية. وسوف تحشد استثمارات، ودراية، وابتكارات القطاع الخاص لفائدة رواد الأعمال الريفيين الشباب. وسيكون الأثر الأكبر لأنشطتنا المزمعة المتعلقة بالقطاع الخاص على خلق الوظائف للشباب والنساء.

لم يبق أمامنا سوى عشر سنوات. وقد حان الوقت لأن نعيد هدف التنمية المستدامة 2 إلى مساره الصحيح. وعلى مدى العامين القادمين، سيكون من الضروري بناء الالتزام السياسي وحشد الموارد لكي نتمكن من التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تفرضها النظم الغذائية، وتجميع الموارد – رأس المال المعرفي بالإضافة إلى التمويل. ومع أخذ هذا في الاعتبار، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بعقد قمة النظم الغذائية في عام 2021، وأنا أحثّكم جميعا بكل تواضع على المساهمة بشكل نشط في نجاحها.

الطريق أمامنا واضح: الطريق إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب أن يمر من خلال المناطق الريفية. لذا يجب علينا أن نكمل الرحلة إلى نهاية ذلك الطريق، وأن نستثمر في أشد السكان تهميشا وضعفا – المنتجين على نطاق صغير، والنساء، والشباب، والشعوب الأصلية - لتحقيق التزاماتنا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وانطلاقا من هذه القناعة العميقة، نطلب منكم زيادة الدعم لكي نتمكن معا من القضاء على الجوع والفقر في العالم. هذا ما يلزم للاقتراب أكثر من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تعتبر حيوية جدا بالنسبة لنا جميعا.

مضاعفة أثرنا على أرض الواقع في الفترة ما بين الوقت الحالي وعام 2030، للمساهمة بشكل كامل في عالم متحرر من الفقر المدقع والجوع: نعم، بإمكان الصندوق أن يقوم بذلك!

ونحن نعتمد عليكم في مساعدتنا على تحقيق ذلك.

الموجز التجميعي عن مداولات منتدى المزارعين الذي ألقته السيدة Elizabeth Nsimandala، رئيسة منظمة مزارعي البلدان الأفريقية، واتحاد المزارعين في أفريقيا الشرقية، والدكتورة Eugenie Halim، ممثلة المنتدى العالمي للعاملين في الصيد وجمع الأسماك، بالنيابة عن مندوبي منتدى المزارعين

نود، نحن مندوبو منظمات المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة في الاجتماع العالمي السابع لمنتدى المزارعين في الصندوق، أن ننقل البيان التالي إلى انتباهكم.

لقد انعقد منتدى عام 2020 خلال السنة الثانية من عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، وهو ما يمثل فرصة فريدة لتنفيذ سياسات لصالح صغار منتجي الأغذية والمساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى وجه التحديد في أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و5 و12 و13 و14 و15 و16 و17.

إن اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2018 يمثل مساهمة حسنة التوقيت ومهمة في العقد وفي خطة 2030، حيث أنه يوفر إطارا قائما على الحقوق لأنشطتنا.

إن السياق العالمي لتطوير الإنتاج المستدام للأغذية من قبل مئات الملايين من صغار المزارعين الأسريين وصيادي الأسماك والرعاة حول العالم يتطلب عملا عالميا عاجلا وضخما. ويؤثر تغير المناخ بقوة على تدهور الأراضي والمياه والغابات وجميع نظمنا الإيكولوجية على قدرة المجتمعات الريفية على الصمود وعلى سبل عيشها، مما يعرض نظم الأغذية التي تعتمد عليها للخطر.

ونحن نحث الصندوق وحكومات الدول الأعضاء في الصندوق على تعزيز دعمها لمبادرات صغار منتجي الأغذية استنادا إلى النظم والممارسات الإيكولوجية الزراعية والعضوية وغيرها من النظم المستدامة لإنتاج الأغذية في الأراضي والمياه والغابات. وندعو أيضا إلى تشجيع استخدام الموارد الوراثية التقليدية (البذور والماشية).

نحن، المندوبون في الاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين، نكرر طلبنا للحصول على صفة مراقب لدى المجلس التنفيذي للصندوق والتزامنا بالاستفادة من هذه الصفة للمساهمة في تحقيق مهمة الصندوق، لصالح دوائرنا الانتخابية. ونحن على استعداد لمواصلة الحوار مع الصندوق والدول الأعضاء فيه في هذا الصدد.

نحن، منظمات صغار منتجي الأغذية، نقدر كذلك عملية اللامركزية في منتدى المزارعين، التي تتماشى مع اللامركزية في الصندوق نفسه، والتي ينبغي أن تزيد تعزيز إدراج مجموعة أوسع من المنظمات الإقليمية والوطنية والمحلية الممثلة لصغار منتجي الأغذية.

ونحن نقرّ بمراحل التعاون المتنوعة على المستويين الإقليمي والوطني، ونحث على ما يلي:

- تشجيع إشراك ممثلي منظمات المنتجين في اجتماع التخطيط السنوي للمراكز دون الإقليمية للصندوق، كلما أمكن؛
- العمل على إبرام اتفاقات تعاون رسمية مع منظمات المنتجين الوطنية من خلال توقيع مذكرات تفاهم/إعلانات التزام بين الصندوق (بما في ذلك المديرون القطريون للصندوق) ومنظمات المنتجين الوطنية التي تسهم في تحقيق جدول أعمال منتدى المزارعين؛
- ضمان أن تكون جميع عمليات صياغة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية شاملة تماما للمنظمات الممثِّلة لصغار منتجي الأغذية في كل بلد؛
- ضمان أن تقوم البرامج الممولة من الصندوق على المستويين القطري والإقليمي بإشراك منظمات المنتجين في عمليات التصميم والتنفيذ واستعراضات منتصف المدة والرصد والتقييم.

- ضمان أن تشتمل عمليات تصميم مشروعات التنمية الزراعية التي يمولها الصندوق والتي تنفذها حكوماتنا واتفاقات القروض ذات الصلة بها على نص واضح بشأن النقل الفعال للمعدات والبنى التحتية المخصصة لمنظمات منتجي الأغذية المحلية قبل إنجاز المشروعات من أجل ضمان الاستدامة؛

- تنظيم منتدى المزارعين الإقليمي لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي للصندوق، وبالتالي تنظيم منتدى في القاهرة لشمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنتدى في اسطنبول لآسيا الوسطى؛

- تعزيز الرصد الفعال لعمليات منتدى المزارعين على جميع المستويات من خلال الآليات التوجيهية لمنتدى المزارعين المعنية والنظر في إمكانية إجراء تقييم على المستوى العالمي في عام 2022؛

- ضمان إدراج الدوائر الانتخابية لصيادي الأسماك والرعاة في لجان التسيير وصنع القرار التابعة لمنتدى المزارعين على جميع المستويات، بما في ذلك الوصول إلى أدوات التمويل القائمة والجديدة؛

- زيادة وضوح مبادرات التنمية الريفية التي يمولها الصندوق وضمان مشاركة موظفي الصندوق اللامركزيين في كل إقليم من الأقاليم الفرعية في الأحداث الرسمية ذات الصلة التي تتناول حوار السياسات العامة الحالي؛

- أن يدمج الصندوق بنشاط المبادئ التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن التسيير المسؤول لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية في الضمانات والإجراءات الداخلية؛

- ضمان مشاركة المديرين القطريين للصندوق في الفعاليات الرسمية لحوارات السياساتية العامة (مثل هيئة الزراعة الأسرية في منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، والسياسة الزراعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منطقة غرب أفريقيا) وتشجيع مشاركة منظمات المنتجين في عملية واحدة على الأقل من العمليات السياساتية ذات الأولوية على النحو المحدد في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

في أعقاب المناقشات الغنية خلال مجموعات العمل المواضيعية، ندعو الصندوق إلى دعم تنفيذ التوصيات التالية:

- زيادة الاستثمارات في الأنشطة غير الزراعية وأنشطة ما بعد الحصاد لاستحداث فرص جذابة للشباب الريفي؛

- زيادة الاستثمارات في الخدمات والبنية التحتية (الطاقة والميكنة المستدامة والتعليم والتدريب، وما إلى ذلك) للاحتفاظ بالشباب في المناطق الريفية وجذبهم إليها؛

- زيادة برامج التدريب والقيادة/التوجيه للشباب لضمان نقل القيادة بين الأجيال في المزارع وفي منظمات صغار منتجي الأغذية.

فيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين وقيادة المرأة لمنظمات المنتجين، نلاحظ مع الارتياح أن المندوبات يمثلن هذا العام 40 في المائة من المشاركين في منتدى المزارعين، ونناشد بالتزام مشترك من قبل الصندوق ومنظمات المنتجين بألا تقل مشاركة المرأة عن 50 في المائة خلال جميع اجتماعات منتدى المزارعين الإقليمية والعالمية المستقبلية.

ونوصي بتصميم وتنفيذ برامج تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إنتاج الأغذية على نطاق صغير وفي سبل العيش الريفية؛

كما نوصي بوضع خطط دعم طويلة الأجل للمنظمات النسائية أو للأجنحة النسائية في منظمات صغار منتجي الأغذية، وتكثيف مشاركة القيادات النسائية في منظمات المنتجين في تنفيذ البرامج التي يمولها الصندوق والإشراف عليها ورصدها.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، تتمثل توصياتنا في التالي:

- الاستثمار بقوة في استصلاح الأراضي والحراجة الزراعية/الغطاء النباتي من أجل عزل الكربون من قبل صغار منتجي الأغذية والمجتمعات الريفية؛
- الاستثمار في بناء سبل عيش صغار منتجي الأغذية النازحين بسبب تغير المناخ؛
- الإقرار بالنماذج الإيكولوجية الزراعية والعضوية وغيرها من النماذج المستدامة لإنتاج الأغذية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ بوصفها نُهجا رئيسية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره؛
- العمل مع الحكومات ومنظمات صغار منتجي الأغذية في مجال السياسات العامة وآليات الحوافز ذات الصلة لتعزيز الإيكولوجيا الزراعية والنماذج المستدامة الأخرى التي تضمن توافر الغذاء الصحي والمغذي بكميات كافية للجميع، بما في ذلك الفئات السكانية المحرومة؛
- دعم نشر الممارسات والتكنولوجيات الجيدة التي تروج لها منظمات صغار منتجي الأغذية والتي تم تطويرها بالاشتراك مع مجتمع البحوث الزراعية؛
- الاعتراف بدور المنتجين كحل لمواجهة تغير المناخ ودعم الإجراءات التي يقودها المنتجون التي تساعد في المكافحة العالمية لتغير المناخ؛
- تيسير ودعم التبادل بين المزارعين من أجل تعزيز بناء قدرات المزارعين من خلال تبادل المعرفة بشأن أفضل الممارسات ذات الصلة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره والتي يمكن تكرارها في الأماكن الأخرى.

وفيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، نوصي بما يلي:

- تعزيز عمليات أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ عقد الزراعة الأسرية على جميع المستويات ورصده وتقييمه؛
- تقديم الدعم المالي والتقني لمنظمات صغار منتجي الأغذية لأخذ زمام المبادرة في إنشاء وتوجيه اللجان الوطنية للزراعة الأسرية؛
- العمل مع الحكومات لضمان اتساق السياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية مع التوجهات والمبادئ الناشئة عن عقد الزراعة الأسرية.

فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي لنظم الأغذية لعام 2021، فإننا، نحن مندوبو منتدى المزارعين، نشترط مشاركتنا بتوفير معلومات كافية عن القمة من أجل إجراء تقييم جماعي داخل دوائرنا الانتخابية لإيجابيات وسلبيات مشاركتنا.

ونطلب من الصندوق دعم المشاركة الفعالة وذاتية التنظيم للمجتمع المدني في مؤتمر القمة العالمي لنظم الأغذية، استنادا إلى العمليات المرتبطة بصغار منتجي الأغذية الحالية مثل آلية المجتمع المدني في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وعملية منتدى المزارعين في الصندوق.

وفي حالة النظر في النُهج المذكورة أعلاه، نحن نطلب دعم منظمات المنتجين من أجل تنظيم اجتماع ما قبل القمة لصغار منتجي الأغذية لتوحيد أصواتنا.

الأدوات الجديدة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

أما فيما يتعلق بالأدوات الجديدة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، فإننا، المندوبون في منتدى المزارعين، نعرب عن اهتمامنا الكبير ببرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة+، وبرنامج التمويل من القطاع الخاص كأداتين جديدتين مقدمتين إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وينبغي أن تكون هاتان الأداتان الماليتان متاحتين بشكل مباشر لدوائرنا الانتخابية التي تكون على استعداد لتوسيع نطاق الممارسات الجيدة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره، وكذلك خطط الأعمال الخاصة بالتعاونيات والمزارعين التي تحركها الاستثمارات في سلاسل القيمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نطلب من الصندوق أن نشارك في تصميم هاتين الأداتين. ونعرض العمل مع الصندوق لتصميم وتنفيذ ورصد آليات لتخصيص الموارد للمنظمات المجتمعية ومنظمات المنتجين والتعاونيات على وجه التحديد، وضمان الإدماج الفعال للدوائر الانتخابية المعنية بمصايد الأسماك والثروة الحيوانية، ونطلب إدراج ممثلي منظمات المنتجين في هيكل تسيير هاتين الأداتين.

بياننا الختامي: لقد كنا شركاء للصندوق على مدار السنوات الأربع عشرة الأخيرة ونرى أن عملية منتدى المزارعين تمثل مكانا فريدا للحوار والشراكة مع مؤسسات التمويل الدولية المكرسة لتطوير دائرتنا الانتخابية. ونحن على ثقة من أن الصندوق سيعمل معنا لتنفيذ التوصيات الناشئة عن هذا الاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين.

ونحن ندرك أن الصندوق والدول الأعضاء فيه يبدؤون هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارده، ونحن حريصون على الانضمام إلى الصندوق في أنشطة التعبئة والجهود التي ستُبذل لتجديد الموارد بنجاح.

ونؤكد على وجه التحديد دعمنا للصندوق في تشجيع التمويل واسع النطاق للأداتين الجديدتين المقترحتين لعملية هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

معالي السادة المحافظون، إن للبيان ضميمة، فاسمحوا لي بقراءة تلك الضميمة:

صادق عضو اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين الممثل لمنظمة المزارعين العالمية على البيان الختامي الصادر عن المنتدى العالمي للمزارعين لعام 2020 مع الاستثناءين التاليين:

أولا، تلزم المهام الإجمالية لمنظمة المزارعين العالمية المنظمة بجميع الحلول الرامية إلى مواجهة تحدي تغير المناخ، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخيا، بما يتعدى ما هو وارد في هذا البيان.
ثانيا، تدعم منظمة المزارعين العالمية مؤتمر القمة العالمي لنظم الأغذية المقرر لعام 2021، وتلتزم بالمشاركة في تصميم العملية والإعداد لها وتنفيذها لضمان إتاحة الفرصة لمشاركة صوت المزارعين الأسريين من خلال منتديات أكثر شمولية من لجنة الأمن الغذاء العالمي، مثل الآليات متعددة أصحاب المصلحة للمجموعات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة وجميع آليات الأمم المتحدة الأخرى للتمثيل.

بيان سعادة السفيرة السيدة Josefa Sacko، مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة، بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي

بالنيابة عن معالي موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز العظيمين لدي أن أخاطب الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق في مدينة روما الجميلة حول قضية هامة من قضايا الساعة، ألا وهي الصلة بين التمويل الإنمائي، والسلام، والأمن. كما أود أن أشكر رئيس الصندوق على دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي للمشاركة في هذا الحدث الهام. وإنّا لسعداء جدا بأن هذه الدورة تعقد بعد أيام قليلة فقط من اختتام الاتحاد الأفريقي للدورة العادية الثالثة والثلاثين الناجحة لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 9 و10 فبراير/شباط 2020 في إطار موضوع عام 2020، وهو "إسكات المدافع: خلق ظروف مواتية لتنمية أفريقيا".

وكما تدركون جميعا، فإن لدينا جدول أعمال ضخم للبرامج، وهو خطة عام 2063، ونحن فعلا بحاجة لإنجاز هذه الخطة، التي تعتبر خارطة طريقنا كمفوضين في مفوضية الاتحاد الأفريقي. وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة تحدد رابطا صريحا بين التنمية المستدامة والسلام. فهي تدعو إلى نهج تحويلي يحسّن التعاون بشأن منع الصراعات، والتخفيف منها وحلها، والانتعاش منها من خلال العمل مع البلدان والمجتمعات لإيجاد حلول دائمة للصواع وانعدام الأمن. وفي هذا الصدد، فإن من المناسب والجدير بالثناء أن يختار الاتحاد الأفريقي لعام 2020 موضوع "إسكات المدافع: خلق ظروف مواتية لتنمية أفريقيا".

وكمشروع رائد في خطة عام 2063 للاتحاد الأفريقي، يهدف إسكات المدافع إلى تعزيز السلام والاستقرار في القارة الأفريقية بغية إنهاء جميع الحروب، والصراعات الأهلية، والعنف القائم على نوع الجنس، والصراع العنيف، بالإضافة إلى منع الإبادة الجماعية بما يتماشى مع خطة أفريقيا لعام 2063، وتطلعنا إلى أفريقيا سلمية وآمنة. وينبع هذا من الإدراك بأن أفريقيا موطن لعدد متزايد من الصراعات الممتدة التي تستنزف جزءا كبيرا من الموارد الاقتصادية والبشرية. ويستمر انعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، وليبيا.

وجد مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها، الذي يرصد الحوادث والصراعات حول العالم، أنه في عام 2019 وقعت 21 600 حادثة صراع مسلح في أفريقيا، وذلك حتى 30 نوفمبر/تشرين الثاني. وفي نفس الفترة من عام 2018، كان العدد 15 874 فقط. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 36 في المائة. فهل يمكننا حقا أن نصل إلى أفريقيا التي نطمح إليها في ظل خطة عام 2063؟ إني أشك في ذلك، مع هذا التوجه. فلا يمكن أن تكون هناك تنمية ما لم يكن لدينا سلام دائم. ولا بد من معالجة تحديات الصراع والعنف إذا كان لنا أن نقضي على الفقر والجوع. وقد قيل ذلك هذا الصباح. والناس تركز على السلام، إذا أردنا أن نقضي على الفقر والجوع. فهو أولوية بالنسبة لأفريقيا والمجتمع الدولي.

وبالتحول إلى مجال الزراعة، التي أنا على دراية عميقة بها كمفوضة للاقتصاد الريفي والزراعة، ومسؤولة عن البيئة أيضا، فإن قضايا الفقر، والجوع، والصراع مترابطة ارتباطا وثيقا. والصراع يخنق الإنتاج الزراعي، ويوقف التجارة، ويمنع ملايين الناس من انتشال أنفسهم من دائرة الفقر. وهو يدفع النزوح والهجرة ويؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار في قارتنا وكوكبنا. لقد أخذ الجوع في أفريقيا في الارتفاع بعد سنوات عديدة من الهبوط. وفي عام 2016، حققنا نتيجة جيدة جدا، ولكننا نسجل الآن الكثير من الجوع في القارة، مما يعكس المكاسب التي حققناها خلال السنوات الأربع الماضية ويهدد جهود القارة للقضاء على الجوع من أجل تحقيق أهداف مالابو 2025 المتمثلة في القضاء على الجوع بحلول عام 2025، الذي لا يبعد سوى خمس سنوات عنا، وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

وتشير البيانات الجديدة المقدمة في عام 2019، والاستعراض الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا الذي تصدره منظمة الأغذية والزراعة، وتقرير الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة إلى أن 256 مليونا من الأفارقة، أو 20 في المائة من السكان، يعانون من نقص التغذية المزمن، مما يخرج المكاسب التي تحققت

في العام الماضي عن مسارها. والأشكال الأخرى من سوء التغذية هي أيضا في ازدياد، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة، وزيادة الوزن، والبدانة، مما يزيد من خطر التعرض للأمراض غير المعدية المتعلقة بالنظام الغذائي، أو الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية، لكي أكون أكثر دقة.

التقييم الثاني للتقدم المحرز الذي حققته الدول الأعضاء للاتحاد الأفريقي باتجاه تحقيق هدف مالابو والذي نشر في تقريرنا للاستعراض السنوي تمت المصادقة عليه هذا الأسبوع، قبل يوم أمس، من قبل جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. ويشير التقرير إلى أن أربعة بلدان فقط من أصل 49 بلدا شاركت وقدمت تقاريرها هي على المسار الصحيح. ولكن الأخبار السارة هي أن 36 بلدا حسّنت أداءها مقارنة بالتقرير الأول. لقد كان هناك الكثير من الأداء الجيد، وأنا أهنئ جميع الوزراء الذين بذلوا جهدا، في الواقع، لتوسيع نطاق التقدم بالنسبة لإعلان مالابو.

والأسباب الرئيسية لتدهور الأداء هي الصراعات، كما قيل أيضا، وفاقم منها تغير المناخ. ونحن نعلم اليوم أن لدينا مشكلة الجراد الصحراوي في القرن الأفريقي. وقد أطلعنا الوزير الصومالي بالفعل على تفشي الجراد، وخطورته أو أهميته في تلك المنطقة. لذلك، فإن التوجه المتدهور في أفريقيا يعود إلى الظروف الاقتصادية الصعبة والبيئية المتدهورة، وفي كثير من البلدان إلى الصراع، والتقلبات والأحوال المناخية المتطرفة والتي تجتمع أحيانا. وقد كان الصراع المصحوب بالأحوال المناخية المتطرفة، والتباطؤ أو الهبوط الاقتصادي في عدة بلدان في أفريقيا سببا رئيسيا لانعدام الأمن الغذائي، وبعد أن أخذت حوادث الصراع الشديد تنخفض منذ أوائل القرن العشرين، ازداد العنف في السنوات الأخيرة، مما يعكس الزيادة العالمية في الصراع.

يهدد تغير المناخ النظم الغذائية الأفريقية، وهو قوة دافعة وراء الهجرة والصراع. ونحن نواجه حاليا حالة طوارئ تتعلق بالجراد الصحراوي في شرق أفريقيا، تهدد بأن تمحو استثمارات كبيرة في الإنتاج المحصولي والحيواني. ويعتبر الاستثمار في التكيف والصمود حاسما. فعدم الاستقرار في قارتنا يتسبب في رحيل المزارعين الريفيين إلى المناطق الحضرية، مما يزيد من الطلب على الأغذية، ويرفع أسعار السلع، ويؤدي إلى أسباب الأزمات الإنسانية الحالية والناشئة، بما في ذلك الجوع، وسوء التغذية، ويعطل بالتالي إلى حد كبير النشاط الاقتصادي وإنتاج الأغذية مع إجبار جزء كبير من سكاننا على النزوح واللجوء.

والبعد الجنساني هام في تقييم كيفية تأثير الصراع على الأمن الغذائي والتغذية، حيث أنه غالباً ما يكون للرجال والنساء دور ومسؤولية مختلفين في تأمين التغذية الغذائية الكافية على مستوى الأسرة. فالرجال والفتيان أكثر احتمالا لأن ينخرطوا في الصراعات المادية وأكثر عرضة لخطر التجنيد في مجموعات عسكرية. وانخراط الرجال في الصراعات يضع مسؤولية أكبر في أيدي النساء لتوفير سبل العيش للأسرة، بما في ذلك الوصول إلى الأغذية، والتغذية، والرعاية الصحية لأفراد الأسرة. وفي هذا السياق، عقدت حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، هذا الحدث الرفيع المستوى يدا بيد في شراكة من أجل الحفاظ على السلام من خلال تحسين الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا على هوامش الدورة العادية الثالثة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في فبراير/شباط 2020.

وفي وقت يشهد الكثير جدا من الأزمات الضاغطة التي تستدعي الانتباه، يجب علينا عدم فقدان التركيز على كيفية ترابطها بعضها مع بعض. ومعالجة أزمة يساعد على حل أزمات أخرى ويولد زخما إيجابيا من أجل التغيير. والتمويل الإنمائي حاسم جدا دون شك. وقناعتي اليوم هي أنه إذا خصصت الحكومات ما يكفي من الموارد لتحويل الزراعة، ولا سيما في المبادرات الزراعية المراعية لقضايا الشباب، فإن البطالة ستنخفض بشكل كبير، وسيجد تجار الصراعات صعوبة في تجنيد الشباب. والاستثمار في الزراعة هو الطريقة الأكثر فعالية في تحقيق إسكات المدافع والسلام الدائم في أفريقيا، ومن خلال الاستثمار في المناطق المتأثرة بالصراعات والعنف لمعالجة الفقر والجوع، وبناء مؤسسات قوية، وخلق الوظائف والفرص الاقتصادية، يمكن للتنمية الزراعية والتحول الريفي أن يحفزا التغيير ويعززا السلام والاستقرار في قارتنا.

وتتواءم رؤية الصندوق مع رؤية الاتحاد الأفريقي، المتمثلة في توجيه الاستثمار لتعزيز التحديث والتحول الزراعيين، مما يمكّن التنمية الزراعية من المساهمة في المجموعات الشمولية والتنمية المستدامة للقارة، وتعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال ربط المنتجين الزراعيين بعمليات التجهيز والأسواق، مما يخلق فرصا للشباب للاستثمار في جميع سلاسل القيمة. وفي أفريقيا، هناك مجتمعات ريفية فقيرة ذات موارد طبيعية وفيرة حيث يمكن للإنتاج الزراعي أن يزداد وللسكان أن يزدهروا. ويمكن لهذا أن يجعل القارة أقل اعتمادا على واردات الأغذية، ويخلق وظائف وصناعات جديدة على طول سلاسل القيمة الزراعية.

وحسب بعض التقديرات، يمكن للنظام الغذائي الزراعي أن يستوعب 70 في المائة من الداخلين الجدد إلى سوق العمالة الأفريقية على مدى العشرين سنة القادمة. والقيام بذلك قد ينتشل الملايين من براثن الفقر والجوع. وتمكين النساء الريفيات، وتحديث ظروف العمل للنساء الريفيات، ودعم النساء في الأعمال الزراعية هو أحد الطرق الأكيدة لضمان تمكين سكان القارة من النساء من أجل التحول. ونحن نثمّن التزام الصندوق بضمان أن 50 في المائة من موارده على الأقل تستثمر في أفريقيا وتركز على قضايا تحديث الزراعة، وتمكين النساء، وخلق فرص العمل للشباب، وبناء الصمود في وجه تغير المناخ، وتحسين التغذية. والتزام الصندوق بأفريقيا يبرهن على التزامه الأوسع بضمان التوجيه الفعال للموارد إلى حيثما اشتدت الحاجة إليها.

واستثمار الصندوق على المستوى القطري وشبه الإقليمي حاسم لضمان أن البلدان الأفريقية قادرة على الوفاء بالتزام مالابو. وبالتالي، فإن الصندوق شريك رئيسي لخطة تنمية القارة باتجاه خطة عام 2063، والتزام مالابو، وأهداف التنمية المستدامة. وأهمية هذه الشراكة بالنسبة للبدان الأفريقية تظهر بشكل واضح من خلال عدد البلدان الأفريقية التي تساهم طوعا في تجديدات موارد الصندوق – أكثر من 30 بلدا في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق – حتى في الوقت الذي تواجه فيه قيودا صارمة على الميزانية محليا. ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء الأفريقية والشركاء حول العالم على النهوض ودعم استثمار أكبر في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، مع كون الصندوق شريكا حاسما في تحقيق أهدافنا الطموحة. وبزيادة الدعم من الصندوق، يمكن للبلدان الأفريقية زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحويل المناطق الريفية، وجعل الجوع والفقر شيئا من الماضي.

ولذلك، أدعوكم جميعا لدعم الصندوق في دورة تجديد الموارد هذه، والمساهمة في العمل الذي يدعم خطة الاتحاد الأفريقي من أجل التنمية الشمولية والمستدامة، وخطة عام 2063، وتمهيد الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأتمنى لكم مداولات ناجحة جدا في دورة مجلس المحافظين هذه، واجتماعات مثمرة جدا. وأشكركم على حسن انتباهكم.

الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، السيد جيلبير أنغبو

السيد رئيس المجلس،
الحضور الأكارم،
المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

بعد دقائق قليلة من الآن، سيختتم رئيس مجلسنا، السيد Suminto، الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين. وأودّ في عجالة أن أتحدث لأشكر رئيس المجلس الجديد على قيادته الممتازة خلال اليومين الماضيين. وأودّ أيضاً أن أعبر عن شكري للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة Qu Dongyu، ولجميع زملائنا هنا في المنظمة على ضيافتهم الرائعة. شكراً لكم وأودّ أيضاً أن أسلط الضوء على نائبي رئيس المجلس، وهما معالي الوزيرة السيدة Ananga Messina، ومعالي السفيرة Sarch، من الكاميرون ومن المملكة المتحدة، على التوالي.

كما تعلمون، سنبدأ غداً رسمياً مشاورات التجديد الثاني عشر للموارد، التي ستقرر نتيجتها بوضوح شكل وتوجه عمل الصندوق للسنوات القادمة. وكما سمعتم مراراً وتكراراً، وكما أشرت إليه بالأمس أيضاً، فإن هذه السنوات حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. سوف يقرر تجديد الموارد ما هو حجم الدور الذي يمكن للصندوق أن يلعبه في دعم أصحاب الحيازات الصغيرة. ونحن نعلم بأن مزاولة الأعمال على النحو المعتاد لم يعد خياراً مطروحاً. وسوف يكون من الهام بالنسبة لنا أن نباشر بنهج أكثر ابتكارية واستباقية. ويتضمن هذا الأمر الانخراط مع المزيد من الشركاء، كما رأينا بالأمس، مع المواطن العالمي على سبيل المثال، وجلب متحدثين جدد لضمان أن تصل الرسالة إلى الحكومات والمجتمع المدني، والناس حول العالم، بأننا بحاجة لأن نصعّد من إجراءاتنا للقضاء على الفقر المدقع والجوع.

ومع هذا الانتشار، من الهام أيضاً ألا يغيب عن أذهاننا فحوى العمل الذي ينتظرنا فقط لأن الحاجة شديدة الإلحاح. فموجز مداولات منتدى المزارعين الذي استمعنا إليه، الذي يطلب من الصندوق ومن الدول الأعضاء فيه تعزيز دعمهم للإنتاج المستدام للأغذية، وإدارة الأراضي والمياه والغابات أمر ضروري. كما وسنقوم بالتأكيد بالأخذ بهذه التوصيات، بتوجيه من المجلس التنفيذي، بما في ذلك التعبير عن رغبتهم في الحضور بصورة مراقب أو مراقب صامت خلال مداولات المجلس.

لقد سمعنا الوصف المثير للمشاعر الذي تقدم به رئيس جمهورية مالي، فخامة الرئيس Ibrahim Boubacar Keïta، حول الأضرار التي خلّفها النزاع والتغيّر المناخي على شعب بلاده. كذلك أكد وزير الزراعة التنزاني، نيابة عن رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، معالي الوزير Josephat Hasunga، على الدور الحاسم الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد التنزاني، وأكد أيضاً على التحديات التي يفرضها تغيّر المناخ على الزراعة.

وفي المناقشات الخاصة بإطار القدرة على تحمل الديون هذا الصباح، استمعنا من دولنا الأعضاء عن عبء الدين العام الذي يثقل كاهل البلدان، وبخاصةً تلك التي تتسم بالضعف، وتعاني من أوضاع هشة. ونحن بحاجة لموارد مالية مرنة وحديثة لتمويل المزيد من التنمية. وعلينا أن نكرر مراراً وتكراراً، بأن الصندوق يذهب حيث لا تذهب المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف على الغالب، ونحن بحاجة لأن نتمكن من عرض هذا الأمر. وهذا ما سلطت الضوء عليه السيدة Agnes Kalibata رئيسة التحالف من أجل ثورة خضراء في إفريقيا، والمبعوثة الخاصة لمؤتمر قمة نظم الأغذية لعام 2021، التي أخبرتنا كيف كان الصندوق من أوائل الذين كانوا في الطليعة، من بين المؤسسات متعددة الأطراف التي ذهبت إلى رواندا بعد مجزرة الإبادة الجماعية. وقد استمعنا من Sabrina Elba، ما أخبرتنا به عن تجربتها مع المزارعين في سيراليون الذين استفادوا، لأن الصندوق بقي على المسار الذي وضعه لنفسه حتى أثناء انتشار وباء الإيبولا.

إننا نتفق جميعاً على قساوة الوضع، وعلى أننا لا نملك وقتاً كي نضيعه. فنحن بحاجة لأن نصعّد من عملنا، نحن بحاجة لأن نستقطب الموارد للقضاء على الفقر. وكما قال Roger Voorhies، من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، إذا كان بإمكاننا أن ننسق إجراءاتنا ضد الأمراض، مثل مرض الإيدز والسل وشلل الأطفال، فما من سبب يمنعنا من اتخاذ

إجراءات مماثلة ضد الجوع. وأنا أتذكر أيضاً بأننا صبيحة الأمس استمعنا إلى رئيس المجلس المنتهية ولايته، سعادة سفير هولندا، يقول في ملاحظاته، وهنا أحاول سرد ما قاله، بأننا نمتلك التكنولوجيا، ونمتلك الابتكارات، ولدينا القطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين، الذين يقفون على أهبة الاستعداد للمشاركة في الاستثمار، ولكن يتوجب علينا أن نزوّد الصندوق بالتمويل الضروري للتصرف. وذلك هو لبّ المسألة. هنا دعوني أشكر ثلاث دول أعضاء قامت بالأمس في الوقت الذي كنت أعدّ فيه هذا الموجز بإعلان تعهداتها للصندوق، ومع دخول هذه القاعة ارتفع العدد إلى سبعة دول أعضاء. ولكنني سأكتفي بذكر ثلاثة منهم فقط، وذلك ببساطة لأننا لم نستلم بعد تأكيدات رسمية بالنسبة إلى الدول الأربعة الإضافية. وهي كوت ديفوار، وغامبيا ونيكاراغوا. إذ أعلنت كوت ديفوار بأنها ترغب في مضاعفة مساهمتها مقارنة بالتجديد الحادي عشر للموارد، في حين زادت غامبيا مساهمتها بما يعادل الثلثين مقارنة بالتجديد العاشر للموارد، لأنها لم تقم بإعلان أي تعهد للتجديد الحادي عشر للموارد. وأبقت نيكاراغوا على نفس حجم مساهمتها السابقة.

لقد قلت ذلك بالأمس، ولكنني أودّ أن أترككم مع نفس الرسالة، يمكن لمؤسستكم أن تضاعف من أثرها على أرض الواقع. وقد وعدنا أنفسنا معاً في عام 2015 بأننا سنقوم بكل ما هو ممكن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إننا نعلم بأن هدفا التنمية المستدامة الأول والثاني، هما من بين الأهداف التي مازالت متأخرة في التحقيق. ولكنني أودّ أن نتمكن جميعنا في نفس الوقت من العام القادم من أن نكون فخورين بأنفسنا لأننا فعلنا أقصى ما يمكن فعله، ولأننا قمنا بالفعل بما يتوجب علينا القيام به عوضاً عن اكتفائنا بإلقاء البيانات المنمّقة.

شكراً جزيلاً لكم، وأودّ أن أتمنى لأولئك الذين سيغادرون الليلة أو غداً رحلةً آمنة. وأنا على يقين من أن بعضكم سيبقى هنا معنا خلال اليومين القادمين، ونحن نتطلّع للغد للبدء بدورة هيئة المشاورات. كما أنني على يقين بأنكم ستوافقون معي بأننا نودّ أن نشكر جميع موظفي الصندوق، لا على تفانيهم لإنجاح مجلس المحافظين هذا فحسب، وإنما أيضاً على عملهم كل يوم. وأنا أعلم بأنكم تقدّرون بالفعل ما يقوم به الموظفون بصورة حثيثة، وهي فرصة لأن أقول وعلى الملأ بأنني أشكركم جميعاً.

البيان الختامي الذي ألقاه رئيس مجلس المحافظين السيد Suminto، خلال الدورة الثالثة والأربعين للمجلس

بالنيابة عن المجلس، أودّ أن أتقدم بالشكر إلى رئيس الصندوق وإدارته العليا وموظفيه على تنظيم هذه الدورة الناجحة.

المحافظون الموقرون،

الآن وقد شارفنا على نهاية الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، اسمحوا لي أن أعبر عن عميق امتناني وتقديري لكم جميعاً. وأودّ أن أشكركم على مشاركتكم النشطة في مداولات المجلس، وتشاطركم معنا معرفتكم وتعبيركم عن التزامكم المتين بالاستثمار في الصندوق، بالاستثمار في الزراعة، وفي القضاء على الجوع والفقر بحلول عام 2030. على مدى اليومين الماضيين، سمعنا تأكيدات بأن الصندوق في موقع يسمح له بالاستمرار بعملياته، من بين بعض المواضيع الأخرى، وصادقنا على ميزانيات الصندوق، وعدّلنا سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، وأنشأنا هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد.

كذلك فقد انخرطنا في مناقشات حول موضوع "الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة، بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030". مازال أمامنا عقد واحد فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع أننا نعلم بأن الإحصائيات تشير إلى ارتفاع في معدلات الجوع على مستوى العالم، ولكنني كرئيس لهذا المجلس، أؤمن بثقة بأن هذا الأمر قد أوحى لنا جميعاً بأن نقوم بشيء ملموس لعكس هذا التوجه الحالي. وسلّط الضيف المميز الذي حظينا به، فخامة الرئيس إبراهيم بوباكاركيتا، رئيس جمهورية مالي، الضوء على الحاجة لأن نتكاتف، وأن نجمّع مواردنا، ونعمل معاً للقضاء على الجوع في العالم. وقد عبّر عن نفس الرسالة مناصرو التأييد للشباب، وضيوفنا المدعون، والمشاركون في الجلسات التفاعلية، وجميع السادة المحافظين من خلال بياناتهم ومداخلاتهم خلال "المحادثات مع السادة المحافظين". وذلك تماماً ما نحن بحاجة إليه في وقت كوقتنا هذا، إننا بحاجة لأن نضافر جهودنا، وأن نعمل معاً في شراكة وثيقة، إننا بحاجة لا أن نزيد من مواردنا فحسب، وإنما أن نضاعف التزامنا بتوفير الموارد للصندوق، إننا بحاجة لأن نستأصل الجوع في العالم، والآن هو الوقت للقيام بذلك.

وتحدّث معالي السيد Japhet Hasunga أمام مجلس المحافظين بالنيابة عن رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، فخامة الرئيس John Pombe Magufuli، وشكرت الصندوق على استمراره في التعاون مع حكومات البلدان النامية، للاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والتحوّل الريفيّ. وأما وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا فقد أثنى أيضاً على الصندوق لدوره في التنمية الريفيّة. ودعوني هنا أعبر عن امتناننا العميق لإيطاليا لاستضافة وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ولدعمها المستمر للصندوق، وأودّ أيضاً أن أشيد بروح التعاون والشراكات التي رسمتها الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها، وهي الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

كذلك تمثل الشراكات عنصراً رئيسياً في البيان القوي الذي انبثق عن منتدى المزارعين، والإجراءات الناجمة عن اجتماعهم العالمي. وبالفعل فإن الشراكة مع المزارعين، ومع منظمات المنتجين ضرورة لا مفر منها لتعزيز نجاح تدخلات الصندوق في المناطق الريفيّة.

اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً على بعض النقاط التي أثرتموها، وأنا على يقين من أننا سنأخذها معنا كأعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المحترم هذا. أولاً، إننا بحاجة لأن نضاعف استثماراتنا في الزراعة وفي التحول الريفيّ للقضاء على الجوع. ثانياً، إننا بحاجة لتعزيز صورة الصندوق، من خلال سرد قصة الصندوق لمن هم خارج هذه الغرفة؛ كيف يقوم الصندوق بأخذ الميل الإضافي، كيف تبدأ عمليات الصندوق حيث يتوقف الآخرون، كيف يعمل الصندوق مع المنتجين الريفيين على نطاق صغير للقضاء على الفقر والجوع. ثالثاً، إننا بحاجة لأن نضمن نجاح التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق كتعبير على التزامنا بالقضاء على الجوع على مستوى العالم. وأنا على يقين من أنني لا أتحدث بالنيابة عن نفسي فقط، وإنما بلسان جميع المندوبين الأكارم الحاضرين معنا هنا، عندما أقول بأنه يتوجب علينا أن نعود بهذه الرسائل إلى عواصم بلداننا، وأن نكون قادة نستقطب التأييد للصندوق وللتحول الريفيّ.

لقد سمعنا مناشدات مثيرة للعواطف من مناصريّ الشباب الريفيين لدينا، ومن أشخاص من ذوي الإعاقة، لضمان ألّا نترك أي أحد يتخلف عن الركب. وأنا أعتقد بأن الرسالة هي أن الاستثمار في الصندوق يعني الاستثمار في التحول الريفيّ الشمولي. دعونا لا ننسى الدعوة للعمل الذي تقدمت بها ممثلة غامبيا الموقرة، فاعتراف بلادها الملموس بأهمية عمل الصندوق واضح من خلال إعلانها عن تعهد للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. دعونا نحتذي بالمثال الذي وضعته غامبيا لنا، دعونا نحدث الفرق ونكون الفرق.

اسمحوا لي مرةً أخرى أن أهنئ زملائي في مكتب مجلس المحافظين، محافظي الكاميرون والمملكة المتحدة، وإنني أتطلع للعمل معكم ومع أمانة الصندوق على مدى السنتين القادمتين. وأودّ أيضاً أن أعبر عن امتناني العميق لرئيس الصندوق على عواطفه الجيّاشة، والتزامه، وقيادته الملهمة. والشكر موصول أيضاً لجميع الموظفين في الصندوق، ولفريق الأمانة والمراسلين والمترجمين الفوريين والتقنيين، وجميع الذين عملوا من وراء الكواليس، دعونا نصفق لهم جميعاً.

مرة أخرى، أودّ أن أتقدم بالشكر إلى السادة المحافظين والمشاركين، وجميع أعضاء فرق الخبراء، والضيوف المميزين، والمتحدثين الرئيسين، لقد كنتم مفتاح نجاح دورة المجلس هذه، لقد ألهمتمونا وحفزتمونا ودفعتمونا للعمل، لذا دعونا نعمل، وقت العمل هو الآن. وبقولي هذا أعلن اختتام الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين.

يمكن مشاهدة الملاحق من خلال الروابط الإلكترونية الواردة أدناه.]

الملحق الأول: **جدول أعمال** و**برنامج عمل الدورة**

الملحق الثاني: **القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الثالثة والأربعين**

الملحق الثالث: **الروابط إلى المضمون الرقمي للدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين**

الملحق الرابع: **المندوبون في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين**

الملحق الخامس: **قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين**